

قول ابن تيمية في مصنفاته

لا يقوله عاقل

د/ يوسف بن محمود الخوساوي

١٤٤٣ هـ

نسخة أولية من غير ترتيب او مراجعة

ومتاح لكل أحد الاستفادة منها

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله اما بعد  
فهذه نصوص جمعت باستخدام برنامج شاملة وورد من برمجيات الدكتور سعود العقيل  
بواسطة المكتبة الشاملة  
معتمدة على توظيف الكلمة المفتاحية وتوفير النصوص للباحثين لتحريرها والاستفادة منها  
وهي مشاعة لمن يستفيد منها  
وسيتبعها نصوص أخرى يسر الله نشرها والله الموفق  
يوسف بن حمود الحوشان

[yhoshan@gmail.com](mailto:yhoshan@gmail.com)

تليجرام <https://t.me/dralhoshan>

١- "أما أن يجعل انتفاء الأين عنه دليلاً فهذا لا يقوله عاقل ومن نفى الأين قال لأن الأين سؤال عن المكان يقول والله ليس في المكان لأن المكان لا يكون إلا للجسم والله ليس بجسم لأن الجسم لا يكون إلا محدثاً ممكناً فلا بد له من هذه المقدمات أو ما يناسبها ثم المثبت لما جاءت به السنة يرد عليه بمنع بعض هذه المقدمات والتفصيل فيها أو بعضها وبيان الحق في ذلك من الباطل مثل أن يقال المكان يُراد به ما يُحيط بالشئ والله لا يُحيط به مخلوق أو يُراد به ما يفتقر إليه الممكن والله لا يفتقر إلى شئ وقد يُراد بالمكان ما يكون الشئ فوقه والله فوق عرشه فوق سماواته فلا يسلم نفى المكان عنه بهذا التفسير ونقول قد وردت الآثار الثابتة بإثبات لفظ المكان فلا يصح نفيه مطلقاً وكذلك نقول في سائر المقدمات فظهر أن هذا الكلام لا تصح دلالة إلا أن يُراد به نفي الاتحاد والحلول فيكون المعنى لو آواه بطن مريم أو جسد واحد من البشر كما قد يقول بعض ذلك بعض الحلولية لكان الأين يلزمه كما يلزم محله ففرق بين أحدهما والآخر في جعل هذا خالقاً وهذا مخلوقاً وأما نفس المعنى المقصود بنفي أيواء المحل عنه فإنه صحيح إذا قصد به أنه لا فوقه شئ من المخلوقات فتحيط به أو يكون الرب مفتقراً إليه". (١)

٢- "قلت هذا كلام حسن متفق على صحة معناه بين أئمة الهدى وكانوا يقولون مثل هذا الكلام رداً على من يقول من الجهمية إن الحق بذاته في كل مكان ويمكن أن يقول فوق العرش وقد وقع في ذلك طائفة من المتصوفة حتى جعلوه عين الموجودات ونفس المصنوعات كما يقوله أهل الاتحاد العامقال القشيري وسئل ذو النون المصري عن قوله الرحمن على العرش استوى [سورة طه ٥] فقال أثبت ذاته ونفى مكانه فهو موجود [بذاته والأشياء موجودة] بحكمه كما شاء قلت هذا الكلام لم يذكر له إسناداً عن ذي النون وفي هذه الكتب من الحكايات المسندة شئ كثير لا أصل له فكيف بهذه المنقطعة المسمية التي تتضمن أن ينقل عن المشايخ كلام لا يقوله عاقل فإن هذا الكلام ليس فيه مناسبة للآية بل هو مناقض لها فإن هذه الآية لم تتضمن إثبات ذاته ونفى مكانه بوجه من الوجوه فكيف تفسر بذلك وأما قوله هو موجود بذاته والأشياء موجودة بحكمه فهو حق لكن ليس هذا معنى الآية". (٢)

٣- "وأما الوجه الثاني فقول القائل عن الصوت الحسن مخاطبات وإشارات أودعها الله كل طيب وطيبة لا يجوز أن يُراد به أن كل صوت طيب كائناً ما كان بأن الله أودعها مخاطبات يُخاطب بها عباده فإن هذا القول كفر صريح إذ ذلك يستلزم أن تكون الأصوات الطيبة التي يستعملها المشركون وأهل الكتاب في الاستعانة بها

(١) الاستقامة ١/٢٧

(٢) الاستقامة ١/١٨٨

على كفرهم قد خاطب بها الله عباده وأن تكون الأصوات الطيبة التي يستفز بها الشيطان لبني آدم كما قال تعالى ﴿وَاسْتَفْزِزْ مِنْ اسْتَفْزَعَتْ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِمْ بِخِيلِكَ وَرَجُلِكَ﴾ [سورة الإسراء ٦٤] أن تكون هذه الأصوات الشيطانية إذا كانت طيبة قد أودعها مخاطبات يُخاطب بها عباده وأن تكون اصوات الملاهي قد أودعها الله مخاطبات يُخاطب بها عباده من المعلوم أن هذا لا يقولُه عاقل فضلا عن أن يقولُه مُسلم ثم لو كان الامر كذلك فلم لم يستمع الأنبياء والصديقون من الأولين والآخرين إلى كل صوت صوت ويأمرُوا أتباعهم بذلك لما في ذلك من استماع مخاطبات الحق إذ قد علم أن استماع مخاطبات الحق من أفضل القربات فقد ظهر أن هذا الكلام لا يجوز أن يكون غمومه وإطلاقه حقايقى ان يُقال هذا خاص ومقيد في الصوت الحسن إذا استعمل على الوجه الحسن فهذا حق مثل ان يزين به كلام الله كما كان أبو موسى الاشعري يفعل وقال له النبي صلى الله عليه وسلم مررت بك البارحة". (١)

٤- "ومعلوم أن إثبات التشبيه بهذا التفسير مما لا يقولُه عاقل يتصور ما يقول، فإنه يعلم بضرورة العقل امتناعه، ولا يلزم من نفي هذا نفي التشابه من بعض الوجوه، كما في الأسماء والصفات المتواطئة. ولكن من الناس من يجعل التشبيه مفسرا بمعنى من المعاني، ثم إن كل من أثبت ذلك المعنى قالوا: إنه مشبه. ومنازعهم يقول: ذلك المعنى ليس هو من التشبيه. [من شبه المعتزلة أن إثبات الصفات يستلزم تعدد القديم] وقد يفرق بين لفظ «التشبيه» و «التمثيل» ، وذلك أن المعتزلة ونحوهم من نفاة الصفات يقولون: كل من أثبت لله صفة قديمة فهو مشبه ممثل، فمن قال: إن الله علما قديما، أو قدرة قديمة، كان عندهم مشبها ممثلا، لأن «القدم» عند جمهورهم هو أخص وصف الإله، فمن أثبت لله صفة قديمة فقد أثبت له مثلا قديما، ويسمونه ممثلا بهذا الاعتبار". (٢)

٥- "[فصل]: بَيَانُ مَعْنَى الرُّوحِ فِي قَوْلِهِ وَكَانَ رُوحُ اللَّهِ تَرَفُّ عَلَى الْمَاءِ [قَالُوا: وَعَلَى لِسَانِهِ أَيْضًا قَائِلًا: (وَكَانَ رُوحُ اللَّهِ تَرَفُّ عَلَى الْمَاءِ). فَيُقَالُ هَذَا فِي السِّفْرِ الْأَوَّلِ " سِفْرِ الْخَلِيقَةِ " فِي أَوَّلِهِ، لَمَّا ذَكَرَ أَنَّهُ فِي الْبَدْءِ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَأَنَّهُ كَانَتْ الْأَرْضُ مَعْمُورَةً بِالْمَاءِ، وَكَانَتْ رُوحُ اللَّهِ تَرَفُّ عَلَى الْمَاءِ، أَخْبَرَ أَنَّهُ كَانَ الْمَاءُ فَوْقَ التُّرَابِ وَالْهَوَاءِ فَوْقَ الْمَاءِ، وَرُوحُ اللَّهِ هِيَ الرِّيحُ الَّتِي كَانَتْ فَوْقَ الْمَاءِ. هَذَا تَفْسِيرُ جَمِيعِ الْأُمَمِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْيَهُودِ وَعُقَلَاءِ النَّصَارَى، وَلَفْظُ الْكَلِمَةِ بِالْعِبْرِيَّةِ " رُوح " بِضَمِّ الرَّاءِ وَتَشْدِيدِ الْوَاوِ، وَهِيَ الرُّوحُ، وَالرِّيحُ تُسَمَّى رُوحًا، وَجَمْعُهَا أَرْوَاحٌ، وَلَمْ يَرِدْ بِذَلِكَ أَنَّ حَيَاةَ اللَّهِ كَانَتْ تَرَفُّ عَلَى الْمَاءِ. فَإِنَّ هَذَا لَا يَقُولُه عاقل، فَإِنَّ حَيَاةَ اللَّهِ صِفَةٌ قَائِمَةٌ بِهِ لَا تُفَارِقُهُ وَلَا تَقُومُ بِغَيْرِهِ فَيَمْتَنِعُ أَنْ تَقُومَ بِمَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ فَضْلًا عَنْ أَنْ تَرَفُّ عَلَى الْمَاءِ

(١) الاستقامة ٣٨٧/١

(٢) التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع ص/١١٧

وَالَّذِي يَرِثُ عَلَى الْمَاءِ، جِسْمٌ فَأَيْمٌ بِنَفْسِهِ، وَهَذَا إِخْبَارٌ عَنِ الرِّيحِ الَّتِي كَانَتْ تَتَحَرَّكُ فَوْقَ الْمَاءِ. وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «لَا تَسْبُوا الرِّيحَ». (١)

٦- "نَقَصِدُ خِطَابَ أَصْحَابِ تِلْكَ الصُّورِ نَسْتَشْفَعُ بِهِمْ. وَهَذَا مِمَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى أَلْسِنِ جَمِيعِ النَّبِيِّينَ، وَلَمْ يَشْرَعْ لِأَحَدٍ أَنْ يَدْعُو الْمَلَائِكَةَ، وَلَا الْأَنْبِيَاءَ وَلَا الصَّالِحِينَ الْأَمْوَاتَ، فَكَيْفَ بِالصُّورِ الْمُمَثَّلَةِ لَهُمْ، كَمَا قَدْ بُسِطَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ. وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّهُ كَثِيرًا مَا يُوجَدُ فِي كَلَامِ النَّاسِ الْأَنْبِيَاءَ وَغَيْرِهِمْ مِنْ ذِكْرِ ظُهُورِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَالْمُرَادُ بِهِ ظُهُورُهُ فِي قُلُوبِ عِبَادِهِ بِالْمَعْرِفَةِ وَالْمَحَبَّةِ وَالذِّكْرِ. وَلِهَذَا لَمَّا كَانَ يُقْصَدُ بِذِكْرِ اسْمِهِ ذِكْرُ الْمُسَمَّى صَارَ يَقُولُ - مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْإِسْمَ هُوَ الْمُسَمَّى -: إِنَّ الْمُرَادَ الْمَقْصُودَ مِنَ الْإِسْمِ هُوَ الْمُسَمَّى، لَا أَنَّ نَفْسَ اللَّفْظِ هُوَ الْمُسَمَّى، فَإِنَّ هَذَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ، وَتَنْزِيهِهُ الْإِسْمَ وَتَسْبِيحُهُ تَنْزِيهِهُ لِلْمُسَمَّى وَتَسْبِيحُ لَهُ. كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١] ، وَقَالَ: ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ [الواقعة: ٧٤].". (٢)

٧- "فَهَذِهِ النُّسخُ الْيَوْمَ الْعَرَبِيَّةُ الْمَوْجُودَةُ بِأَيْدِي النَّاسِ هِيَ مِمَّا عَرَّبَ مِمَّا بِأَيْدِيهِمْ، وَحِينَئِذٍ فَلَا تُعْرَفُ صِحَّتُهَا إِنْ لَمْ تُعْرَفْ صِحَّةُ التَّرْجَمَةِ، وَيَثْبُتُ نَقْلُ تِلْكَ عَنِ الْمَسِيحِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَهَكَذَا الْقَوْلُ فِي سَائِرِ الْأَلْسِنِ. الْوَجْهُ الرَّابِعُ: أَنَّ التَّوْرَةَ وَالتَّنْبُؤَاتِ الَّتِي نُقِلَتْ مِنْ نُسْخِ الْيَهُودِ وَالْأَنْجِيلِ هِيَ أَرْبَعَةٌ كُتِبَ بَعْدَ الْمَسِيحِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، اثْنَانِ مِمَّنْ كَتَبَهَا لَمْ يَرِيا الْمَسِيحَ، وَهُمَا لَوْقَا، وَثُمَّسُ، وَاثْنَانِ رَأَيَاهُ، وَهُمَا يُوحَنَّا، وَمَتَّى. وَالنُّسخُ إِثْمًا كَثُرَتْ عَنِ الْأَرْبَعَةِ، وَمَا يَنْقُلُهُ الْأَرْبَعَةُ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُتَوَاتِرًا مَعْلُومًا، وَإِذَا كَثُرَتْ الْأَلْسِنُ بِهَا فَمِنْ بَعْدِ الْأَرْبَعَةِ، لَا أَنَّ الَّذِينَ سَمِعُوهَا مِنَ الْمَسِيحِ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَكَلَّمُوا بِاثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ لِسَانًا، فَإِنَّ هَذَا لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ، وَلَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ، إِذِ الْخَوَارِثُونَ كَانُوا اثْنَيْ عَشَرَ لَمْ يَكُونُوا اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ، فَإِذَا قِيلَ: إِنَّهُ نَقَلَهَا اثْنَانِ". (٣)

٨- "كَلَامُ اللَّهِ كُلُّهُ، أَمْ هِيَ بَعْضُ كَلَامِ اللَّهِ، أَمْ هِيَ الْمَعْنَى الْقَائِمُ بِالذَّاتِ الْقَدِيمِ الْأَزَلِيِّ، الَّذِي يُثْبِتُهُ ابْنُ كِلَابٍ، أَمْ حُرُوفٌ وَأَصْوَاتٌ قَدِيمَةٌ أَرْزَلِيَّةٌ كَمَا يَقُولُهُ بَعْضُ النَّاسِ، أَمْ هِيَ الذَّاتُ الْمُتَكَلِّمَةُ؟. فَإِنْ كَانَتْ هِيَ الذَّاتُ الْمُتَكَلِّمَةُ، فَهِيَ الْأَبُ وَالرَّبُّ، وَتَكُونُ هِيَ الْمَوْصُوفَةُ بِالْحَيَاةِ، فَلَا يَكُونُ هُنَاكَ كَلَامٌ مَوْلُودٌ، وَلَا كَلِمَةٌ أُرْسِلَتْ، وَلَا غَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا ذَكَرَهُ، وَهَذَا خِلَافٌ قَوْلِهِمْ كُلِّهِمْ، فَإِنَّ الْكَلِمَةَ الْمُتَّحِدَةَ بِالْمَسِيحِ لَيْسَتْ هِيَ الْأَبُ عِنْدَهُمْ. وَإِنْ قَالُوا: بَلْ هِيَ كَلَامُ اللَّهِ كُلُّهُ. قِيلَ لَهُمْ: فَيَكُونُ الْمَسِيحُ هُوَ التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ وَالْقُرْآنُ وَسَائِرُ كَلَامِ اللَّهِ، وَهَذَا لَا يَقُولُونَهُ، وَلَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ وَلَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ. وَإِنْ قَالُوا: إِنَّهَا هِيَ الْمَعْنَى الْوَاحِدُ الْقَدِيمُ الْأَزَلِيُّ، أَوْ الْحُرُوفُ وَالْأَصْوَاتُ الْقَدِيمَةُ الْأَرْزَلِيَّةُ. قِيلَ لَهُمْ: هَذَانِ الْقَوْلَانِ، وَإِنْ كَانَا بَاطِلَيْنِ، فَإِنْ قُلْتُمْ بِهِمَا لَزِمَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْمَسِيحُ هُوَ كَلَامُ اللَّهِ

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٢٤١/٣

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٤٠٠/٣

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٤١٨/٣

كُلُّهُ، فَإِنَّ هَذَيْنِ - عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِهِمَا - هُمَا جَمِيعُ كَلَامِ اللَّهِ. وَالتَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ وَسَائِرُ كَلَامِ اللَّهِ، عِبَارَةٌ عَنْ ذَلِكَ الْمَعْنَى الْقَائِمِ بِذَاتِ اللَّهِ، وَهُوَ الْحُرُوفُ وَالْأَصْوَاتُ الْقَدِيمَةُ الْقَائِمَةُ بِالذَّاتِ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِهِدَيْنِ". (١)

٩- "التَّاسِعُ: أَنَّهُ لَا رَيْبَ أَنَّ كَلَامَ الْمُتَكَلِّمِ يُقَالُ: إِنَّهُ قَائِمٌ بِهِ. وَيُقَالُ - مَعَ ذَلِكَ - : إِنَّهُ مَكْتُوبٌ فِي الْقُرْطَاسِ، وَيُقَالُ: هَذَا هُوَ كَلَامُ فُلَانٍ بِعَيْنِهِ، وَهَذَا هُوَ ذَاكَ، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنَ الْعِبَارَاتِ الَّتِي تُبَيِّنُ أَنَّ هَذَا الْمَكْتُوبَ فِي الْقُرْطَاسِ هُوَ هَذَا الْكَلَامُ الَّذِي تَكَلَّمَ بِهِ الْمُتَكَلِّمُ بِعَيْنِهِ، لَمْ يَرِدْ فِيهِ وَلَمْ يَنْقُصْ، لَمْ يُكْتَبْ كَلَامٌ غَيْرُهُ. وَلَا يُرِيدُونَ بِذَلِكَ أَنَّ نَفْسَ الْخَطِّ نَفْسُ الصَّوْتِ، أَوْ نَفْسُ الْمَعْنَى، فَإِنَّ هَذَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ. فَإِنْ قِيلَ: فَفِي الْمُسْلِمِينَ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ كَلَامَ اللَّهِ الْقَدِيمَ الْأَرْثِيُّ، أَوْ كَلَامَ اللَّهِ الَّذِي لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ، هُوَ حَالٌ فِي الصُّدُورِ وَالْمَصَاحِفِ مِنْ غَيْرِ مُفَارَقَةٍ. وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ يُسْمَعُ مِنَ الْإِنْسَانِ الصَّوْتُ الْقَدِيمُ، أَوْ الصَّوْتُ الَّذِي لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْحَرْفَ الْقَدِيمَ أَوْ الَّذِي لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ، هُوَ فِي الْقُرْطَاسِ، وَحُكِّيَ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ يَقُولُ ذَلِكَ فِي الْمِدَادِ. وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْقَدِيمَ حَلَّ فِي الْمُصْحَفِ وَنَحْوُ ذَلِكَ. فَتَقُولُ النَّصَارَى: نَحْنُ مِثْلُ هَؤُلَاءِ. قِيلَ: الْجَوَابُ مِنْ وَجْهِهِ. أَحَدُهَا: أَنَّ الْمَقْصُودَ بَيَانُ الْحَقِّ الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ بِهِ رُسُلَهُ، وَأَنْزَلَ". (٢)

١٠- "وَلَوْ قُدِّرَ أَنَّ مَا ذَكَرْتُمُوهُ أَنْتُمْ أَوْ غَيْرُكُمْ، فَهَمْزُهُمْ مِنْ كَلَامِ الْأَنْبِيَاءِ لَيْسَ مُحَالًا لِصَرِيحِ الْعَقْلِ، لَمْ نَجْزِمْ بِأَنَّ قَائِلَ ذَلِكَ يَتَصَوَّرُ مَا قَالَ، بَلْ قَدْ يَكُونُ فَهْمٌ مِنْ كَلَامِهِمْ مَا لَمْ يُرِيدُوهُ. فَكَيْفَ إِذَا كَانَ هُوَ نَفْسُهُ لَمْ يَتَصَوَّرَ مَا قَالَ؟ بَلْ هُمْ مُعْتَرِفُونَ بِأَنَّهُ غَيْرُ مَعْقُولٍ لَهُ، وَهُوَ لَا يَفْهَمُهُ، فَكَيْفَ إِذَا كَانَ الَّذِي قَالَهُ مَعْلُومَ الْفَسَادِ بِصَرِيحِ الْعَقْلِ؟ فَهَذِهِ ثَلَاثُ مُقَدِّمَاتٍ لَوْ فَهَمَهُ، ثُمَّ قَالَ: إِنِّي فَهَمْتُ كَلَامَهُ، لَمْ يَكُنْ فَهْمُهُ حُجَّةً. فَكَيْفَ إِذَا قَالَ: إِنِّي لَمْ أَفْهَمَهُ، وَإِنَّ هَذَا فَوْقَ طَوْرِ الْعَقْلِ؟ وَلَوْ قَالَ هَذَا لَمْ يَكُنْ قَوْلُهُ حُجَّةً، وَلَمْ يَحِبْ تَصْدِيقُهُ مِنْ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ عَنَّا بِكَلَامِهِمُ الْمَعْنَى الَّذِي اعْتَرَفَ أَنَّهُ فَوْقَ طَوْرِ الْعَقْلِ، فَكَيْفَ إِذَا عُرِفَ أَنَّ ذَلِكَ الْمَعْنَى بَاطِلٌ يَمْتَنِعُ أَنْ يَقُولَهُ عَاقِلٌ لَا نَبِيٍّ وَلَا غَيْرَ نَبِيٍّ؟". (٣)

١١- "فليس هذا مورد كلامنا وإن أريد أن المفتقر إلى ما يدخل في نفسه ممكن بنفسه كان هذا ممنوعا بل كان معلوم الفساد بالضرورة فإن افتقاره إلى ما يدخل في نفسه ليس بأعظم من افتقاره إلى نفسه وإذا كان هو موجود بنفسه بمعنى أنه لا يفتقر إلى مباين له لم يلزم من هذا ألا تفتقر نفسه إلى نفسه فكذلك لا يلزم ألا تفتقر إلى ما يدخل في مسمى نفسه وإذا قيل هو مفتقر إلى نفسه فله معينان أحدهما أنه مفتقر إلى أن يفعل نفسه ونحو ذلك فهذا ممتنع لذاته فإن الشيء لا يكون فاعلا لنفسه والعلم بذلك ضروري وإن أريد بذلك أن نفسه لا تكون إلا بنفسه ولا تستغني عن نفسه ويمتنع وجود نفسه بدون نفسه فهذا صحيح لا بد منه وإذا قيل هو مفتقر

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٤/٢٧٣

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٤/٣٣٢

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٤/٤٠٢

إلى ما يدخل في نفسه سواء سمي صفة أو جزءاً أو غير ذلك قيل أتريد به أن ذلك الجزء يكون فاعلاً له أو ما يشبه هذا فهذا ممتنع باطل ولا يقوله عاقل وإن أردت بذلك أنه لا يكون موجوداً إلا بوجود ذلك وأنه يمتنع وجوده بدون ما يدخل في هذا دون ما يقدر في نفسه وإذا كان لا توجد نفسه إلا بنفسه فإن لا يوجد إلا بما يدخل في نفسه بطريق الضرورة وإذا كان ذلك أمراً واجباً لا محذور فيه فهذا بطريق الأولى وإذا كان تقدير استغناء نفسه عن نفسه يوجب عدمه فكذلك تقدير وجوده بدون ما هو داخل في مسمى نفسه مما هو لازم له يوجب عدمه بالحقيقة". (١)

١٢- "حَتَّى دَخَلَ فِي تَمْثِيلِ الْخَالِقِ بِالْمَخْلُوقِ، وَقَدْ بَسَطْنَا الْكَلَامَ فِي هَذَا وَهَذَا، وَذَكَرْنَا كَلَامَ السَّلَفِ وَالْأَئِمَّةِ فِي هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ. وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ هَذَا مُبْنِيٌّ عَلَى مَسْأَلَةِ تَحْسِينِ الْعَقْلِ وَتَقْيِيحِهِ، فَمَنْ قَالَ: الْعَقْلُ يُعْلَمُ بِهِ حُسْنُ الْأَفْعَالِ وَقُبْحُهَا، فَإِنَّهُ يُنَزَّهُ الرَّبُّ عَنْ بَعْضِ الْأَفْعَالِ، وَمَنْ قَالَ: لَا يُعْلَمُ ذَلِكَ إِلَّا بِالسَّمْعِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ جَمِيعُ الْأَفْعَالِ عَلَيْهِ لِعَدَمِ النَّهْيِ فِي حَقِّهِ. قِيلَ لَهُ: لَيْسَ بِنَاءِ هَذِهِ عَلَى تِلْكَ بِالْإِزْمِ، وَبِتَقْدِيرِ لُزُومِهَا فِي تِلْكَ تَفْصِيلٌ وَتَحْقِيقٌ قَدْ بَسَطْنَاهُ فِي مَوْضِعِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ فَرَضْنَا أَنَّ نَعْلَمَ بِالْعَقْلِ حُسْنَ بَعْضِ الْأَفْعَالِ وَقُبْحُهَا، لَكِنَّ الْعَقْلَ لَا يَقُولُ أَنَّ الْخَالِقَ كَالْمَخْلُوقِ حَتَّى يَكُونَ مَا جَعَلَهُ حَسَنًا لِهَذَا أَوْ قَبِيحًا لَهُ، جَعَلَهُ حَسَنًا لِلْآخِرِ أَوْ قَبِيحًا لَهُ، كَمَا يَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ الْقَدَرِيَّةُ لِمَا بَيْنَ الرَّبِّ وَالْعَبْدِ مِنَ الْفُرُوقِ الْكَثِيرَةِ، وَإِنْ فَرَضْنَا أَنَّ حُسْنَ الْأَفْعَالِ وَقُبْحُهَا لَا يُعْلَمُ إِلَّا بِالشَّرْعِ، فَالشَّرْعُ قَدْ دَلَّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ قَدْ نَزَّهَ نَفْسَهُ عَنْ أَفْعَالٍ وَأَحْكَامٍ لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَهَا، تَارَةً بِخَبَرِهِ مُثْنِيًا عَلَى نَفْسِهِ بِأَنَّهُ لَا يَفْعَلَهَا، وَتَارَةً بِخَبَرِهِ أَنَّهُ حَرَّمَهَا عَلَى نَفْسِهِ، وَهَذَا يُبَيِّنُ الْمَسْأَلَةَ الثَّانِيَةَ. فَنَقُولُ: النَّاسُ لَهُمْ فِي أَفْعَالِ اللَّهِ بِاعْتِبَارِ مَا يَصْلُحُ مِنْهُ وَيَجُوزُ وَمَا لَا يَجُوزُ مِنْهُ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ: طَرَفَانِ وَوَسْطٌ. فَالطَّرَفُ الْوَاحِدُ: طَرَفُ الْقَدَرِيَّةِ، وَهُمْ الَّذِينَ حَجَرُوا عَلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَ إِلَّا مَا ظَنُّوا بِعَقْلِهِمْ أَنَّهُ الْجَائِزُ لَهُ، حَتَّى وَضَعُوا لَهُ شَرِيعَةَ التَّعْدِيلِ وَالتَّجْوِيزِ، فَأَوْجَبُوا عَلَيْهِ بِعَقْلِهِمْ أُمُورًا كَثِيرَةً، وَحَرَّمُوا عَلَيْهِ بِعَقْلِهِمْ أُمُورًا كَثِيرَةً، لَا يَمَعْنَى أَنَّ الْعَقْلَ أَمَرَ لَهُ وَنَاهٍ، فَإِنَّ هَذَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ، بَلْ يَمَعْنَى أَنَّ تِلْكَ الْأَفْعَالِ مِمَّا عَلِمَ بِالْعَقْلِ وَجُوبُهَا وَتَحْرِيمُهَا، وَلَكِنْ أَدْخَلُوا فِي ذَلِكَ الْمُتَنَكِّرَاتِ مَا بَنَوْهُ عَلَى بَدْعَتِهِمْ فِي التَّكْذِيبِ بِالْقَدَرِ وَتَوَابِعِ ذَلِكَ. وَالطَّرَفُ الثَّانِي: طَرَفُ الْعُلَاةِ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ، وَهُمْ الَّذِينَ قَالُوا: لَا يُنَزَّهُ الرَّبُّ عَنْ فِعْلٍ مِنْ فِعَالٍ، وَلَا نَعْلَمُ وَجْهَ امْتِنَاعِ الْفِعْلِ مِنْهُ إِلَّا مِنْ جِهَةِ خَبَرِهِ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُهُ الْمُطَابِقُ لِعِلْمِهِ بِأَنَّهُ لَا يَفْعَلُهُ، وَهَؤُلَاءِ مَنَعُوا حَقِيقَةَ مَا أَخْبَرَ بِهِ مِنْ أَنَّهُ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ وَحَرَّمَ عَلَى نَفْسِهِ الظُّلْمَ، قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى -: ﴿وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤].". (٢)

(١) الصفدية ١/١١١

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ١/٨٣

١٣- "في كثيرٍ من مكاتبات الملوك وغيرها، فإذا جاء كتاب السلطان فقبل هذا الذي فيه كلام السلطان بعينه بلا زيادة ولا نقص، يعني لم يزد فيه الكاتب ولا نقص، وكذلك من نقل كلام بعض الأئمة في مسألة من تصنيفه، قيل هذا الكلام كلام فلان بعينه، يعني لم يزد فيه ولم ينقص كما قال النبي - صلى الله عليه وسلم -: «نصر الله امرأ سَمِعَ حديثاً فبلغه كما سمعه». فقوله: فبلغه كما سمعه، لم يزد أن يبلغه بحركاته وأصواته التي سمعه بها، ولكن أراد أنه يأتي بالحديث على وجهه، لا يزيد فيه ولا ينقص، فيكون قد بلغه كما سمعه، فالمستمع له من المبلغ يسمعه كما قاله - صلى الله عليه وسلم - ويكون قد سمع كلام رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كما قاله. وذلك معنى قولهم: "وهذا كلامه بعينه". وهذا نفس كلامه؛ لا يريدون أن هذا هو أصواته وحركاته، وهذا لا يقولُه عاقل ولا يخطُرُ ببال عاقل ابتداءً، ولكن اتباع الظن وما تهوى الأنفس يلجئ أصحابه إلى القرمطة في السمعيَّات والسفسطيَّة في العقليَّات. ولو ترك الناس على فطرتهم لكانت صحيحة سليمة، فإن من تكلم بكلام سمع منه ونقل عنه أو كتبه في كتاب، لا يقول العاقل إن ما قام بالمتكلم من المعاني التي في قلبه والألفاظ القائمة بلسانه، فارقته وانتقلت إلى المستمع والمبلغ عنه، ولا فارقته وحلت في الوراق، بل ولا يقول إن نفس ما قام من المعاني والألفاظ هو نفس المراد الذي في الوراق، بل ولا يقول إن نفس اللفاظ التي هي أصواته هي أصوات المبلغ عنه، فهذه الأمور كلها ظاهرة لا يقولها عاقل في كلام المخلوق إذا سمع وبلغ وكتب في كتاب، فكيف يقال ذلك في كلام الله الذي سمع منه وبلغ عنه، أو كتبه سبحانه كما كتبت في التوراة لموسى، وكما كتبت القرآن في اللوح المحفوظ، يكون كما كتبت في مصاحفهم. وإذا كان من سمع كلام مخلوق فبلغه عنه بلفظه ومعناه، بل شعر مخلوق، كما". (١)

١٤- "المتكلمين بنفي الجهة والخبر عن الله أنهم يغفونها، فإن كانوا عنوا معنى آخر كان عليهم بيانه إذ اللفظ لا يدل عليه، وليس لأحد أن يمتحن الناس بلفظ يحمل ابتدعه هو من غير بيان لمعناه. الوجه الرابع: أنهم طلبوا اعتقاد نفي الجهة والخبر عن الله ومعلوم أن الأمر بالاعتقاد لقول من الأقوال، إما أن يكون تقليداً للأمر، أو لأجل الحجة والدليل، فإن كانوا أمروا بأن يعتقد هذا تقليداً لهم ولمن قال ذلك فهذا باطل بإجماع المسلمين منهم ومن غيرهم، وهم يسلمون أنه لا يجب التقليد في مثل ذلك لعبر الرسول، لا سيما وعندهم هذا القول لم يعلم بأدلة الكتاب والسنة والإجماع وإنما علم بالأدلة العقلية، والعقليات لا يجب التقليد فيها بالإجماع، وإن كان الأمر بهذا الاعتقاد لإقيام الحجة عليه، فهم لم يذكروا حجة لا مجملة ولا مفصلة ولا أحالوا عليها، بل هم يفترون من المناظرة والمحاجة بخطاب أو كتاب، فقد ثبت أن أمرهم لهذا الاعتقاد حرام باطل على التقديرين بإجماع المسلمين، وأن فعل ذلك من أفعال الأئمة المضلين، وأنه أمر للناس أن يقولوا على الله ما لا يعلمون. الوجه الخامس: أن الناس تنازعوا في جواز التقليد في مسائل أصول الدين، لمن يجوز تقليده في الدين من أئمة المسلمين



الْمُتَّبِعِينَ فِيمَا يَقُولُونَهُ لِمَا ثَبَتَ عَنِ الْمُرْسَلِينَ، كَمَا يُقْلَدُ مِثْلَ هَؤُلَاءِ فِي فُرُوعِ الدِّينِ. فَأَمَّا التَّقْلِيدُ فِي الْأُمُورِ الَّتِي يَقُولُونَ أَنَّهَا عَقْلِيَّاتٌ، وَأَنَّهَا مَعْلُومَةٌ بِالْعَقْلِ، يَخْتَلِجُ فِيهَا إِلَى تَأْوِيلِ السَّمْعِ وَأَنَّهَا مِنْ أَصُولِ الدِّينِ، فَمَا نَعْلَمُ أَحَدًا جَوَزَ التَّقْلِيدَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ بَلْ النَّاسُ فِيهَا قِسْمَانِ مِنْهُمْ مَنْ يُنْكِرُهَا عَلَى أَصْحَابِهَا وَيُبَيِّنُ أَنَّهَا جَهْلِيَّاتٌ لَا عَقْلِيَّاتٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ بَلْ مَنْ نَظَرَ فِي أُدْلِيَّتِهَا الْعَقْلِيَّةِ عَلِمَ صِحَّتَهَا. فَأَمَّا أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: إِنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ الَّتِي تَنَازَعَتْ فِيهَا الْأُמَّةُ وَادَّعَى كُلُّ فَرِيقٍ أَنَّ الْحَقَّ مَعَهُمْ إِنِّي أَقْلَدُ مَنْ يَدَّعِي أَنَّ قَوْلَهُ مَعْلُومٌ بِالْعَقْلِ قَبْلَ أَنْ أَعْلَمَ صِحَّةَ مَا يَقُولُهُ بِالْعَقْلِ فَهَذَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ، فَإِنَّ الْعَقْلَ لَا يُرَجِّحُ فِي مَوَارِدِ التَّنَازُعِ قَوْلًا عَلَى قَوْلٍ وَقَائِلًا عَلَى قَائِلٍ إِلَّا بِمُوجِبٍ. أَمَّا مُجَرَّدُ التَّقْلِيدِ لِأَحَدِ الْقَائِلِينَ بِغَيْرِ حُجَّةٍ، فَلَا يُسَوِّغُ فِي عَقْلِ وَلَا دِينٍ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ أَنْ يُسَوِّغُوا لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ هَذَا الْقَوْلَ حَتَّى يَعْلَمَهُ بِأَدْلِيَّتِهِ الْعَقْلِيَّةِ". (١)

١٥- "اتَّصَفَ الْحَقَائِقُ الْمُخْتَلِفَةُ بِوُجُودٍ وَاحِدٍ فَهَذَا لَا يُثْبِتُ مَحَلَّ التَّنَازُعِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذَا إِنَّمَا يُفِيدُ أَنَّ تَكُونَ الْحَقَائِقُ الْمُخْتَلِفَةُ لَهَا صِفَةٌ وَاحِدَةٌ فَتَكُونُ الْحَقَائِقُ الْمُخْتَلِفَةُ مَوْصُوفَةً بِصِفَةٍ وَاحِدَةٍ هِيَ الْحَالُ الَّتِي هِيَ الْوُجُودُ وَذَلِكَ لَا يَسْتَلْزِمُ أَنَّ تَكُونَ الْحَقَائِقُ الْمُخْتَلِفَةُ شَيْئًا وَاحِدًا، وَأَنَّ تَكُونَ الصِّفَةُ الْوَاحِدَةُ فِي نَفْسِهَا حَقَائِقُ مُخْتَلِفَةً. وَبِهَذَا يَتَّبَيَّنُ لَكَ ضَعْفُ قَوْلِهِ، فَإِنْ قُلْنَا بِجَوَازِ اتِّصَافِ الْحَقَائِقِ الْمُخْتَلِفَةِ بِوُجُودٍ وَاحِدٍ، فَحِينَئِذٍ يُجُوزُ أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ الْوَاحِدَةُ حَقَائِقُ مُخْتَلِفَةً وَإِلَّا بَطَلَ الْقَوْلُ بِذَلِكَ، وَإِنَّمَا قُلْنَا إِنَّ هَذَا ضَعِيفٌ لِأَنَّ اتِّصَافَ الْحَقَائِقِ الْمُخْتَلِفَةِ بِوُجُودٍ وَاحِدٍ غَيْرُ كَوْنِ الصِّفَةِ الْوَاحِدَةِ هِيَ فِي نَفْسِهَا حَقَائِقُ مُخْتَلِفَةً، فَإِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ كَوْنِهَا صِفَةً لِحَقَائِقٍ مُخْتَلِفَةٍ وَبَيْنَ كَوْنِهَا فِي نَفْسِهَا حَقَائِقُ مُخْتَلِفَةً أَمْرٌ وَاضِحٌ بَيِّنٌ، وَإِنَّمَا يَصِحُّ لَهُ مَا قَالَ لَوْ ثَبَتَ أَنَّ الْحَقَائِقَ الْمُخْتَلِفَةَ تَتَّصِفُ بِوُجُودٍ وَاحِدٍ، وَأَنَّ ذَلِكَ الْوُجُودَ الْوَاحِدَ الثَّابِتُ فِي الْخَارِجِ هُوَ فِي نَفْسِهِ حَقَائِقُ مُخْتَلِفَةً، وَهَذَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ" وَهَؤُلَاءِ يَقُولُونَ إِنَّ نَفْسَ الطَّلَبِ هُوَ نَفْسُ الْخَبَرِ فَيَجْعَلُونَ الْحَقِيقَتَيْنِ الْمُخْتَلِفَتَيْنِ شَيْئًا وَاحِدًا، وَذَلِكَ مُمْتَنِعٌ. وَإِنْ قِيلَ إِنَّ لَهُمَا وُجُودًا وَاحِدًا زَائِدًا عَلَى حَقِيقَتِهِمَا فَإِنَّ فَسَادَ كَوْنِ الْحَقِيقَتَيْنِ شَيْئًا وَاحِدًا مَعْلُومٌ بِالْبَدِيهَةِ، وَمِمَّا يُوَضِّحُ هَذَا أَنَّ الْحَقَائِقَ الْمُخْتَلِفَةَ كَالْأَعْرَاضِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَإِنْ قِيلَ إِنَّ وُجُودَهَا زَائِدٌ عَلَى حَقِيقَتِهَا وَأَنَّهُ يُجُوزُ أَنْ يَكُونَ وُجُودُهَا وَاحِدًا فَلَا يَقُولُ عَاقِلٌ أَنَّهَا فِي نَفْسِهَا وَاحِدَةٌ [الْوَجْهُ الثَّالِثُ وَالسَّبْعُونَ] مَا شَكَّ فِيهِ يُقْطَعُ فِيهِ بِالْإِمْتِنَاعِ. [الْوَجْهُ الثَّالِثُ وَالسَّبْعُونَ: أَنَّ يُقَالَ مَا شَكَّ فِيهِ يُقْطَعُ فِيهِ بِالْإِمْتِنَاعِ فَيُقَالُ مِنَ الْمُمْتَنِعِ أَنْ تَكُونَ الْحَقِيقَتَانِ الْمُخْتَلِفَتَانِ لُهُمَا وُجُودٌ وَاحِدٌ قَائِمٌ بِهِمَا كَمَا يُمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ لُهُمَا عَرَضٌ وَاحِدٌ يَقُومُ بِهِمَا، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَالُ الَّذِي هُوَ الْوُجُودُ الَّذِي يُقَالُ إِنَّهُ قَائِمٌ بِالْحَقَائِقِ وَأَنَّهُ زَائِدٌ عَلَى حَقَائِقِهَا تَابِعٌ لِنِلْكَ الْحَقَائِقِ، فَوُجُودُ كُلِّ حَقِيقَةٍ تَابِعٌ لَهَا لَا يُجُوزُ أَنْ يُوجَدَ بِغَيْرِهَا كَمَا لَا يُوجَدُ بِغَيْرِهَا سَائِرٌ مَا يَقُومُ بِهِ مِنَ الْأَعْرَاضِ، وَكَمَا لَا يُجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعَرَضُ الْقَائِمُ بِهَذِهِ الْحَقِيقَةِ هُوَ بِعَيْنِهِ الْعَرَضُ الْقَائِمُ بِالْحَقِيقَةِ الْأُخْرَى الْمُخَالَفَةِ لَهَا، فَالْوُجُودُ الَّذِي لَهُ هَذِهِ الْحَقِيقَةُ أَوَّلَى أَنْ لَا يَكُونَ الْوُجُودَ الْقَائِمُ بِالْحَقِيقَةِ الْأُخْرَى بِعَيْنِهِ وَهَذَا ظَاهِرٌ. [الْوَجْهُ الرَّابِعُ وَالسَّبْعُونَ: أَنَّ هَذَا الَّذِي

شَكَّ فِيهِ لَوْ صَحَّ وَجَزَمَ بِهِ لَكَانَ غَايَتُهُ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ مُتَعَدِّدًا مُتَّحِدًا فَيَكُونُ حَقِيقَتَيْنِ وَهُوَ وَاحِدٌ، أَمَّا رَفْعُ التَّعَدُّدِ عَنْهُ مِنْ كُلِّ (١).

١٦- "العمل عند تكافؤ مصلحتين أو مفسدتين (إن كل أمرين تعارضا؛ فلا بد أن يكون أحدهما راجحاً، أو يكونا متكافئين، فيُحكم بينهما بحسب الرجحان وبحسب التكافؤ، فالعمالان والعاملان إذا امتاز كل منهما بصفات؛ فإن ترجح أحدهما فهو الراجح، وإن تكافئا سُوي بينهما في الفضل والدرجة، وكذلك أسباب المصالح والمفاسد، وكذلك الأدلة، بأنه يُعطى كل دليل حقه، ولا يجوز أن تتكافأ الأدلة في نفس الأمر عند الجمهور، لكن تتكافأ في نظر الناظر، وأما كون الشيء الواحد من الوجه الواحد ثابتاً منتفياً؛ فهذا لا يقوله عاقل (١) \*.

\* (١) ((الاستقامة)) (١ / ٤٣٤). (٢).

١٧- "الرأس لم يجز القول به قلت أهل الإثبات المنازعون للخطابي وذويه يجيبون عن هذا بوجوه أحدها أن هذا الكلام الذي ذكره إنما يتوجه لو قالوا إن له صفة هي الحد كما توهمه هذا الراد عليهم وهذا لم يقله أحد ولا يقوله عاقل فإن هذا الكلام لا حقيقة له إذ ليس في الصفات التي يوصف بها شيء من الموصوفات كما يوصف باليد والعلم صفة معينة يقال لها الحد وإنما الحد ما يتميز به الشيء عن غيره من صفته وقدره كما هو المعروف من لفظ الحد في الموجودات فيقال حد الإنسان وحد كذا وهي الصفات المميزة له ويقال حد الدار والبستان وهي جهاته وجوانبه المميزة له ولفظ الحد في هذا أشهر في اللغة والعرف العام ونحو ذلك ولما كان الجهمية يقولون (٣).

١٨- "الآية لأجل ما يقال أنه يعارضها تدل على نقيض مدلولها هذا لا يقوله عاقل الوجه الرابع في تقرير ذلك ثم إن قوله الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ [غافر ٧] وقوله وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ ﴿١٧﴾ [الحاقة ١٧] يوجب أن لله عرشاً يحمل ويوجب أن ذلك العرش ليس هو الملك كما تقوله طائفة من الجهمية فإن الملك هو مجموع الخلق فهنا دلت الآية على أن لله ملائكة من جملة خلقه يحملون عرشه وآخرون يكونون حوله وعلى أنه يوم القيامة يحمله ثمانية إما ثمانية أملاك وإما ثمانية أصناف وصنوف وهذا إلى مذهب المثبتة أقرب منه إلى قول النافية بلا ريب الوجه الخامس أن العرش في اللغة السرير بالنسبة إلى ما فوقه وكالسقف بالنسبة إلى ما تحته فإذا كان القرآن قد جعل لله عرشاً وليس هو بالنسبة إليه كالسقف علم أنه بالنسبة (٤).

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٥٨٣/٦

(٢) المنتخب من كتب شيخ الإسلام ص/٢١٢

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٤٢/٣

(٤) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٧٨/٣

١٩- "بحال وإذا كانت المخلوقات لا تفتقر إلى حيز موجود وجهة موجودة أو مكان موجود بعينه وإن كان فيها ما يفتقر إلى نوع ذلك على البدل وما يسمى لها مكاناً قد يفتقر إليها وكذلك ما يسمى حيزاً لها متصلاً أو منفصلاً قد يكون مفتقراً إليها وكذلك الجهة مفتقر إليها في معنى كونها جهة كان دعوى افتقار المتحيزات للحيز مع استغناء الحيز عنه في حق المخلوقات ليس على إطلاقه بل إطلاق ذلك دعوى باطلة فكيف في حق الخالق الغني عن كلما سواه المفتقر إليه كل ما سواه الوجه الثالث عشر قوله والشيء الذي يمكن حصوله في الحيز يستحيل عقلاً حصوله لا في الجهة يقال له الأجسام كلها حاصلة في الحيز كما ذكرته أفنقول إنه يستحيل عقلاً حصول كل جسم في غير جهة وجودية فهذا لا يقوله عاقل بل يعلم ببديهة العقل أن كل جسم يمكن حصوله في غير جهة وجودية منفصلة كما أن العالم حاصل في غير جهة وجودية وما علمنا عقلاً قال إن كل جسم يجب أن يكون". (١)

٢٠- "متناه ليس محالاً فعند هذا لا يمكن إقامة الدليل على كون العالم متناهياً بكليته وذلك باطل بالإجماع الوجه الثالث أنه لو كان غير متناه من جميع الجوانب لوجب أن لا يخلو شيء من الجهات والأحياز عن ذاته فحينئذ يلزم أن يكون العالم مخالطاً لأجزاء ذاته وأن تكون القاذورات والنجاسات كذلك وهذا لا يقوله عاقل وأما القسم الثاني وهو أن نقول إنه غير متناه من بعض الجوانب ومتناه من سائر الجوانب فهو أيضاً باطل لوجهين أحدهما أن البرهان الذي ذكرناه على امتناع بعد غير". (٢)

٢١- "بدليل أن سلف الأمة وأئمتها يعترفون أن الإجماع حجة من غير أن يبنوا ذلك على أداة فيها هذه المقدمة التي قد لا تخطر ببال أكثرهم وقد يقول هؤلاء هَبْ إن قام دليل تناهي العالم وتناهي المخلوقات وتناهي الأبعاد التي فيها المحدثات فلم قلت إن ذلك محال في حق الباري وهذا يقوله مثبتة الجسم ونفاته كما تقدم ذكر القولين لهم وأما الوجه الثالث قولك لو كان غير متناه من جميع الجوانب أوجب أن لا يخلو شيء من الجهات والأحياز عن ذاته فحينئذ يلزم أن يكون العالم مخالطاً لأجزائه وأن تكون القاذورات والنجاسات كذلك وهذا لا يقوله عاقل فإن أردت أن ليس في المكلفين من العقلاء من يقوله فقد قاله منهم طوائف كما ذكرناه عن الأشعري أنه نقل ذلك عن". (٣)

٢٢- "منفصلاً عنه كالعرش وكذلك الجهة أتريد بالجهة أمراً موجوداً منفصلاً عنه أم تريد بالجهة كونه بحيث يشار إليه ويمكن الإحساس به وإن لم يكن هناك موجود غيره فإن أراد بالحيز المعنى الأول وهو ما هو من لوازم كل متحيز وإن أراد بالجهة كونه يشار إليه من غير وجود شيء منفصل عنه لم نسلم أن ذلك غير واجب وبهذا

(١) بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٦٢٧/٣

(٢) بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٦٧٩/٣

(٣) بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٧٦٨/٣

التفصيل يظهر الجواب عما ذكره من الوجوه أما قوله لا يجب في سائر الذوات حصولها في ذلك الحيز فكذلك هذا فيقال له بل يجب في سائر الذوات المتحيزة أن يكون لكل منها تحيز يخصه وهو قدره ونهايته التي تحيط به ويلزمه الحيز الذي هو تقدير المكان وهو عديمي لكن لا يجب أن يكون عين تحيز هذا وعين حيزه الذي هو نهايته كما لا يجب أن يكون عين هذا هو عين الآخر فإن حيزه بهذا التفسير داخل في مسمى ذاته ونفسه وعينه والشئان المتماثلان لا يجب أن يكون أحدهما عين الآخر فإن هذا لا يقوله عاقل وهذا معلوم بالاضطرار لا نزاع فيه هذا لو سلم أن الأجسام متماثلة فكيف وقد تقدم أن هذا قول باطل". (١)

٢٣- "فصل قال الرازي البرهان السابع أنه تعالى لو كان مختصاً بالجهة والحيز لكان عظيماً لأنه ليس في العقلاء من يقول إنه مختص بجهة ومع ذلك فإنه في الحقارة مثل النقطة التي لا تنقسم ومثل الجزء الذي لا يتجزأ بل كل من قال إنه مختص بالجهة والحيز قال إنه عظيم في الذات وإذا كان كذلك فنقول الجانب الذي منه يحاذي يمين العرش إما أن يكون هو الجانب الذي منه يحاذي يسار العرش أو غيره والأول باطل لأنه إذا عقل ذلك فلم لا يعقل أن يقال إن يمين العرش عين يسار العرش حتى يقال العرش على عظمته مثل الجوهر الفرد والجزء الذي لا يتجزأ وذلك لا يقوله عاقل والثاني باطل لأن على هذا التقدير تكون ذات الله مركبة من الأجزاء ثم تلك الأجزاء إما أن تكون متماثلة الماهية أو مختلفة الماهية والأول محال لأن على هذا التقدير تكون بعض تلك الأجزاء". (٢)

٢٤- "والعالم اسم لكل موجود سوى الله تعالى فلو كان فوقه شيء موجود غير الله لكان ثم موجود غير الله لم يخلقه الله بل هو مستغن عن الله لا سيما وقد جعلت الله محتاجاً إليه وهذا لا يقوله عاقل فضلاً عن أن يقوله مسلم وقد تقدم الكلام على هذا بأبسط من هذا لما ذكر أن الله يحتاج إلى حيز في الأدلة العقلية ولما ذكر أن الحيز منها في الأدلة السمعية وفي غير ذلك الوجه السادس أنا قد قررنا غير مرة أنه ليس فوق العالمين إلا رب العالمين وليس هناك غيره ولا شيء يشاركه في العلو غيره بوجه من الوجوه فضلاً عن أن يكون هناك ما هو عالٍ عليه فقوله الجهة التي في جهة العلو لا يمكن فرض وجودها خالية عن هذا العلو يقال له لا جهة هناك إلا الله فهو الذي يشار إليه موجوداً والإشارة إلى موجود غيره هناك ممتنعة فإن كنت تعتقد أن هناك موجوداً يشار إليه فأبطل ما تعتقده وإلا فالناس لا يعتقدون هذا ومنازعة الإنسان فيما لا يعتقده تضييع زمان ونوع من الكذب والبهتان الوجه السابع قولك إن الحاصل في الجهة يكون عالياً". (٣)

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٧٩٧/٣

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٧٦/٤

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ١٦٨/٤

٢٥- "الآحاد فإذا خصنا هذه الأصول بالإجماع فلأن يتمسك بالإجماع هاهنا أولى الثاني أن قبل ظهور أبي الحسين لم ينسب أحد من الأئمة موسى عليه السلام إلى الجهل بل الناس كانوا بين المعترف بصحة الرؤية وبين المنكر لها متأولين لهذه الرؤية إما على سؤال رؤية الآية أو على أنه عليه السلام سأل الرؤية لقومه وإذا كان كذلك كان أبو الحسين مسبوقاً بهذا الإجماع فيكون سؤاله مردوداً الثالث وهو أن أبا الحسين يدعي العلم الضروري بأن المرئي يجب أن يكون مقابلاً للرأي أو لآلة الرؤية والعلم الضروري حاصل بأن ما كان مقابلاً للجسم فهو مختص بجهة وتحييز فهذان العلمان الضروريان إن كانا حاصلين لموسى عليه السلام فيلزم من اعتقاد صحة رؤية الله اعتقاده لكونه جسماً متحيزاً قال وذلك ما لا يجوز بالاتفاق على الأنبياء عليهم السلام لأن تجويزه يمنع من العلم بحكمته عند أبي الحسين وإذا لم يحصل عنده العلمان الضروريان كان ذلك قادحاً في كونه عليه الصلاة والسلام عاقلاً وذلك لا يقوله عاقل فضلاً عن". (١)

٢٦- "الوجه العاشر أن قوله لم قلت إن كل ما كان كذلك في الشاهد وجب أن يكون في الغائب كذلك وتقريره أن هذه المقدمة إما أن تكون مقدمة بديهية أو استدلالية يقال له المنازع يقول إنها بديهية قوله فإن كانت بديهية لم يكن في إثبات كونه تعالى مختصاً بالجهة حاجة إلى هذا الدليل وذلك لأنه قد ثبت في الشاهد أن كل قائم بالنفس فهو مختص بالجهة وثبت أن الباري قائم بالنفس فوجب القطع بأنه مختص بالجهة لأن العلم الضروري بأن كل ما يثبت في الشاهد وجب أن يكون في الغائب كذلك وهذا لا يقوله عاقل والفرق ظاهر بين دعوى الضرورة والبديهية في الشيء المعين الخاص والشيء العام الكلي فإذا قال القائل العلم الضروري بأن كل مرئي في الشاهد والغائب لابد أن يكون بجهة من الرأي أو العلم الضروري حصل بأن الغائب كالشاهد في هذا الأمر الخاص لم يستلزم هذا أن يقول إن العلم الضروري حاصل بأن كل ما يثبت في الشاهد وجب أن يكون في الغائب كذلك والمقدمة المذكورة هي قوله كل". (٢)

٢٧- "وأما أن يريد به ما أحدهما قطعي، فالقطعي هو المقدم مطلقاً، وإذا قدر أن العقلي هو القطعي كان تقديمه لكونه قطعياً، لا لكونه عقلياً. فعلم أن تقديم العقلي مطلقاً خطأ، كما أن جعل جهة الترجيح كونه عقلياً خطأ. الوجه الثانيان يقال: لا نسلم انحصار القسمة فيما ذكرته من الأقسام الأربعة، إذ من الممكن أن يقال: يقدم العقلي تارة والسمعي أخرى، فأيهما كان قطعياً قدم، وإن كانا جميعاً قطعيين، فيمتنع التعارض، وإن كانا ظنيين فالراجح هو المقدم. فدعوى المدعي: أنه لا بد من تقديم العقلي مطلقاً أو السمعي مطلقاً، أو الجمع بين النقيضين، أو رفع النقيضين لدعوى باطلة، بل هنا قسم ليس من هذه الأقسام، كما ذكرناه، بل هو الحق الذي لا ريب فيه. الوجه الثالث. نفي قاعدة أن العقل أصل النقلالوجه الثالث. نفي قاعدة أن العقل أصل

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٤/٢٩٤

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٤/٢٧٤

النقل قوله: إن قدمنا النقل كان ذلك طعنًا في أصله الذي هو العقل، فيكون طعنًا فيه غير مسلم. وذلك لأن قوله: إن العقل أصل للنقل إما أن يريد به: أنه أصل في ثبوته في نفس الأمر. أو أصل في عملنا بصحته. والأول لا يقوله عاقل، فإن ما هو ثابت في نفس الأمر بالسمع أو بغيره هو ثابت، سواء علمنا بالعقل أو بغير العقل ثبوته، أو لم نعلم ثبوته لا بعقل ولا بغيره، إذ عدم العلم ليس علماً بالعدم، وعدم علمنا بالحقائق لا ينفي ثبوتها في أنفسنا". (١)

٢٨- "وأما كون ماله حقيقة أو صفة أو قدر يكون بمجرد ذلك مماثلاً لما له حقيقة أو صفة أو قدر فهذا باطل عقلاً وسمعاً، فليس في لغة العرب ولا غيرهم إطلاق لفظ المثل على مثل هذا، وإلا فليزِم أن يكون كل موصوف مماثلاً لكل موصوف، وكل ما له حقيقة مماثلاً لكل ما له حقيقة، وكل ما له قدر مماثلاً لكل ما له قدر، وذلك يستلزم أن يكون كل موجود مماثلاً لكل موجود. وهذا - مع أنه في غاية الفساد والتناقض - لا يقوله عاقل، فإنه يستلزم التماثل في جميع الأشياء، فلا يبقى شيان مختلفان غير متماثلين قط، وحينئذ فليزِم أن يكون الرب مماثلاً لكل شيء، فلا يجوز نفي مماثلة شيء من الأشياء عنه، وذلك مناقض للسمع والعقل، فصار حقيقة قولهم في نفي التماثل عنه يستلزم ثبوت مماثلة كل شيء له، فهم متناقضون مخالفون للشرع والعقل. الرابع الجواب الرابع: أن يقال فهب أن بعض هذه النصوص قد يفهم منها مقدمة واحدة من مقدمات دليلكم، فتلك كافية بالضرورة عند العقلاء، بل لا بد من ضم مقدمة أو مقدمات أخر ليس في القرآن ما يدل عليها ألبته، فإذا قدر أن الأقول هو الحركة، فمن أين في القرآن ما يدل دلالة ظاهرة علي أن كل متحرك محدث أو ممكن؟ وأن الحركة لا تقوم إلا بحادث أو ممكن؟ وأن ما قامت به الحوادث لم يخل منها؟ وأن ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث؟ وأين في القرآن امتناع حوادث لا أول لها؟ بل أين في القرآن أن الجسم الاصطلاحي مركب من الجواهر الفردة التي لا تقبل الانقسام، أو من المادة والصورة، وأن كل جسم فهو منقسم ليس بواحد؟". (٢)

٢٩- "وأما إذا قيل: لا يحدث حادث قط حتى يحدث حادث فهذا ممتنع باتفاق العقلاء وصريح العقل، وقد يسمى هذا دوراً، فإنه إذا قيل: لا يحدث شيء حتى يحدث شيء كان هذا دوراً، فإن وجود جنس الحادث موقوف على وجود جنس الحادث، وكونه سبحانه لم يزل مؤثراً يراود به مؤثراً في كل شيء، وهذا لا يقوله عاقل، لكنه لازم حجة الفلاسفة، ويراد به لم يزل مؤثراً في شيء بعد شيء، وهو موجب الأدلة العقلية التي توافق الأدلة السمعية. ولما أجاب بعضهم بأن المرجح هو القدرة أو الإرادة القديمة أو العلم القديم أو إمكان الحدوث ونحو ذلك، قالوا لهم في الجواب: هذه الأمور إن لم يحدث بسببها سبب حادث لزم الترجيح بلا مرجح، وإن حدث سبب حادث، فالكلام في حدوثه كالكلام في حدوث ما حدث به. وعدل آخرون إلى الإلزام فقالوا: هذا يقتضي أن لا يحدث في العالم حادث والحس يكذبه، فقالوا لهم: إنما يلزم هذا إذا كان التسلسل باطلاً، وأنتم تقولون

(١) درء تعارض العقل والنقل ٨٧/١

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١١٨/١



بإبطاله وأما نحن فلا نقول بإبطاله، وإذا كان الحدوث موقوفاً على حوادث متجددة زال هذا المحذور. والتسلسل نوعان: تسلسل في العلل، وقد اتفق العلماء على إبطاله، وأما التسلسل في الشروط ففيه قولان مشهوران للفقهاء. (١).

٣٠- "حرف وأصوات، وأصلهم أن الأصوات على تقطيعها وتواليها كانت ثابتة في الأزل قائمة بذات الباري تعالى وقواعد مذهبهم مبينة على دفع الضرورات). فلم يذكر أبو المعالي إلا هذا القول من قول المعتزلة والكلائية والكرامية. ومعلوم أن هذا القول لا يقوله عاقل يتصور ما يقول، ولا نعرف هذا القول عن معروف بالعلم من المسلمين، ولا رأينا هذا في شيء من كتب المسلمين، ولا سمعناه من أحمد منهم. فما سمعنا من أحد، ولا رأينا في كتاب أحد أن المداد الحادث انقلب قديماً، ولا أن المداد الذي يكتب به القرآن قديم، بل رأينا عامة المصنفين من أصحاب أحمد وغيرهم ينكرون هذا القول، وينسبون ناقله عن بعضهم إلى الكذب. وأبو المعالي وأمثاله أجل من أن يتعمد الكذب، لكن القول المحكي قد يسمع من قائل لم يضبطه، وقد يكون القائل نفسه لم يحجر قولهم، بل يذكر كلاماً مجملاً يتناول النقيضين، ولا يميز فيه بين لوازم أحدهما ولوازم الآخر، فيحكيه الحاكي مفصلاً ولا يجمله إجمال القائل، ثم إذا فصله يذكر لوازم أحدهما دون ما يعارضها ويناقضها، مع اشتغال الكلام على النوعين المتناقضين أو احتماله لهما أيضاً، وقد يحكيه الحاكي باللوازم التي لم يلتزمها القائل نفسه. وما كل من قال قولاً التزمه لوازمه، بل عامة الخلق لا يلتزمون لوازم أقوالهم، فالحاكي يجعل ما". (٢)

٣١- "الأزل، أو لا وجود لشيء منها في الأزل) جوابه: أنه ليس شيء بعينه موجوداً في الأزل، ولكن الجنس لم يزل متعاقباً، وحينئذ يندفع ما ذكره على التقديرين: أما الأول فإنه قال: لو كان شيء منها موجوداً في الأزل لكان مسبوقاً بالعدم غير مسبوق بالعدم، وهذا إنما يلزم إذا قيل في واحد من الحوادث المتعاقبة: إنه قديم أزلي، وهذا لا يقوله عاقل. وأما التقدير الثاني: فقول: (وإن كان الثاني، فقول القائل: العلل والمعلولات المتعاقبة أو غيرها من الحوادث المتعاقبة تكون مسبوقاً بالعدم) إنما يلزم إذا قيل: إن جنسها ليس بقديم ولا أزلي، وهذا محل النزاع. وحقيقة الأمر أن قول القائل: (إما أن يقال بوجود شيء منها في الأزل، أولاً وجود لشيء منها في الأزل) معناه: إما أن شيئاً منها قديم أزلي، أو ليس شيء منها قديماً أزلياً. وهذا اللفظ محتمل، فإن أراد به أن واحداً من الحوادث المتعاقبة يكون قديماً أزلياً، فهذا لا يقولونه وإن أراد أن جنسها لم يزل يحدث شيئاً بعد شيء، وأنه لا أول للجنس، بل الجنس قديم أزلي، فهذا هو الذي يقولون. وحينئذ فلا يلزم من نفي الأزلية عن واحد نفيها عن الجنس. وذلك أن معنى الأزل ليس هو شيئاً له ابتداء محدود حتى يقال: هل حصل شيء منها في ذلك المبدأ المحدود؟ بل معنى الأزل هو معنى القدم، ومعناه: ما لا ابتداء لوجوده، ولا يقدر الذهن غاية إلا كان قبل

(١) دره تعارض العقل والنقل ٣٢٢/١

(٢) دره تعارض العقل والنقل ٣١١/٢

تلك الغاية، فإذا قال القائل: (هل وجد شيء من هذه الحوادث في الأزل) كان معناه: هل منها قديم لا أول لوجوده لم يزل موجوداً؟ والمثبت لذلك إنما يقول: لم يزل الجنس موجوداً شيئاً بعد شيء، كما يقوله المسلمون وجمهور الناس غيرهم في الأبد، فيقولون: إنه لا يزال جنس الحوادث يحدث شيئاً بعد شيء، فلو قال القائل: (الحوادث المنقضية لا تكون أبدية ولا تكون فيما لا يزال، لأنه إما أن يوجد شيء منها في الأبد، أو لا وجود لشيء منها في الأبد، فإن كان الأول فهو ممتنع، لأن الأبدى لا يكون منقضياً، بل لا يزال موجوداً وإن كان الثاني فجملة المنقضيات ملحقة بالعدم، وما كان ملحوقاً بالعدم لم يكن أبدياً، لأن الأبدى هو ما لا يلحقه العدم، كما أن الأزلي ما لا يسبقه العدم) كان الجواب عن قول هذا القائل بأن يقال: الأبدى". (١)

٣٢- "وأما قول ابن رشد لا يخلو إما أن يكون كل من جزأيه شرطاً في وجود الآخر أو لا يكون أو يكون الواحد شرطاً في الآخر من غير عكس. وقوله القسم الأول لا يكون قديماً وذلك أن التركيب نفسه هو شرط في وجود الآخر فليس يمكن أن تكون الأجزاء هي علة التركيب ولا التركيب علة نفسه إلا لو كان الشيء علة نفسه. فيقال له أولاً تسمية هذا تركيباً وأجزاء ليس هو من لغات بني آدم المعروفة التي يتخاطبون بها فإنه ليس في لغة الآدميين أن الموصوف بصفات يقال إنه مركب منها وأنها أجزاء له وإذا خاطبناكم باصطلاحكم فقد علمتم انه ليس المراد بالمركب إلا اتصاف الذات بصفات لازمة لها، أو وجود معان فيها أو اجتماع معان وأمور ونحو ذلك ليس المراد أن هناك مركباً ركه غيره حتى يقال: إن المركب نفتقر إلى مركب فإن من وافقكم على اصطلاحكم في تسمية الذات الواجبة الموصوفة بصفاتها اللازمة تركيباً لم يرد بذلك أن هناك مركباً ركبها، فغن هذا لا يقوله عاقل، ولا انتم أيضاً تدعون أن مجرد اللفظ الدال على هذا المعنى يقتضي أن يكون له فاعل ولكن تدعون". (٢)

٣٣- "العلم وإن كان العلم قديماً من لوازم ذاته فلم يستفيدة من أحد وإن كان محدثاً فقد استفاده من غيره ولم يستفد العلم من العلم لكن هل له حال وهو كونه عالماً معللة بالعلم أم كونه عالماً نفس العلم هذا فيه نزاع بين مثبتة الحال ونفاتها ومن أثبتها لم يقل إنها صفة موجودة. وقوله ما استفاد صفة من غير فتلك الصفة يعني المستفاد منها أولى بذلك المعنى المستفاد كما مثل به من الحياة كلام فاسد فإن العالم لم يستفد الصفة التي هي العلم من الصفة التي هي العلم بل نفس علمه هو نفس الصفة ليس هنا صفة مفيدة وصفة مستفادة إلا أن يقال اعلم أثبت العالمية على رأي مثبتة الحال، وعلى هذا التقدير فالعالمية ليست صفة وجودية وهو غنما كان عالماً بالعلم الوجوب للحال. لا بالحال الموجبة للعلم وإذا كان عالماً بالعلم لم يكن العلم حصل من علم آخر وإنما العلم عند هؤلاء اوجب كونه عالماً والذي عليه الجمهور أن نفس العلم هو نفس كونه عالماً فليس هنا شيان وعلى

(١) دره تعارض العقل والنقل ٥٨/٣

(٢) دره تعارض العقل والنقل ٤١٩/٣



القولين فإذا استحق الموصوف بالعلم أن يسمى عالماً لم يكن العلم أحق بأن يكون عالماً فإن هذا لا يقوله عاقل: وقوله إن الجسم إذا كانت حياته من قبل حياة تحله، فواجب". (١)

٣٤- "ومعلوم أن القسمة العقلية أربعة لأن الحروف: إما أن يمكن قدم أعيانها، وحينئذ يلزم إمكان اجتماعها وإما أن لا يمكن قدم أعيانها بل قدم أنواعها وإما أن لا يمكن قدم أعيانها ولا أنواعها. وأما القسم الرابع: وهو قدم أعيانها لا أنواعها، فهذا لا يقوله عاقل وعلى التقديرين إما أن يمكن اجتماعها وإما أن لا يمكن فهذه خمسة أقسام. وأيضاً فإذا أمكن الاجتماع، إما أن يكون بقاؤها ممكناً، وإما أن لا يكون فالقول المذكور عن الكرامية يتضمن حدوث أعيانها وأنواعها، لكن مع إمكان اجتماعها وبقائها بعد الحدوث وهذا قول من أقوال متعددة. ويلزم ذلك من يقول: يجب حدوثها ويمتنع بقاؤها إما مع إمكان الاجتماع وإما مع عدم إمكان الاجتماع. ومن يقول يجب قدم نوعها لا قدم أعيانها قد يقول بإمكان الاجتماع وقد لا يقول. والناس متنازعون في تكليم الله لعباده: هل هو مجرد خلق إدراك لهم من غير تجدد تكليم من جهته أو لا بد من تجدد تكليم؟ على قولين للمتسبين إلى السنة وغيرهم من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم". (٢)

٣٥- "جسم فيما يجب ويجوز ويمتنع عليه وقد يريد به أنه مماثل لها في القدر المشترك بينها كلها، بحيث يجب ويجوز ويمتنع عليه ما يجب ويجوز ويمتنع على ما حصل فيه القدر المشترك منها، ولو أنه واحد. فأما الأول فإنه إما أن يقول مع ذلك بتماثل الأجسام والجواهر، وإما أن يقول باختلافها فإن قال بتماثلها كان قوله هو القول الثاني، إذ كان يجوز على كل منها ما يجوز على الآخر ويجب له ما يجب له ويمتنع عليه ما يمتنع عليه باعتبار ذاته. وإن قال باختلافها امتنع مع ذلك أن يقول إنه كالأجسام فإنه من المعلوم على هذا التقدير أن كل جسم ليس هو مثل الآخر، ولا يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر فكيف يقال في الخالق سبحانه إنه يجوز عليه ما يجوز على كل مخلوق قائم بنفسه حتى في الجماد والنبات والحيوان. هذا لا يقوله عاقل حتى القائلون بوحدة الوجود، فهؤلاء عندهم هونفس وجود الأجسام المخلوقة، ولكن هم مع هذا لا يقولون إنه يجوز على وجود جميع الموجودات ما يجوز على وجود هذا. وهذا وإن قال: إنه كالأجسام المخلوقة في القدر المشترك بينها بحيث يجوز عليه ما يجوز على المجموع لا على كل واحد واحد فهذا". (٣)

٣٦- "تعليق ابن تيمية قلت: ولقائل أن يقول: قوله: لو كان جوهر كالجواهر إن عني به أنه لو كان جوهرًا مماثلاً للجواهر فيما يجب ويجوز ويمتنع لم ينفعه هذا لوجه: الأول أن إذا لا يقوله عاقل يتصور، لمافيه من الجمع بين النقيضين كما تقدم الثاني انه إذا كان يقتضي هذا أنه مماثل كل جوهر فيما يجب ويجوز ويمتنع لم يلزم انتفاء

(١) دره تعارض العقل والنقل ٣/٤٣٠

(٢) دره تعارض العقل والنقل ٤/١٢٨

(٣) دره تعارض العقل والنقل ٤/١٤٣

مشابته له من بعض الوجوه، فغن نفي التماثل في مجموع هذه الأمور، يكون بانتفاء التماثل في واحد من أفرادها فإذا قدر انه خالف غيره في فرد هذه الأمور لم يكن مثله في مجموعها ولكن ذلك لا ينفي مماثلة في فرد آخر وحينئذ فلا يكون قول القائل: هو جوهر لا كالجواهر صحيحاً، ولا يكون النزاع معه في اللفظ بل لا بد ان ينفي عنه مماثلة المخلوقات في كل ما هو من خصائصها. الثالث: انه على هذا التقدير يكون مشابهاً لها من وجه مخالفاً من وجه وليس في كلامه ما يبطل ذلك بل قد صرح في غير هذا الموضع بأن هذا هو الحذكر الآمدي حجة من حجج القائلين بالقدمفقال في مسألة حدوث الأجسام لما ذكر حجة القائلين". (١)

٣٧- "الجواهر مختلفة في الحقائق وحينئذ فتبقى هذه الوجوه موقوفة على القول بتماثل الجواهر والمنازع يمنع ذلك بل ربما قال العلم باختلافها ضروري. ودعوى تماثلها مخالف للحس والعلم الضروري فإننا نعلم أن حقيقة الماء مخالفة لحقيقة النار، وأن حقيقة الذهب مخالفة لحقيقة الخبز وأن حقيقة الدم مخالفة لحقيقة التراب، وأمثال ذلك وأن اشتراكهما في كونهما جوهرين هو اشتراكهما في كونهما قائمين بأنفسهما أو متحيزين أو قابلين للصفات وهذا اشتراك في بعض صفاتها لا في الحقيقة الموصوفة بتلك الصفات. الثالث: أنه إن أراد بقوله: إنه جوهر كالجواهر أنه مماثل لكل جوهر في حقيقته ويجوز عليه ما يجوز على كل جوهر، فهذا لا يقوله عاقل. وإنما أراد المنازع انه إما قائم بنفسه وإما متحيز وإما نحو ذلك من المعاني التي يقول إن الاشتراك فيه كاشتراك في كون كل منهما حياً قائماً بنفسه ونحو ذلك، فيبقى النزاع في أن مسمى الجوهر عند هؤلاء يقتضي تماثل أفرادهم. وهؤلاء يقولون: لا بل هو اسم لما تختلف أفرادهم وفي أن هؤلاء يقولون: الاشتراك في التحيز الاصطلاحي يقتضي التماثل في الحقيقة وهؤلاء ينفون ذلك". (٢)

٣٨- "وكذلك المتفلسفة القائلون بأن النفس الناطقة ليست جسماً: عمدتهم انه يقوم بها مالا ينقسم، ومالا ينقسم إلا بما لا ينقسم، فقد اتفقت الطوائف على أن الصفة إذا لم تنقسم كان محلها لا ينقسم. السادس أن قوله: إما أن يكون كل جزء من الأجزاء متصفاً بهذه الصفات. يقال له: إن أردت أنه يتصف به كما تتصف به الجملة فهذا لا يقوله عاقل، فإنه ليس في الأجسام ما يكون صفة جميعه صفة للجوهر الفرد منه، على الوجه الذي هي به صفة لجمعية وإن أردت انه متصف به كما يليق بذلك الجزء فلم قلت إن ما اتصف به بالصفة على هذا الوجه يمكن انفراد عن غيره فضلاً عن كونه إلهاً؟ وهذا لأنه ليس في جميع ما يعلم من الموصوفين المنفردين بأنفسهم ما هو جوهر فرد، ولا في شيء مما يشاهد من الموصوفين ما هو جوهر فرد، بل والجوهر الفرد بتقدير

(١) دره تعارض العقل والنقل ١٦٦/٤

(٢) دره تعارض العقل والنقل ١٦٩/٤

وجوده لا يحس به ولا يوجد منفرداً فما كان لا يوجد وحده حتى ينضم إليه أمثاله كيف يكون حياً فضلاً عن أن يكون فرساً أو بغيراً؟ فضلاً عن أن يكون أنساناً أو ملكاً أو جنبا فضلاً عن أن يكون إلهاً؟". (١)

٣٩- "الغيره، لا جائز ان يقال بالأول، وإلا لزم اتصاف كل جسم بها وجوباً لذاته ن للتساوي ف بالحقيقة على ما وقع به الفرض، وإن كان الثاني فيلزم أن يكون الرب مفتقراً إلى ما يخصه بصفاته، والمحتاج إلى غيره في إفادة صفاته لاه لا يكون إلهاً. تعليق ابن تيمية قلت: ولقائل أن يقول لم لا يجوز أن يكون اتصافه بها واجباً لذاته؟ قوله: يلزم اتصاف كل جسم بها للتساوي في الحقيقة على ما وقع به الفرض. قيل: الذي وقع به الفرض أنه جسم كالأجسام، وذلك يقتضي الاشتراك في مسمى الجسمية، فلم قلت: إن ذلك يستلزم التساوي في الحقيقة فإن هذا مبني على تماثل الأجسام وهو ممنوع وهو باطل. وإن قيل: إنه يقتضي مماثلة كل جسم في حقيقة بحيث يجوز عليه ما يجوز على كل جسم ويمتنع عليه ما يمتنع عليه، ويجب له ما يجب له فهذا لا يقوله عاقل يفهم ما يقول ولا يعرف هذا قولاً لطائفة معروفة وفساده ظاهر لا يحتاج إلى إطناب، ولكن لا يلزم من فساد أن". (٢)

٤٠- "عضو مما ذكرته أو تركته كالحال في الإنسان نفسه. تعليق ابن تيمية قلت يقال له قولك قد يغلب على أوهام الناس أن الموجود هو المحسوس إما أن تريد أن الوجود هو ما أحس الشخص المعين أو ما يمكن إحساسه في الدنيا أو ما يمكن الإحساس به ولو بعد الموت فأما الأول فلا يقوله عاقل فإنه ما من عاقل إلا ويعلم إما بخبر غيره وإما بنظره وقياسه ما لم يعلمه بحسه ومن حكى عن الراهمة أو غيرهم من الأمم أنهم حصروا الموجودات في المحسوسات بمعنى أنه ما لم يحسه الشخص المعين لا يصدق به وأنه لا يصدق بالأخبار المتواترة وغيرها فلم يفهم مرادهم فإن أمة من الأمم لها بلاد يعيشون فيها لا بد أن يميز الرجل بين أمة وأبيه وأن يعرف من حوادث بلده وسير ملوكهم وعاداتهم ما لا يعرفه إلا بالخبر وهذا نظير إلا بالخبر وهذا نظير حكاية من حكى أن أمة من الأمم يقال لهم السوفسطائية ينسبون إلى رجل يقال له سوفسطا يحددون الحقائق أو علمهم بجميع الحقائق أو يقفون أو يجعلون الحقائق مطلقاً تابعة للعقائد فإن هذا لا يتصور أن تكون عليه أمة من الأمم لهم بقاء في الدنيا وإنما السفسطة كلمة معربة أصلها سوفسقا وهي كلمة يونانية أي حكمة مموهة بالسفسطة أي الكلام الباطل المشبه للحق وهذا يعرض لكثير من الناس أو لأكثرهم في كثير من الأمور لا في جميعها فإنه كما تعرض الأمراض". (٣)

٤١- "الوجه الثالث والأربعون يقال: المعارضون للكتاب والسنة بآرائهم لا يمكنهم أن يقولوا: إن كل واحد من الدليلين المتعارضين هو يقيني، وقد تناقضا على وجه لا يمكن الجمع بينهما، فإن هذا لا يقوله عاقل

(١) دره تعارض العقل والنقل ١٩٣/٤

(٢) دره تعارض العقل والنقل ١٩٥/٤

(٣) دره تعارض العقل والنقل ١٣٠/٥

يفهم ما يقوله، ولكن نهاية ما يقولونه: إن الأدلة الشرعية لا تفيد اليقين، وإن ما ناقضها من الأدلة السمعية الشرعية ويثبتونه لما ناقضها من أدلتهم المبتدعة، التي يدعون أنها براهين قطعية. ولهذا كان لازم قولهم والإلحاد والنفاق، والإعراض عما جاء به الرسول، والإقبال على ما يناقض ذلك، كالذين ذكرهم الله تعالى في كتابه من مجادلي الرسل كما قال: ﴿وهمت كل أمة برسولهم ليأخذوه وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق فأخذتهم فكيف كان عقاب﴾ [غافر: ٥]. (١)

٤٢- "القائم بنفسه - كان قوله أقل فساداً من قول من قال: إنه في العالم كالقائم بغيره مع القائم بنفسه، فإن هذا لا يقوله عاقل، فإذا بطل الأول بطل الثاني. فأبطل الإمام أحمد هذا القول أيضاً فقال: (بيان ما ذكره الله في القرآن من قوله تعالى: ﴿وهو معكم﴾ [الحديد: ٤]. كلام آخر للإمام أحمد عن المعية وهذا على وجوه: قول الله لموسى: ﴿إني معكما﴾ [طه: ٤٦]، يقول في الدفع عنكما. وقال: ﴿ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا﴾ [التوبة: ٤٠]، يقول: في الدفع عنا. وقال: ﴿كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله والله مع الصابرين﴾ [البقرة: ٢٤٩]، يقول: في النصر لهم على عدوهم. وقال: ﴿فلا تحنوا وتدعوا إلى السلم وأنتم الأعلون والله معكم﴾ [محمد: ٣٥]، في النصر لكم على عدوكم. (٢)

٤٣- "يمتاز به جسم عن جسم، كما يقال: اختصاص الفلك بالحيز لكونه فلكاً، واختصاص الماء بالحيز لكونه ماء، واختصاص الهواء بالحيز لكونه هواء، فهذا باطل لا يقوله عاقل، فإن جميع الأجسام مشتركة في الاختصاص بالحيز والجهة، والحكم العام المشترك بينها، لا يكون إلا لما امتاز به بعضها عن بعض، فإنه لو كان لما امتاز به بعضها عن بعض وجب أن يختص ببعضها، كسائر ما كان من ملزومات المخصصات المميزات. وإذا قيل: إن المختلفات يجوز أن تشترك في لازم عام، كاشتراك أنواع الحيوانات المختلفة في الحيوانية، فهذا صحيح، لكن لا يجوز أن يكون الحكم العام المشترك فيه لأجل ما يخص به كل حيوان. وإذا قيل: إن الحكم الواحد بالنوع يجوز أن يعلل بعلمتين مختلفتين، كما يعلل حل الدم بالردة والقتل والزنا، وكما يعلل الملك بالإرث والبيع والاصطياد، وكما يعلل وجوب الغسل بالإنزال والإيلاج والحيض، فالوجوب الثابت بهذا السبب ليس هو بعينه الوجوب الثابت بهذا السبب، لكنه نظير، مع أنهما يختلفان بحسب اختلاف الأسباب، فليس الملك الثابت بالإرث مساوياً للملك الثابت بالبيع من كل وجه، بل له خصائص يمتاز بها عنه، وكذلك حل الدم الثابت بالردة، ليس مساوياً لحل الدم الثابت بالقتل، بل بينهما فروق معينة. وكذلك الغسل المشروع بالحيز مخالف للغسل المشروع بالإيلاج

(١) دره تعارض العقل والنقل ٣/٦

(٢) دره تعارض العقل والنقل ١٤٦/٦

من بعض الوجوه، وأما الإنزال والإيلاج فهما نوع واحد. وأما ما جزم العقل بثبوتة للقدر المشترك، فيجب أن يضاف إلى قدر". (١)

٤٤- "وأما الباطنية فهم أبعد عن السلف والأئمة من هؤلاء وهؤلاء. وأما الذي سماهم بالحشوية، فهذا الذي ذكره عنهم، إن يريد به أن الإيمان بوجود الرب تبارك وتعالى يكفي فيه مجرد إخبار من لم يعلم صدقه بعد، فهذا قول لا يقوله عاقل يعقل ما يقول، فضلاً عن أن يكون هذا قول طائفة لها قول، أو قول سلف الأمة وأئمتها، ولكن غاية ما قد يقال: إن الجزم بوجود الرب تعالى يكفي في الإيمان بأي طريق من الطرق حصل ذلك. وقد تنازع الناس في الجزم: هل يمكن أن يكون يغير علم أم لا؟ وهل يحصل الإيمان بدون العلم به أم لا؟ وإذا حصل الإيمان بدون العلم فهل بعد ذلك طلب العلم به أم لا؟ وتنازعوا في العلم به: هل يحصل ضرورة وموهبة أم لا يحصل إلا كسباً؟ ونحو ذلك من المسائل التي ليس هذا موضعها. وكذلك العلم بصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو غيره من المخبرين، له طرق متنوعة ليس هذا موضعها. فغير الرسول صلى الله عليه وسلم إذا أخبر بشيء قد يعلم صدقه بوجوه متنوعة، فالرسول صلى الله عليه وسلم أولى أن يعلم صدقه كذلك. وقد يفرق في التصديق بين شخص وشخص. فهذا وأمثاله مما يقوله من يتكلم في العلم". (٢)

٤٥- "للفلك والعالم إلا بها، كما قد يدعي ذلك ابن رشد وأمثاله، فإنما يكون فاعلاً لما هو شرط في وجود العالم، لا يكون فاعلاً لنفس جواهر العالم وسائر أعضائه، بل هو فاعل لعرض واحد من أعضائه، وهي الحركة التي زعموا أنه لا قوام له بدونها. وهذا من أبعد الأشياء عن كونه مبدعاً للعالم، ولا سيما إذا جعلوا فعله للحركة من جهة كونه محبوباً، فهو بمنزلة كون كل محبوب يبدع الحب، الذي لا يقوم بدون تلك المحبة، بل بمنزلة كون الإمام المقتدى به مبدعاً للمؤتم به، من جهة كونه يحتاج إلى الأئمة به. ومعلوم أن هذا لا يقوله عاقل، بل هذا يتضمن أن واجب الوجود - كالفلك عند أرسطو وأتباعه - يفتقر إلى شيء بائن عنه، وذلك يدل على فساد قولهم، فما قاله أرسطو وأتباعه من الحق يدل على فساد قول المتأخرين، وما قاله المتأخرون من الحق في الواجب يدل على فساد قول أرسطو وأتباعه. الوجه الثالث كون العالم لا يمكن وجوده بدون الحركة أمر لا دليل عليه، بل هو باطل، وأقصى ما يمكن أن يقال: يمكن وجوده لكن يكون ناقصاً. ومعلوم أن هذا حال سائر المخلوقات التي لها صفات كمال إذا عدم بعض صفاتها، إنما يلزم نقصها لا يلزم عدمها". (٣)

٤٦- "حتى نعلم أنه مؤيد بالمعجزة؟ ولا نعلم أنه مؤيد بالمعجزة حتى نعلم أن التأييد من الله سبحانه؟ ولا نعرف التأييد من الله حتى نعرفه ونعلم أنه لا يؤيد الكذاب بالمعجزة؟ ولا نعرف ذلك إلا بفهم العقل، الذي هو

(١) دره تعارض العقل والنقل ٣٤٥/٦

(٢) دره تعارض العقل والنقل ٣٤٨/٧

(٣) دره تعارض العقل والنقل ١٤٠/٨

نوع من العلوم الضرورية؟ فدل على أن معرفته سبحانه بالعقل. دليل سابع: لو لم تجب معرفته بالعقل لوجب أن يجوز على الله أن ينهي عن معرفته، وأن يأمر بكفره وعصيانه والجور والكذب، كما يجوز أن ينسخ ما شاء من السمعيات، ويوجب ما كان قد نهي عنه. فلما لم يكن ذلك، دل على أن ذلك غير ثابت بالسمع، وإنما يثبت بالعقل الذي لا يتغير، ولا يجوز نكثه ونسخه. دليل آخر: أن الله وهب العقل وجعله كاملاً للآدمي. وإذا أغفل النظر وضيع العقل إذا لم يقتبس منه خيراً، وإذا كان لا يقبح شيئاً ولا يحسنه، فوجوده وعدمه سيان، وهذا لا **يقوله عاقل**. وأيضاً يدل على ذلك عبارة ملخصة: أن من وجد نفسه مؤثراً بآثار الصنعة، مستغرقاً في أنواع النعمة، لم يستبعد أن يكون له صانع صنعه، وتولى تدبيره، وأنعم عليه، وأنه إن لم ينظر في حقيقة ذلك ليتوصل إلى الاعتراف له وإلتزام شكره، عوقب على ما أغفل من النظر، وضيع من الاعتراف والشكر، فإن العقل سيلزمه النظر لا محاله، إذ لا شيء أقرب إلى الإنسان من النظر، فدل على وجوبه بالعقل). قلت: هذه الأدلة فيها للمنازعين كلام يحتاج معه إلى فصل الخطاب، كما ذكر في موضعه. وهذه الطريقة التي سلكها أبو الخطاب، وغيره من أهل النظر: من المعتزلة وغيرهم، بنوها على أن معرفة الله تحصل". (١)

٤٧- "وهذه حجة ضعيفة، فإن القائلين بارتسام المدرك في المدرك لا يقولون: إن المرتسم فيه مساو في المقدار للموجود في الخارج، كما أنهم لا يقولون: إن المرتسم حقيقته مساوية لحقيقة الموجود في الخارج. وإنما هذا من جنس اعتراض الرازي عليهم، بأنه لو كان من أدرك النار وجب أن يسخن، ومن أدرك الثلج وجب أن يبرد، ومن أدرك الرحي وجب أن يدور، ونحو ذلك مما لا **يقوله عاقل**. ولهذا صاروا يتعجبون، بل يسخرون ممن يورد عليهم مثل هذا، وهم يشبهون تمثل المدركات في المدرك بتمثل المراتب في المرأة. ومعلوم أن ما في المرأة ليس ممثلاً في الحقيقة والمقدار للموجود في الخارج. أما حقيقته، فلأن غايته أن يكون عرضاً في المرأة، والمرئي الخارج يكون جسماً موجوداً، كالسماء والشمس والإنسان، وغير ذلك مما يرى في المرأة. وكذلك الإدراك، فإنه عرض قائم بالمدرك. والمدرك نفسه يكون عيناً قائمة بنفسها، سواء كان مرئياً أو معلوماً بالقلب. وأما قدره، فلأن مقدار المرئي يختلف باختلاف المرأة، فإذا". (٢)

٤٨- "كانت كبيرة رئي كبيراً، وإذا كانت صغيرة رئي صغيراً، وهو على التقديرين يشبه الصورة الموجودة في الخارج. فكذلك إذا قيل: إن المدرك يتمثل في المدرك، لم يلزم أن يكون قدره في المدرك مثل قدره في نفسه. ولهذا يقال: للشيء وجود في الأعيان، وفي الأذهان، وفي اللسان، وفي البنان، ووجود عيني، وعلمي ولفظي، ورسمي. ومعلوم أن مطابقة العلمي للعيني، هي مطابقة العلم للمعلوم، ليس كمطابقة الموجود في الخارج لمماثله الموجود في الخارج. فإن هذا لا **يقوله عاقل**، بل العاقل يجد تفرقة ضرورية بين ما تمثله في نفسه، وبين الحقائق

(١) دره تعارض العقل والنقل ٥٦/٩

(٢) دره تعارض العقل والنقل ١٠٦/١٠

الموجودة في الخارج. ومن أظهر ذلك الخيال، فإنه يتخيل ما رآه بعد مغيبه عنه، وفي حال تغميض عينيه ونومه، ويعلم قطعاً أنه خياله ومثاله، وأنه مشابه له، ويعلم قطعاً أن ذلك المثال في الباطن لا في الخارج، سواء قيل: إنه منطبع في النفس، أو في جزء من البدن، أو فيهما، وسواء قيل: إن النفس تدركه، أو قيل: إن المدرك له هو البدن. فعلى كل تقدير يعلم الناس فرقاً ضرورياً بين حقيقة ذلك المثال، وبين حقيقة الموجود في الخارج، وأنه لا يماثله: لا في ذاته، ولا". (١)

٤٩- "ويكتبه في كتاب قد يزيد فيه وينقص كما جرت عادة الناس في كثير من مكاتبات الملوك وغيرها فإذا جاء كتاب السلطان فقليل هذا الذي فيه كلام السلطان بعينه بلا زيادة ولا نقص يعني لم يزد فيه الكاتب ولا نقص وكذلك من نقل كلام بعض الأئمة في مسألة من تصنيفه قيل هذا الكلام كلام فلان بعينه يعني لم يزد فيه ولم ينقص كما قال النبي صلى الله عليه وسلم نضر الله امرأ سمع منا حديثاً فبلغه كما سمعهم قوله فبلغه كما سمعه لم يرد به أنه يبلغه بحركاته وأصواته التي سمعه بها ولكن أراد أنه يأتي بالحديث على وجهه لا يزيد فيه ولا ينقص فيكون قد بلغه كما سمعه فالمستمع له من المبلغ يسمعه كما قاله صلى الله عليه وسلم ويكون قد سمع كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قاله وذلك معنى قولهم هذا كلامه بعينه وهذا نفس كلامه لا يريدون أن هذا هو صوته وحركاته وهذا لا يقوله عاقل ولا يحظر ببال عاقل ابتداء ولكن اتباع الظن وما تحوى الأنفس يلجىء أصحابه إلى القرمطة في السمعيات والسفسطة في العقليات ولو ترك الناس على فطرتهم لكانت صحيحة سليمة فإذا رأى الناس كلاماً صحيحاً فإن من تكلم بكلام وسمع منه ونقل عنه أو كتبه في كتاب لا يقول عاقل أن نفس ما قام المتكلم من المعاني التي في قلبه والألفاظ القائمة بلسانه فارقته وانتقلت عنه إلى المستمع والمبلغ عنه ولا فارقته وحلت في الورق بل ولا يقول أن نفس ما قام به من المعاني والألفاظ هو نفس المداد الذي في الورق بل ولا يقول أن نفس ألفاظه التي هي أصواته هي أصوات المبلغ عنه فهذه الأمور كلها ظاهرة لا يقولها عاقل في كلام المخلوق إذا سمع وبلغ أو كتب في كتاب فكيف يقال ذلك في كلام الله الذي سمع منه وبلغ عنه أو كتبه سبحانه كما كتب التوراة لموسى وكما كتب القرآن في اللوح المحفوظ وكما كتبه المسلمون في مصاحفهم وإذا كان من سمع كلام مخلوق فبلغه عنه بلفظه ومعناه بل شعر بمخلوق كما يبلغ شعر حسان وابن روضة وليد وأمثالهم من الشعراء ويقول الناس هذا شعر حسان بعينه وهذا هو نفس شعر حسان وهذا شعر لبيد بعينه كقوله... ألا كل شيء ما خلا الله باطل... ومع هذا فيعلم كل عاقل أن رواة الشعر ومنشديه لم يسلبوا الشعراء نفس صفاتهم حتى حلت بهم بل ولا نفس ما قام بأولئك من صفاتهم وأفعالهم كأصواتهم وحركاتهم حلت بالرواة

(١) درة تعارض العقل والنقل ١٠/١٠٧



والمُنشدين فكيف يتوهم متوهم أن صفات الباري كلامه أو غير كلامه فارق ذاته وحل في مخلوقاته وأن ما قام بالمخلوق من صفاته وأفعاله وحركاته وأصواته هي صفات الباري حلت". (١)

٥٠- "الرابع: أن الوجود المطلق والذات المطلقة ونحو ذلك: إما: أن يراد به الإطلاق الخاص وهو الذي لا يدخل فيه المقيّد. كما يقال: الماء المطلق فهذا لا وجود له في الخارج عن العقل والذهن كما أن الوجود الكلّي العام والذات الكلّيّة العامّة؛ لا وجود لها في الخارج؛ وإنما يعرض للحقائق هذا العموم وهذا الإطلاق من حيث هي معقولة في الأذهان لا من حيث هي ثابتة في الأعيان. فكيف يكون أعلى العلوم وأشرفها معلومه هو المثل الذهنيّة لا الحقائق الوجوديّة والمثل إنما هي تابعة لتلك وإلا لكانت جهلاً لا علماً؛ وإما أن يراد به الإطلاق العام وهو ما لا يمنع شيئاً من الدخول فيه وهو المطلق من كل قيد حتى عن الإطلاق. فالمطلق بهذا الاعتبار له وجود في الخارج على القول الصحيح. لكن لا يوجد مطلقاً لا يوجد إلا معيّناً فإما موجود مطلق بشرط الإطلاق فلا وجود له وهو المطلق الخاص فالمطلق العام لما كان يدخل فيه المقيّد صح أن يوجد في الخارج فإذا كان الوجود المطلق ولو أحقه ليس بموجود في الخارج مطلقاً ولا يوجد في الخارج إلا معيّناً امتنع أن يكون أعلى العلوم. إنما وجود معلومه في الأذهان لا في الأعيان. ولو جاز ترجيح العلم بالمثل الذهنيّة على الحقائق الخارجيّة: لجاز ترجيح المثل على الحقائق ولكان العلم بالربّ والملائكة والنبيّين: أفضل من ذات الربّ والملائكة والنبيّين وهذا لا يقولُه عاقل". (٢)

٥١- "فصل: الوجه الأول: أن هذه الحقائق الكونيّة - التي ذكرت أنّها كانت معدومة في نفسها مشهودة أعيانها في علمه في تجلّيه المطلق الذي كان فيه متّحداً بنفسه بوحدته الذاتيّة - هل خلقها وبرأها وجعلها موجودة بعد عدمها أم لم تزل معدومة؟ فإن كانت لم تزل معدومة: فيجب أن لا يكون شيء من الكونيّات موجوداً وهذا مكابرة للحس؛ والعقل؛ والشرع ولا يقولُه عاقل" ولم يقله عاقل. وإن كانت صارت موجودة بعد عدمها: امتنع أن تكون هي إياه؛ لأن الله لم يكن معدوماً فيوجد. وهذا يبطل الاتحاد ووجب حينئذ أن يكون موجوداً ليس هو الله بل هو خلقه وماليكه وعبيده؛ وهذا يبطل قولك وهو الآن لا شيء معه على ما عليه كان. الثاني: أن قولك ترتب الخلق الإلهي من كان إلى سرّ شأنه أو قولك: ظهر الحق فيه أو نحو ذلك من الألفاظ التي يطلّقها هؤلاء الاتحاديّة في هذا الموضع. مثل قولهم: ظهر الحق وتجلّى وهذه مظاهر الحق وتجليه وهذا مظهر إلهي وتجلّى إلهي ونحو ذلك: أتعني به أن عين ذاته حصلت هناك؟". (٣)

(١) دقائق التفسير ١٩٤/٢

(٢) مجموع الفتاوى ٨٩/٢

(٣) مجموع الفتاوى ١٧٧/٢



٥٢- "الشَّرِيعَةُ فَقُلْتُ لَهُ: فَفِي بِلَادِكُمْ مَذْهَبٌ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَقُولُونَ بِالْإِتِّحَادِ وَهُوَ شَرٌّ مِنْ مَذْهَبِ الْفَلَاسِفَةِ؟ فَقَالَ: قَوْلُ هَؤُلَاءِ لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ" بَلْ كُلُّ عَاقِلٍ يَعْلَمُ فَسَادَ قَوْلِ هَؤُلَاءِ - يَعْنِي أَنَّ فَسَادَهُ ظَاهِرٌ - فَلَا يُذَكَّرُ هَذَا فِيمَا يَشْتَبِهُهُ عَلَى الْعُقَلَاءِ بِخِلَافِ مَقَالَةِ الْفَلَاسِفَةِ فَإِنَّ فِيهَا شَيْئًا مِنَ الْمَعْقُولِ وَإِنْ كَانَتْ فَاسِدَةً. وَحَدَّثَنِي تَاجُ الدِّينِ الْأَنْبَارِيُّ الْفَقِيهَ الْمَصْرِيَّ الْفَاضِلُ أَنَّهُ سَمِعَ الشَّيْخَ إِبْرَاهِيمَ الْجَعْبَرِي يَقُولُ: رَأَيْتُ ابْنَ عَرَبِيٍّ شَيْخًا مَخْضُوبَ اللَّحْيَةِ وَهُوَ شَيْخٌ نَجَسٌ يَكْفُرُ بِكُلِّ كِتَابٍ أَنْزَلَهُ اللَّهُ وَكُلِّ نَبِيٍّ أَرْسَلَهُ اللَّهُ. وَحَدَّثَنِي الشَّيْخُ رَشِيدُ الدِّينِ بْنُ الْمُعَلِّمِ أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ وَأَنَا شَابٌّ بِدِمَشْقَ أَسْمَعُ النَّاسَ يَقُولُونَ عَنْ ابْنِ عَرَبِيٍّ وَالْخَسْرُوشَاهِي: أَنَّ كِلَاهُمَا زَنْدِيقٌ - أَوْ كَلَامًا هَذَا مَعْنَاهُ - وَحَدَّثَنِي عَنْ الشَّيْخِ إِبْرَاهِيمَ الْجَعْبَرِي: أَنَّهُ حَضَرَ ابْنَ الْفَارِضِ عِنْدَ الْمَوْتِ وَهُوَ يُنْشِدُ: إِنْ كَانَ مِنْزِلَتِي فِي الْحَبِّ عِنْدَكُمْ ... مَا قَدْ لَقِيتَ فَقَدْ ضَيَّعْتَ أَيَّامِي أَمِيَّةً ظَفَرْتُ نَفْسِي بِهَا زَمَنًا ... وَالْيَوْمَ أَحْسَبُهَا أَضْعَافًا أَخْلَامًا وَحَدَّثَنِي الْفَقِيهَ الْفَاضِلُ تَاجُ الدِّينِ الْأَنْبَارِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ الشَّيْخَ إِبْرَاهِيمَ الْجَعْبَرِي يَقُولُ: رَأَيْتُ فِي مَنَامِي ابْنَ عَرَبِيٍّ وَابْنَ الْفَارِضِ وَهُمَا شَيْخَانِ أَعْمِيَانِ بِمَشْيَانٍ وَيَتَعَتَّرَانِ وَيَقُولَانِ كَيْفَ الطَّرِيقُ؟ أَيْنَ الطَّرِيقُ؟ ". (١)

٥٣- "الْقَاعِدَةُ السَّادِسَةُ: أَنَّهُ لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: لَا بُدَّ فِي هَذَا الْبَابِ مِنْ ضَابِطٍ يُعْرِفُ بِهِ مَا يَجُوزُ عَلَى اللَّهِ بِمَا لَا يَجُوزُ فِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ إِذِ الْإِعْتِمَادُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى مُجَرَّدِ نَفْيِ التَّشْبِيهِ أَوْ مُطْلَقِ الْإِثْبَاتِ مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهِ لَيْسَ بِسَدِيدٍ وَذَلِكَ أَنَّهُ مَا مِنْ شَيْءَيْنِ إِلَّا بَيْنَهُمَا قَدَرٌ مُشْتَرَكٌ وَقَدَرٌ مُفَرِّقٌ فَالْثَّانِي إِنْ اعْتَمَدَ فِيمَا يَنْفِيهِ عَلَى أَنَّ هَذَا تَشْبِيهُ قِيلَ لَهُ: إِنْ أَرَدْتَ أَنَّهُ مُمَّاثِلٌ لَهُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ فَهَذَا بَاطِلٌ؛ وَإِنْ أَرَدْتَ أَنَّهُ مُشَابِهٌ لَهُ مِنْ وَجْهِ دُونَ وَجْهِ أَوْ مُشَارِكٌ لَهُ فِي الْإِسْمِ لَرَمَكَ هَذَا فِي سَائِرِ مَا تُثْبِتُهُ وَأَنْتُمْ إِنَّمَا أَقَمْتُمُ الدَّلِيلَ عَلَى إِبْطَالِ التَّشْبِيهِ وَالتَّمَاثُلِ الَّذِي فَسَرْتُمُوهُ بِأَنَّهُ يَجُوزُ عَلَى أَحَدِهِمَا مَا يَجُوزُ عَلَى الْآخَرِ وَيَمْتَنِعُ عَلَيْهِ مَا يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ وَيَحِبُّ لَهُ مَا يَحِبُّ لَهُ وَمَعْلُومٌ أَنَّ إِبْثَاتِ التَّشْبِيهِ بِهَذَا التَّفْسِيرِ بِمَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ" يَتَصَوَّرُ مَا يَقُولُ؛ فَإِنَّهُ يُعْلَمُ بِضُرُورَةِ الْعَقْلِ امْتِنَاعُهُ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ هَذَا نَفْيِ التَّشَابُّهِ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ كَمَا فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ الْمُتَوَاطِفَةِ وَلَكِنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَجْعَلُ التَّشْبِيهِ مُفَسَّرًا بِمَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي ثُمَّ أَنَّ كُلَّ مَنْ أَثْبَتَ ذَلِكَ الْمَعْنَى قَالُوا: إِنَّهُ مُشَبَّهٌ وَمُنَازِعُهُمْ يَقُولُ: ذَلِكَ الْمَعْنَى لَيْسَ مِنَ التَّشْبِيهِ. ". (٢)

٥٤- "قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: فَصَلِّ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمَشْهُورَةِ بَيْنَ النَّاسِ فِي " التَّفْضِيلِ بَيْنَ الْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ " قَالَ: الْكَلَامُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي التَّفْضِيلِ بَيْنَ الْجِنْسِ: الْمَلَكِ وَالْبَشَرِ؛ أَوْ بَيْنَ صِلَاحِي الْمَلَكِ وَالْبَشَرِ. أَمَّا الْأَوَّلُ وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: أَيُّمَا أَفْضَلُ: الْمَلَائِكَةُ أَوْ الْبَشَرُ؟ فَهَذِهِ كَلِمَةٌ تَحْتَمِلُ أَرْبَعَةَ أَنْوَاعٍ: (\*) النَّوْعُ الْأَوَّلُ أَنْ يُقَالَ: هَلْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ أَحَادِ النَّاسِ أَفْضَلُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ أَحَادِ الْمَلَائِكَةِ؟ فَهَذَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ فَإِنَّ فِي النَّاسِ: الْكُفَّارَ وَالْمُفْجَرَّ وَالْجَاهِلِينَ وَالْمُسْتَكْبِرِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَفِيهِمْ مَنْ هُوَ مِثْلُ الْبَهَائِمِ وَالْأَنْعَامِ السَّائِمَةِ بَلْ الْأَنْعَامُ أَحْسَنُ حَالًا مِنْ هَؤُلَاءِ

(١) مجموع الفتاوى ٢٤٦/٢

(٢) مجموع الفتاوى ٦٩/٣

كَمَا نَطَقَ بِذَلِكَ الْقُرْآنُ فِي مَوَاضِعَ مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى. ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الضُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾ وَقَالَ". (١)

٥٥- "النَّوَاحِي إِذَا أَمَّهُ كَمَا قَالَ: ﴿قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُمَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾. وَالثَّانِي: أَنَّ آدَمَ لَوْ كَانَ قَبْلَهُ لَمْ يَمْتَنِعْ إِبْلِيسُ مِنَ السُّجُودِ أَوْ يَزْعُمُ أَنَّهُ خَيْرٌ مِنْهُ. فَإِنَّ الْقِبْلَةَ قَدْ تَكُونُ أَحْجَارًا وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ تَفْضِيلٌ لَهَا عَلَى الْمُصَلِّينَ إِلَيْهَا وَقَدْ يُصَلِّي الرَّجُلُ إِلَى عِزَّةٍ وَبَعِيرٍ وَإِلَى رَجُلٍ وَلَا يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ مُفْضَلٌ بِذَلِكَ فَمِنْ أَيِّ شَيْءٍ فَرَّ الشَّيْطَانُ؟ هَذَا هُوَ الْعَجَبُ الْعَجِيبُ وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ لَوْ جَعَلَ آدَمَ قِبْلَةً فِي سَجْدَةٍ وَاحِدَةٍ لَكَانَتْ الْقِبْلَةُ وَبَيَّتُ الْمَقْدِسِ أَفْضَلُ مِنْهُ بِآلَافٍ كَثِيرَةٍ إِذْ جُعِلَتْ قِبْلَةً دَائِمَةً فِي جَمِيعِ أَنْوَاعِ الصَّلَوَاتِ؛ فَهَذِهِ الْقِصَّةُ الطَّوِيلَةُ الَّتِي قَدْ جُعِلَتْ عَلَمًا لَهُ وَمِنْ أَفْضَلِ النِّعَمِ عَلَيْهِ وَجَاءَتْ إِلَى الْعَالَمِ بِأَنَّ اللَّهَ رَفَعَهُ بِهَا وَآمَنَ عَلَيْهِ لَيْسَ فِيهَا أَكْثَرُ مِنْ أَنَّهُ جَعَلَهُ كَالْكَعْبَةِ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ مَعَ أَنَّ بَعْضَ مَا أُوتِيَهُ مِنَ الْإِيمَانِ وَالْعِلْمِ وَالْقُرْبِ مِنَ الرَّحْمَنِ أَفْضَلُ بِكَثِيرٍ مِنَ الْكَعْبَةِ؛ وَالْكَعْبَةُ إِنَّمَا وُضِعَتْ لَهُ وَلِدَرَّتِيهِ؛ أَفَيُجْعَلُ مِنْ جَسِيمِ النِّعَمِ عَلَيْهِ أَوْ يُشَبَّهُ بِهِ فِي شَيْءٍ نَزَرًا قَلِيلًا جِدًّا هَذَا مَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ. وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: لَا يَجُوزُ السُّجُودُ لِغَيْرِ اللَّهِ. فَيُقَالُ لَهُمْ: إِنْ قِيلَتْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ عَلَى الْجُمْلَةِ فَهِيَ كَلِمَةٌ عَامَّةٌ تَنْفِي بِعُمُومِهَا جَوَازَ السُّجُودِ لِآدَمَ وَقَدْ دَلَّ دَلِيلٌ خَاصٌّ عَلَى أَنَّهُمْ سَجَدُوا لَهُ وَالْعَالَمُ لَا يُعَارِضُ مَا قَابَلَهُ مِنَ الْخَاصِّ. وَثَانِيهَا: أَنَّ السُّجُودَ لِغَيْرِ اللَّهِ حَرَامٌ عَلَيْنَا وَعَلَى الْمَلَائِكَةِ. أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَا دَلِيلَ وَأَمَّا الثَّانِي فَمَا الْحُجَّةُ فِيهِ؟". (٢)

٥٦- "وَكَانَتْ الْفِطْرَةُ وَالضَّرُورَةُ لِلْأَوَّلِ أَعْظَمَ إِنْكَارًا فَإِنْ كَانَ حُكْمُ هَذِهِ الْفِطْرَةِ وَالضَّرُورَةِ مَقْبُولًا لَزِمَ بَطْلَانُ الْأَوَّلِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَقْبُولًا لَمْ يَجْزِ إِنْكَارُهُمْ لِلْقَوْلِ الثَّانِي وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ لَا يَبْقَى لَهُمْ حُجَّةٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِخَارِجِ الْعَالَمِ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ. وَهَذَا تَقْرِيرٌ لَا حِيلَةَ لَهُمْ فِيهِ يَبِينُ بِهِ تَنَافُضُ أَصُولِهِمْ وَأَنَّهُمْ يَقْبَلُونَ حُكْمَ الْفِطْرَةِ وَيَرُدُّونَهُ بِالتَّشْهِيهِ وَالتَّحْكُمِ؛ بَلْ يَرُدُّونَ مِنْ أَحْكَامِ الْفِطْرَةِ وَالضَّرُورَةِ مَا هُوَ أَقْوَى وَأَبْيَنُ وَأَبْدَهُ لِلْعُقُولِ مِمَّا يَقْبَلُونَهُ. وَالْمَقْصُودُ هُنَا بَيَانُ أَنَّهُ مُبَايِنٌ لِلْعَالَمِ خَارِجٌ عَنْهُ وَهُمْ إِنَّمَا يَنْقُصُونَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ مُتَحَيِّرًا: إِمَّا جِسْمًا وَإِمَّا جَوْهَرًا مُنْفَرِدًا وَذَلِكَ أَنَّهُ إِنْ كَانَ مَا يُحَاذِي هَذَا الْجَانِبَ مِنَ الْعَرْشِ غَيْرَ مَا يُحَاذِي هَذَا الْجَانِبَ كَانَ مُنْقَسِمًا وَكَانَ جِسْمًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ كَانَ فِي الصَّبَرِ بِمَنْزِلَةِ الْجَوْهَرِ الْفَرْدِ وَهَذَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ. فَإِذَا قَالَ لَهُمْ طَوَائِفُ مِنَ الْمُشَبِّهَةِ: يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ فَوْقَ الْعَرْشِ وَلَا يَقْبَلُ إِثْبَاتَ هَذِهِ الْمُحَادَاةِ وَلَا نَفْيَهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ أَنْ لَوْ كَانَ مُتَحَيِّرًا؛ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ مُتَحَيِّرًا أُمْكِنَ أَنْ يَكُونَ فَوْقَ الْعَالَمِ وَلَا يُوصَفُ بِإِثْبَاتِ ذَلِكَ وَلَا بِنَفْيِهِ وَقَالُوا: إِثْبَاتُ الْعُلُوِّ مَعَ عَدَمِ الْمُحَادَاةِ وَالْمُسَامَاةِ غَيْرُ مَعْقُولٍ أَوْ مَعْلُومٍ الْفَسَادِ". (٣)

(١) مجموع الفتاوى ٣٥٠/٤

(٢) مجموع الفتاوى ٣٥٩/٤

(٣) مجموع الفتاوى ٢٨٦/٥

٥٧- "عَبْدُ الْعَزِيزِ وَأَبِي الْقَاسِمِ الطَّبْرِيِّ وَاللَّالِكَايِي وَأَبِي مُحَمَّدٍ الْبَغَوِيِّ صَاحِبِ " شَرْحِ الشُّنَّةِ " وَغَيْرِهِمْ؛ وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْ أَصْحَابِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ فُورِكَ وَغَيْرُهُ. وَ (الْقَوْلُ الثَّانِي وَهُوَ الْمَشْهُورُ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ أَنَّ الْأَسْمَاءَ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٌ تَارَةً يَكُونُ الْإِسْمُ هُوَ الْمُسَمَّى كَاسِمِ الْمَوْجُودِ. وَ " تَارَةً " يَكُونُ غَيْرَ الْمُسَمَّى كَاسِمِ الْخَالِقِ. وَ " تَارَةً " لَا يَكُونُ هُوَ وَلَا غَيْرُهُ كَاسِمِ الْعَلِيمِ وَالْقَدِيرِ. وَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّ الْإِسْمَ هُوَ الْمُسَمَّى لَمْ يُرِيدُوا بِذَلِكَ أَنَّ اللَّفْظَ الْمُؤَلَّفَ مِنَ الْحُرُوفِ هُوَ نَفْسُ الشَّخْصِ الْمُسَمَّى بِهِ؛ فَإِنَّ هَذَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ. وَهَذَا يُقَالُ: لَوْ كَانَ الْإِسْمُ هُوَ الْمُسَمَّى لَكَانَ مَنْ قَالَ " نَارٌ " اخْتَرَقَ لِسَانَهُ. وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَظُنُّ أَنَّ هَذَا مُرَادُهُمْ وَيُشْنِعُ عَلَيْهِمْ وَهَذَا غَلَطٌ عَلَيْهِمْ؛ بَلْ هَؤُلَاءِ يَقُولُونَ: اللَّفْظُ هُوَ التَّسْمِيَةُ وَالْإِسْمُ لَيْسَ هُوَ اللَّفْظُ؛ بَلْ هُوَ الْمُرَادُ بِاللَّفْظِ؛ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: يَا زَيْدُ يَا عُمَرُ فَلَيْسَ مُرَادُكَ دُعَاءُ اللَّفْظِ؛ بَلْ مُرَادُكَ دُعَاءُ الْمُسَمَّى بِاللَّفْظِ وَذَكَرْتَ الْإِسْمَ فَصَارَ الْمُرَادُ بِالْإِسْمِ هُوَ الْمُسَمَّى. وَهَذَا لَا رَيْبَ فِيهِ إِذَا أَخْبَرَ عَنِ الْأَشْيَاءِ فَذُكِرَتْ أَسْمَاؤُهَا فَقِيلَ: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ ﴿وَحَاتِمُ النَّبِيِّينَ﴾ ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ فَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ هُوَ الرَّسُولُ وَهُوَ الَّذِي كَلَّمَهُ اللَّهُ. وَكَذَلِكَ إِذَا قِيلَ: جَاءَ زَيْدٌ وَأَشْهَدُ عَلَى عَمْرٍو وَفُلَانٌ عَدْلٌ وَنَحْوُ ذَلِكَ فَإِنَّمَا تُذَكِّرُ الْأَسْمَاءَ وَالْمُرَادُ بِهَا الْمُسَمَّيَاتُ وَهَذَا هُوَ مَقْصُودُ الْكَلَامِ. " (١)

٥٨- "لَا يَنْفِي اسْمُ مُسَمَّى أَمْرٍ - أَمَرَ اللَّهُ بِهِ وَرَسُولُهُ - إِلَّا إِذَا تَرَكَ بَعْضَ وَاجِبَاتِهِ كَقَوْلِهِ: ﴿لَا صَلَاةَ إِلَّا بِأَمْرِ الْفُرْقَانِ﴾. وَقَوْلِهِ: ﴿لَا إِيمَانَ لِمَنْ لَا أَمَانَةَ لَهُ، وَلَا دِينَ لِمَنْ لَا عَهْدَ لَهُ﴾ وَنَحْوُ ذَلِكَ فَأَمَّا إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مُسْتَحَبًّا فِي " الْعِبَادَةِ " لَمْ يَنْفِيهَا لِانْتِفَاءِ الْمُسْتَحَبِّ فَإِنَّ هَذَا لَوْ جَارَ؛ لَجَارَ أَنْ يَنْفِي عَنْ جُمْهُورِ الْمُؤْمِنِينَ اسْمَ الْإِيمَانِ وَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالْحَجِّ؛ لِأَنَّهُ مَا مِنْ عَمَلٍ إِلَّا وَغَيْرُهُ أَفْضَلُ مِنْهُ وَلَيْسَ أَحَدٌ يَفْعَلُ أَفْعَالَ الْبِرِّ مِثْلَ مَا فَعَلَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَلْ وَلَا أَبُو بَكْرٍ وَلَا عُمَرُ. فَلَوْ كَانَ مَنْ لَمْ يَأْتِ بِكَمَالِهَا الْمُسْتَحَبِّ يَجُوزُ نَفْيُهَا عَنْهُ؛ لَجَارَ أَنْ يُنْفَى عَنْ جُمْهُورِ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ، وَهَذَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ. فَمَنْ قَالَ: إِنَّ الْمَنْفِيَّ هُوَ الْكَمَالُ فَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ نَفْيُ " الْكَمَالِ الْوَاجِبِ " الَّذِي يُذَمُّ تَارِكُهُ وَيَتَعَرَّضُ لِلْعُقُوبَةِ؛ فَقَدْ صَدَقَ. وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ نَفْيُ " الْكَمَالِ الْمُسْتَحَبِّ " فَهَذَا لَمْ يَقَعْ قَطُّ فِي كَلَامِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ فَإِنَّ مَنْ فَعَلَ الْوَاجِبَ كَمَا وَجَبَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَنْتَقِصْ مِنْ وَاجِبِهِ شَيْئًا؛ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُقَالَ: مَا فَعَلَهُ لَا حَقِيقَةً وَلَا مَجَازًا. فَإِذَا ﴿قَالَ لِلْأَعْرَابِيِّ الْمُسِيءِ فِي صَلَاتِهِ: ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ﴾. ﴿وَقَالَ لِمَنْ صَلَّى خَلْفَ الصَّفِّ - وَقَدْ أَمَرَهُ بِالْإِعَادَةِ: لَا صَلَاةَ لِقَدْ خَلْفَ الصَّفِّ﴾ كَانَ لَتَرْكِ وَاجِبٍ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ يُبَيِّنُ أَنَّ الْجِهَادَ وَاجِبٌ وَتَرْكَ الْإِرْتِيَابِ وَاجِبٌ. " (٢)

(١) مجموع الفتاوى ١٨٨/٦

(٢) مجموع الفتاوى ١٥/٧

٥٩- "يُسْتَعْمَلُ فِي عُرْفِ بَعْضِ النَّاسِ فِي ذَوَاتِ الْأَرْبَعِ وَفِي عُرْفِ بَعْضِ النَّاسِ فِي الْفَرَسِ وَفِي عُرْفِ بَعْضِهِمْ فِي الْحِمَارِ. وَالثَّلَاثُ مِثْلُ لَفْظِ " الْعَائِطِ " وَ " الطَّعِينَةِ " وَ " الرَّاوِيَةِ " وَ " الْمَزَادَةِ " فَإِنَّ الْعَائِطَ فِي اللُّغَةِ هُوَ الْمَكَانُ الْمُنْحَفِضُ مِنَ الْأَرْضِ، فَلَمَّا كَانُوا يَنْتَابُونَهُ لِقَضَاءِ حَوَائِجِهِمْ سَمَّوْا مَا يَخْرُجُ مِنَ الْإِنْسَانِ بِاسْمِ مَحَلِّهِ، وَالطَّعِينَةُ اسْمُ الدَّابَّةِ ثُمَّ سَمَّوْا الْمَرَاةَ الَّتِي تَرْكَبُهَا بِاسْمِهَا وَنَظَائِرُ ذَلِكَ. وَ " الْمَقْصُودُ " أَنَّ هَذِهِ الْحَقِيقَةَ الْعُرْفِيَّةَ لَمْ تَصِرْ حَقِيقَةً لِحَمَاعَةٍ تَوَاطَّوْا عَلَى نَقْلِهَا وَلَكِنْ تَكَلَّمَ بِهَا بَعْضُ النَّاسِ وَأَزَادَ بِهَا ذَلِكَ الْمَعْنَى الْعُرْفِيَّ ثُمَّ شَاعَ الْإِسْتِعْمَالُ فَصَارَتْ حَقِيقَةً عُرْفِيَّةً بِهَذَا الْإِسْتِعْمَالِ، وَلِهَذَا زَادَ مِنْ زَادَ مِنْهُمْ فِي حَدِّ الْحَقِيقَةِ فِي اللُّغَةِ الَّتِي بِهَا التَّخَاطُبُ ثُمَّ هُمْ يَعْلَمُونَ وَيَقُولُونَ: إِنَّهُ قَدْ يَغْلِبُ الْإِسْتِعْمَالُ عَلَى بَعْضِ الْأَلْفَاظِ فَيَصِيرُ الْمَعْنَى الْعُرْفِيَّ أَشْهَرَ فِيهِ وَلَا يَدُلُّ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ إِلَّا عَلَيْهِ فَتَصِيرُ الْحَقِيقَةُ الْعُرْفِيَّةُ نَاسِخَةً لِلْحَقِيقَةِ اللَّغَوِيَّةِ. وَاللَّفْظُ مُسْتَعْمَلٌ فِي هَذَا الْإِسْتِعْمَالِ الْحَادِثِ لِلْعُرْفِيِّ وَهُوَ حَقِيقَةٌ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لِمَا أُسْتَعْمِلَ فِيهِ ذَلِكَ تَقْدُّمٌ وَضَعٌ، فَعَلِمَ أَنَّ تَفْسِيرَ الْحَقِيقَةِ بِهَذَا لَا يَصِحُّ. وَإِنْ قَالُوا: نَعْنِي بِمَا وَضِعَ لَهُ مَا أُسْتَعْمِلَتْ فِيهِ أَوَّلًا؛ فَيُقَالُ: مِنْ أَيْنَ يُعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ الَّتِي كَانَتْ الْعَرَبُ تَتَخَاطَبُ بِهَا عِنْدَ نُزُولِ الْقُرْآنِ وَقَبْلَهُ لَمْ تُسْتَعْمَلْ قَبْلَ ذَلِكَ فِي مَعْنَى شَيْءٍ آخَرَ. وَإِذَا لَمْ يَعْلَمُوا هَذَا النَّفْيَ؛ فَلَا يُعْلَمُ أَنَّهَا حَقِيقَةٌ وَهَذَا خِلَافٌ مَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ. وَأَيْضًا فَيَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنْ لَا يُقْطَعَ بِشَيْءٍ مِنَ الْأَلْفَاظِ أَنَّهُ حَقِيقَةٌ وَهَذَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ". (١)

٦٠- "لَا يُرِيدُونَ أَنَّ هَذَا هُوَ صَوْتُهُ وَحَرَكَاتُهُ وَهَذَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ وَلَا يَخْطُرُ بِبَالِ عَاقِلٍ ابْتِدَاءً وَلَكِنْ اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا تَهَوَّى الْأَنْفُسُ يُلْجِئُ أَصْحَابَهُ إِلَى " الْقَرْمَطَةِ " فِي السَّمْعِيَّاتِ وَ " السَّفْسَطَةِ " فِي الْعَقْلِيَّاتِ. وَلَوْ تَرَكَ النَّاسُ عَلَى فِطْرَتِهِمْ لَكَانَتْ صَحِيحَةً سَلِيمَةً فَإِذَا رَأَى النَّاسُ كَلَامًا صَحِيحًا فَإِنَّ مَنْ تَكَلَّمَ بِكَلَامٍ وَسَمِعَ مِنْهُ وَنُقِلَ عَنْهُ أَوْ كُتِبَ فِي كِتَابٍ لَا يَقُولُ عَاقِلٌ إِنَّ نَفْسَ مَا قَامَ بِالْمُتَكَلِّمِ مِنَ الْمَعَانِي الَّتِي فِي قَلْبِهِ وَالْأَلْفَاظِ الْقَائِمَةِ بِلِسَانِهِ فَارْقَنَتْهُ وَانْتَقَلَتْ عَنْهُ إِلَى الْمُسْتَمِعِ وَالْمُبَلِّغِ عَنْهُ وَلَا فَارِقَتُهُ وَحَلَّتْ فِي الْوَرَقِ؛ بَلْ وَلَا يَقُولُ إِنَّ نَفْسَ مَا قَامَ بِهِ مِنْ الْمَعَانِي وَالْأَلْفَاظِ هُوَ نَفْسُ الْمَدَادِ الَّذِي فِي الْوَرَقِ؛ بَلْ وَلَا يَقُولُ إِنَّ نَفْسَ الْأَفَاظِ الَّتِي هِيَ أَصْوَاتُهُ هِيَ أَصْوَاتُ الْمُبَلِّغِ عَنْهُ فَهَذِهِ الْأُمُورُ كُلُّهَا ظَاهِرَةٌ لَا يَقُولُهَا عَاقِلٌ فِي كَلَامِ الْمَخْلُوقِ إِذَا سَمِعَ وَبُلِّغَ أَوْ كُتِبَ فِي كِتَابٍ فَكَيْفَ يُقَالُ ذَلِكَ فِي كَلَامِ اللَّهِ الَّذِي سَمِعَ مِنْهُ وَبُلِّغَ عَنْهُ أَوْ كُتِبَ سُبْحَانَهُ كَمَا كَتَبَ التَّوْرَةَ لِمُوسَى وَكَمَا كَتَبَ الْقُرْآنَ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ وَكَمَا كُتِبَ الْمُسْلِمُونَ فِي مَصَاحِفِهِمْ. وَإِذَا كَانَ مِنْ سَمِعَ كَلَامَ مَخْلُوقٍ فَلَبَّغَهُ عَنْهُ بِلَفْظِهِ وَمَعْنَاهُ؛ بَلْ شِعْرُ مَخْلُوقٍ كَمَا يُبَلِّغُ شِعْرُ حَسَنٍ وَابْنِ رَوَاحَةَ وَلَبِيدٍ وَأَمْثَالِهِمْ مِنَ الشُّعْرَاءِ وَيَقُولُ النَّاسُ: هَذَا شِعْرُ حَسَنٍ بِعَيْنِهِ وَهَذَا هُوَ نَفْسُ شِعْرِ حَسَنٍ. وَهَذَا شِعْرُ لَبِيدٍ بِعَيْنِهِ كَقَوْلِهِ: (٢)

(١) مجموع الفتاوى ٩٧/٧

(٢) مجموع الفتاوى ٢٨٧/١٢

٦١- "وَكَذَلِكَ الْإِقْتِصَادَانِ فَإِنَّ هَذَا يَقْصِدُ الْمَعْبُودَ بِأَنْوَاعٍ مِنَ الْمَقَاصِدِ وَالْأَعْمَالِ وَالْآخَرُ يَقْصِدُهُ بِمَا يُضَادُّ ذَلِكَ وَيُنَافِيهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ تَنْوُغُ طُرُقِ الْمُسْلِمِينَ وَمَذَاهِبِهِمْ؛ فَإِنَّ دِينَهُمْ وَاحِدٌ كُلُّ مِنْهُمْ يَعْتَقِدُ مَا يَعْتَقِدُهُ الْآخَرُ وَيَعْبُدُهُ بِالَّذِينَ يَعْْبُدُهُ وَيُسَوِّغُ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ أَنْ يَعْمَلَ بِمَا تَنَازَعَ فِيهِ مِنَ الْفُرُوعِ فَلَمْ يَخْتَلَفَا؛ بَلْ نَقُولُ أَتَبْلَغُ مِنْ هَذَا أَنَّ الْقَدَرَ الَّذِي يَتَنَازَعُ فِيهِ الْمُسْلِمُونَ مِنَ الْفُرُوعِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا أَحْسَنَ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنَّ هَذَا مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ الْمُوَافِقِينَ لِسَلَفِ الْأُمَّةِ عَلَى أَنَّ الْمُصِيبَ عِنْدَ اللَّهِ وَاحِدٌ فِي جَمِيعِ الْمَسَائِلِ فَذَلِكَ الصَّوَابُ هُوَ أَحْسَنُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا يُقَرُّ الْآخَرُ. فَالْإِقْرَارُ عَلَيْهِ لَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ مَفْضُولًا مَرْجُوحًا وَإِنَّمَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ مُحَرَّمًا. وَإِذَا كَانَ هَذَا فِي دَقِ الْفُرُوعِ فَمَا الظُّلُّ بِمَا تَنَازَعُوا فِيهِ مِنَ الْأُصُولِ؟ فَإِنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَلَا بَيْنَ الْعُقَلَاءِ أَنَّ الْمُصِيبَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَاحِدٌ وَإِنَّمَا تَنَازَعُوا فِي الْمُخْطِئِ هَلْ يُغْفَرُ لَهُ أَوْ لَا يُغْفَرُ وَهَلْ يَكُونُ مُصِيبًا بِمَعْنَى أَدَاءِ الْوَاجِبِ؟ وَسُقُوطِ اللَّوْمِ لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ الْإِعْتِقَادِ؟ فَإِنَّ هَذَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ: أَنَّ الْإِعْتِقَادَيْنِ الْمُتَنَاقِضَيْنِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ يَكُونُ كُلُّ مِنْهُمَا صَوَابًا. فَتَلْخِصُ الْأَمْرَ أَنَّ هَذَا الْمَقَامَ إِنَّمَا فِيهِ تَفْضِيلُ قَوْلٍ وَعَمَلٍ عَلَى قَوْلٍ وَعَمَلٍ فَلَا اقْتِوَالَ وَالْأَعْمَالُ الْمُخْتَلِفَةُ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ تَفْضِيلٍ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ". (١)

٦٢- "مَا هُوَ عَدَمٌ مُحْضٌ. وَهُمْ وَإِنْ كَانُوا غَلَطُوا فِي بَعْضٍ مَا قَالُوهُ فَلَمْ يَقُولُوا: إِنَّ الْعَدَمَ الْمَحْضَ الَّذِي لَيْسَ بِشَيْءٍ يَرَى فَإِنَّ هَذَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ. وَفِي الْحَقِيقَةِ إِذَا رُئِيَ شَيْءٌ فَإِنَّمَا رُئِيَ مِثَالُهُ الْعِلْمِيُّ لَا عَيْنُهُ. وَأَبُو الشَّيْخِ الْأَصْبَهَانِي لَمَّا ذُكِرَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ أَمَرَ بِالْإِمْسَاكِ عَنْهَا. فَقَبِلَ أَنْ يُوجَدَ لَمْ يَكُنْ يَرَى وَبَعْدَ أَنْ يُعَدَمَ لَا يَرَى وَإِنَّمَا يَرَى حَالُ وَجُودِهِ. وَهَذَا هُوَ الْكَمَالُ فِي الرُّؤْيَةِ. وَكَذَلِكَ سَمِعَ أَصْوَاتَ الْعِبَادِ هُوَ عِنْدَ وَجُودِهَا لَا بَعْدَ فَنَائِهَا. وَلَا قَبْلَ خُذُوثِهَا. قَالَ تَعَالَى ﴿وَقُلْ اْعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ وَقَالَ ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾. فَصَلِّ: الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَهُ اللَّهُ تَعَالَى هُدًى وَرَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ. فَإِنَّهُ كَمَا أَرْسَلَهُ بِالْعِلْمِ وَالْهُدَى وَالْبِرَاهِينَ الْعَقْلِيَّةِ وَالسَّمْعِيَّةِ فَإِنَّهُ أَرْسَلَهُ بِالْإِحْسَانِ إِلَى النَّاسِ وَالرَّحْمَةِ لَهُمْ بِلَا عَوَظٍ وَبِالصَّبْرِ عَلَى أَدَائِهِمْ". (٢)

٦٣- "أَمَرَ يَعْرِفُونَهُ مِنْ أَنْفُسِهِمْ. فَعَلِمَ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ سُلوْكَ هَذِهِ الطَّرِيقِ عَدَمُ الْمَعْرِفَةِ. وَقَدْ اعْتَرَفَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ بِذَلِكَ كَمَا قَدْ بَيَّنَّاهُ فِي مَوَاضِعَ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الطَّرِيقَ النَّظَرِيَّةَ الَّتِي يَسْأَلُهَا زَادَتُهُ بَصِيرَةً وَعِلْمًا. كَمَا يَقُولُهُ ابْنُ حَزْمٍ وَعَيْرُهُ. وَهُوَ سَلَكُ طَرِيقَةِ الْأَعْرَاضِ. وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَقُولُ: إِنَّ هَذِهِ الطَّرِيقَ لَمْ تُفِدْهُمْ إِلَّا شَكًّا وَرَيْبًا وَفِطْرَةً هَوْلًا أَصْحَ فَإِنَّهَا طُرُقٌ فَاسِدَةٌ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: لَمْ يَحْصُلْ لِي بِهَا شَيْءٌ لَا عِلْمٌ وَلَا شَكٌّ. وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يُحْصَلْ لَهُ عِلْمًا وَلَا سَلَمًا فَلَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ صِحَّتُهَا وَلَا فَسَادُهَا. وَمِنَ النَّاسِ مَنْ لَا يَفْهَمُ مُرَادَهُمْ بِهَا.

(١) مجموع الفتاوى ٤٣١/١٤

(٢) مجموع الفتاوى ٣١٣/١٦

وَأَكْثَرُ أَتْبَاعِهِمْ لَا يَفْهَمُونَهَا بَلْ يَتَّبِعُونَهُمْ تَقْلِيدًا وَإِحْسَانًا لِلظَّنِّ بِهِمْ. فَصَلِّ: وَمَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْرِفَ أَنَّا لَا نَقُولُ إِنَّ الشَّيْءَ لَا يُعْرِفُ إِلَّا بِإِبْنَاتٍ جَمِيعٍ لَوَازِمِهِ. هَذَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ" بَلْ قَدْ تُعْرِفُ عَامَّةُ الْأَشْيَاءِ وَكَثِيرٌ". (١)

٦٤- "بَعْدَ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَةُ. فَلَمْ يَكُونُوا مَعْذُورِينَ فِي ذَلِكَ. وَلِهَذَا هُمِيتْ أُمَّةٌ مُحَمَّدٍ عَنِ التَّشْبِيهِ بِهِمْ فَقِيلَ ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾. وَالنَّاسُ الَّذِينَ بُعِثَ إِلَيْهِمْ مُحَمَّدٌ هُمْ كَذَلِكَ. فَمَنْ كَانَ كَافِرًا لَمْ يَكُنْ مُنْفَكًّا حَتَّى تَأْتِيَهُ الْبَيِّنَةُ وَمَنْ آمَنَ بِمُحَمَّدٍ مِنَ الْأُمَمِ ثُمَّ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا فَمَا اخْتَلَفُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَةُ. وَمَا أَمَرَ الْجَمِيعُ ﴿إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ خُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾. وَالْآيَةُ تَضَمَّنَتْ مَدْحَ الرَّبِّ وَذَكَرَ حِكْمَتِهِ وَعَدْلِهِ وَحُجَّتِهِ فِي أَنَّهُ لَا يَدْعُهُمْ حَتَّى يُرْسِلَ إِلَيْهِمْ رَسُولًا كَمَا قَالَ لِأَهْلِ الْكِتَابِ ﴿قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فِتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ﴾ الْآيَةُ. لَمْ تَتَضَمَّنْ مَدْحَهُمْ عَلَى بَقَائِهِمْ عَلَى الْكُفْرِ حَتَّى يَأْتِيَ الرَّسُولُ. فَإِنَّ هَذَا غَايَتُهُ أَنْ لَا يُعَاقَبُوا عَلَيْهِ حَتَّى يَأْتِيَ الرَّسُولُ لَا أَنْ يُحْمَدُوا عَلَيْهِ حَتَّى يَأْتِيَ الرَّسُولُ. فَإِنَّ هَذَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ وَمَنْ يَقُولُهُ أَحَدٌ لَا سِيَّما وَأَهْلُ الْكِتَابِ قَدْ قَامَتْ عَلَيْهِمُ الْحُجَّةُ بِأَنْبِيَاءٍ قَبْلَهُ". (٢)

٦٥- "وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنَ الصِّفَاتِ لَفْظًا وَمَعْنَى. وَإِنَّمَا يُرِيدُ مُحَقِّقُوا أَهْلَ السُّنَّةِ بِقَوْلِهِمْ "الصِّفَاتُ زَائِدَةٌ عَلَى الدَّاتِ" أَكْثَرُ زَائِدَةٌ عَلَى مَا أَتَتْهُ نَفَاةُ الصِّفَاتِ مِنَ الدَّاتِ فَإِنَّهُمْ أَثْبَتُوا دَاتًا مُجَرَّدَةً لَا صِفَاتٍ لَهَا فَاتَّبَتِ أَهْلُ السُّنَّةِ الصِّفَاتِ زَائِدَةً عَلَى مَا أَثْبَتَهُ هَؤُلَاءِ فَهِيَ زِيَادَةٌ فِي الْعِلْمِ وَالْإِعْتِقَادِ وَالْخَبَرِ لَا زِيَادَةٌ عَلَى نَفْسِ اللَّهِ جَلَّ جَلَالُهُ وَتَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ. بَلْ نَفْسُهُ الْمُقَدَّسَةُ مُتَّصِفَةٌ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تُفَارِقَهَا فَلَا تُوجَدُ الصِّفَاتُ بِدُونِ الدَّاتِ وَلَا الدَّاتُ بِدُونِ الصِّفَاتِ. وَهَذِهِ الْأُمُورُ مَبْسُوطَةٌ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ. وَالْمَقْصُودُ أَنَّ الْأَشْعَرِيَّ وَغَيْرَهُ مِنَ الصِّفَاتِيَّةِ - الَّذِينَ سَلَكَوا مَسْلَكَ ابْنِ كُلاَّبٍ - إِذَا قَالَ أَحَدُهُمْ فِي الصِّفَاتِ إِنَّهَا مُتِمَاتِلَةٌ فَإِنَّ هَذَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ إِذِ الْمِثْلَانِ مَا سَدَّ أَحَدُهُمَا مُسَدِّ الْآخَرِ وَقَامَ مَقَامُهُ وَالْعِلْمُ لَيْسَ مِثْلًا لِلْقُدْرَةِ وَلَا الْقُدْرَةُ مِثْلًا لِلزَّادَةِ وَأَمَّا الْكَلَامُ فَإِنَّهُ عِنْدَهُ شَيْءٌ وَاحِدٌ وَالْوَاحِدُ يَمْتَنِعُ فِيهِ تَفَاضُلٌ أَوْ تَمَاتُلٌ. وَفِي الْجُمْلَةِ فَالَّذِينَ يَمْنَعُونَ أَنْ يَكُونَ كَلَامُ اللَّهِ بَعْضُهُ أَفْضَلُ مِنْ بَعْضٍ لَهُمْ مَا خَذَانِ: "أَحَدُهُمَا" أَنَّ صِفَاتِ الرَّبِّ لَا يَكُونُ بَعْضُهَا أَفْضَلُ مِنْ بَعْضٍ وَقَدْ يُعَبَّرُونَ عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّ الْقَدِيمَ لَا يَتَفَاضَلُ". (٣)

٦٦- "وَلِهَذَا كَانَ مُحَمَّدٌ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رَحْمَةً فِي حَقِّ الْعَالَمِينَ بِاعْتِبَارِ مَا حَصَلَ مِنَ الْخَيْرِ الْعَامِّ بِهِ وَمَا حَصَلَ لِلْمُؤْمِنِينَ بِهِ مِنْ سَعَادَةِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَبِاعْتِبَارِ أَنَّهُ فِي نَفْسِهِ رَحْمَةٌ فَمِنْ قَبْلِهَا وَإِلَّا كَانَ هُوَ الظَّالِمُ لِنَفْسِهِ وَبِاعْتِبَارِ أَنَّهُ قَمَعَ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ فَتَقَصَّ شَرُّهُمْ وَعَجَزُوا عَمَّا كَانُوا يَفْعَلُونَهُ بِدُونِهِ وَقَتْلَ مَنْ قَتَلَ مِنْهُمْ

(١) مجموع الفتاوى ٤٦٢/١٦

(٢) مجموع الفتاوى ٥٠٨/١٦

(٣) مجموع الفتاوى ١٦٢/١٧



فَكَانَ تَعْجِيلُ مَوْتِهِمْ خَيْرًا مِنْ طُولِ عُمرِهِمْ فِي الْكُفْرِ هُمْ وَلِلنَّاسِ فَكَانَ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ بِكُلِّ عَيْتَارٍ فَلَا يُسْتَعَادُّ مِنْهُ وَمِنْ أَمْثَالِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَأَتْبَاعِهِمُ الْمُؤْمِنِينَ وَهُمْ مِنَ النَّاسِ وَإِنْ كَانُوا يَفْعَلُونَ بِأَعْدَائِهِمْ مَا هُوَ أَذَى وَعُقُوبَةٌ وَأَلَمَ لَهُمْ فَلَمْ تَبْقِ الْإِسْتِعَادَةُ مِنَ النَّاسِ إِلَّا بِمَا يَأْتِي بِهِ الْوَسْوَاسُ إِلَيْهِمْ فَيُسْتَعَادُّ بِرَبِّ النَّاسِ مَلِكِ النَّاسِ إِلَهُ النَّاسِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الَّذِي يُوسُوسُ لِلْمُسْتَعِيدِ وَمِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الَّذِي يُوسُوسُ لِسَائِرِ النَّاسِ حَتَّى لَا يَحْصُلَ مِنْهُمْ شَرٌّ لِلْمُسْتَعِيدِ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ لِلنَّاسِ شَرٌّ إِلَّا مِنَ الْوَسْوَاسِ كَانَتْ الْإِسْتِعَادَةُ مِنَ شَرِّ الَّذِي يُوسُوسُ لَهُمْ تَحْصِيلًا لِلْمَقْصُودِ وَكَانَ حَسْمًا لِلْمَادَّةِ وَأَقْرَبَ إِلَى الْعَدْلِ وَكَانَ مَخْرَجًا لِأَنْبِيَاءِ اللَّهِ وَأَوْلِيَائِهِ أَنْ يُسْتَعَادَّ مِنْ شَرِّهِمْ وَأَنْ يُقَرَّنُوا بِالْوَسْوَاسِ الْخَنَاسِ وَيَكُونُ ذَلِكَ تَفْضِيلًا لِلْجَنِّ عَلَى الْإِنْسِ وَهَذَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ.

فَإِنْ قِيلَ: فَإِنْ كَانَ أَصْلُ الشَّرِّ كُلِّهِ مِنَ الْوَسْوَاسِ الْخَنَاسِ فَلَا حَاجَةَ". (١)

٦٧- "الْأَفْعَالِ وَمَنْ قَالَ: لَا يُعْلَمُ ذَلِكَ إِلَّا بِالسَّمْعِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ جَمِيعُ الْأَفْعَالِ عَلَيْهِ لِعَدَمِ النَّهْيِ فِي حَقِّهِ قِيلَ لَهُ: لَيْسَ بِنَاءُ هَذِهِ عَلَى تِلْكَ بِإِلْزَامٍ وَبِتَقْدِيرٍ لَزُومٍ فِي تِلْكَ تَفْصِيلٌ وَتَحْقِيقٌ قَدْ بَسَطْنَاهُ فِي مَوْضِعِهِ وَذَلِكَ أَنَّ فَرَضْنَا أَنَّ نَعْلَمَ بِالْعَقْلِ حُسْنَ بَعْضِ الْأَفْعَالِ وَقُبْحَهَا؛ لَكِنَّ الْعَقْلَ لَا يَقُولُ: إِنَّ الْخَالِقَ كَالْمَخْلُوقِ؛ حَتَّى يَكُونَ مَا جَعَلَهُ حَسَنًا لِهَذَا أَوْ قَبِيحًا لَهُ جَعَلَهُ حَسَنًا لِلْآخِرِ أَوْ قَبِيحًا لَهُ؛ كَمَا يَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ الْقَدَرِيُّ؛ لِمَا بَيْنَ الرَّبِّ وَالْعَبْدِ مِنَ الْفُرُوقِ الْكَثِيرَةِ. وَإِنْ فَرَضْنَا أَنَّ حُسْنَ الْأَفْعَالِ وَقُبْحَهَا لَا يُعْلَمُ إِلَّا بِالشَّرْعِ فَالشَّرْعُ قَدْ دَلَّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ قَدْ نَزَّهَ نَفْسَهُ عَنِ أَفْعَالٍ وَأَحْكَامٍ - فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَهَا - تَارَةً بِخَبْرِهِ مُتَّبِعًا عَلَى نَفْسِهِ بِأَنَّهُ لَا يَفْعَلُهَا؛ وَتَارَةً بِخَبْرِهِ أَنَّهُ حَرَّمَهَا عَلَى نَفْسِهِ. وَهَذَا يُبَيِّنُ الْمَسْأَلَةَ الثَّانِيَةَ. فَنَقُولُ: النَّاسُ هُمْ فِي أَفْعَالِ اللَّهِ بِاعْتِبَارِ مَا يَصْلُحُ مِنْهُ وَيَجُوزُ وَمَا لَا يَجُوزُ مِنْهُ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ: طَرَفَانِ وَوَسْطٌ. فَالطَّرَفُ الْوَاحِدُ: طَرَفُ الْقَدَرِيَّةِ وَهُمْ الَّذِينَ حَجَرُوا عَلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَ إِلَّا مَا ظَنُّوا بِعَقْلِهِمْ أَنَّهُ الْجَائِزُ لَهُ حَتَّى وَضَعُوا لَهُ شَرِيعَةَ التَّعْدِيلِ وَالتَّجْوِيزِ فَأَوْجَبُوا عَلَيْهِ بِعَقْلِهِمْ أُمُورًا كَثِيرَةً وَحَرَّمُوا عَلَيْهِ بِعَقْلِهِمْ أُمُورًا كَثِيرَةً؛ لَا بِمَعْنَى: أَنَّ الْعَقْلَ أَمْرٌ لَهُ وَنَاهٍ؛ فَإِنَّ هَذَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ بَلْ بِمَعْنَى: أَنَّ تِلْكَ الْأَفْعَالَ بِمَا". (٢)

٦٨- "فَفَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ خَيْرٌ ثُمَّ رَجَعَ وَأَرْسَلَ إِلَى الْمُلُوكِ رُسُلَهُ فَأَرْسَلَ إِلَى كِسْرَى وَفَيْصَرَ وَالْمَقْقُوسَ وَمُلُوكِ الْعَرَبِ بِالشَّامِ وَالْيَمَنِ وَالْيَمَامَةِ وَالْمَشْرِقِ وَلَكِنَّ الْمَعْرُوفَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ عَلِيًّا قَلَعَ بَابَ خَيْرٍ. وَمَا ذُكِرَ مِنْ نُزُولِ ذُو الْقَعَارِ مِنَ السَّمَاءِ كَذِبٌ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ كَانَ سَيِّفًا مِنْ سُيُوفِ أَبِي جَهْلٍ غَنِمَهُ الْمُسْلِمُونَ يَوْمَ بَدْرٍ مِنْهُ فَأَمَّا عَلِيٌّ فَقَدْ سَمَّاهُ أَبُوهُ هَذَا الْإِسْمَ قَبْلَ أَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ مُحَمَّدًا بِالنَّبُوءَةِ وَقَبْلَ أَنْ يَنْبُتَ لِأَحَدٍ حُكْمُ الْإِسْلَامِ: لَا مِنَ الرِّجَالِ وَلَا مِنَ الصِّبْيَانِ. وَأَمَّا قَوْلُ الْقَائِلِ: إِنَّهُ كَانَ عَصَى مُوسَى وَسَفِينَةُ نُوحٍ وَخَاتَمُ سُلَيْمَانَ فَهَذَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ يَتَصَوَّرُ مَا يَقُولُ وَهُوَ بِكَلَامِ الْمَجَانِينِ أَشْبَهُ مِنْهُ بِكَلَامِ الْعُقَلَاءِ وَهَذَا لَا يَقْصِدُ أَحَدٌ مَدْحَ عَلِيٍّ بِهِ إِلَّا لِفِرْطٍ فِي

(١) مجموع الفتاوى ٥١٦/١٧

(٢) مجموع الفتاوى ١٤٧/١٨

الْجَهْلُ فَإِنَّ عَلِيًّا هُوَ وَمَنْ دُونَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ أَشْرَفُ قَدْرًا عِنْدَ اللَّهِ مِنْ هَذِهِ الْجَمَادَاتِ وَإِنْ كَانَتْ الْعَصَا آيَةً لِمُوسَى فَلَيْسَ كُلُّ مَا كَانَ مُعْجَزَةً لِنَبِيِّ أَفْضَلَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ بَلْ الْمُؤْمِنُونَ أَفْضَلُ مِنَ الطَّيْرِ الَّذِي كَانَ الْمَسِيحُ يُصَوِّرُهُ مِنَ الطَّيْنِ فَيَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا يَأْذِنُ اللَّهُ وَأَفْضَلُ مِنَ الْجَرَادِ وَالْقَمَلِ وَالضَّفَادِعِ وَالَّذِي كَانَ آيَةً لِمُوسَى وَأَفْضَلُ مِنَ الْعَصَا وَالْحَيَّةِ وَأَفْضَلُ مِنَ نَاقَةِ صَالِحٍ. فَمَنْ ظَنَّ أَنَّهُ هَذَا الْكَذِبِ وَالْجَهْلِ يَمْدَحُ عَلِيًّا كَانَ جَهْلُهُ مِنَ الْمَدْحِ وَالْتِنَاءِ مِنْ جَنْسِ جَهْلِهِ بِأَنَّ هَذِهِ الْجَمَادَاتِ لَمْ تَكُنْ آدَمِيَيْنِ قَطُّ". (١)

٦٩- "فصل: إذا تبينَ هذا؛ فمن الناس من صار في طريقٍ نقيضٍ فحكي عن بعض السوفسطائية أنه جعل جميع العقائد هي المؤثرة في الاعتقادات ولم يجعل للأشياء حقائق ثابتة في نفسها يوافقها الاعتقاد تارة ويخالفها أخرى بل جعل الحق في كل شيء ما اعتقده المعتقد وجعل الحقائق تابعة للعقائد وهذا القول على إطلاقه وعمومه لا يقولُه عاقلٌ سليم العقل وإنما هو من جنس ما يحكى أن السوفسطائية أنكروا الحقائق ولم يثبتوا حقيقةً ولا علمًا بحقيقة وأنهم مقدمًا يقال له: سوفسطا كما يذكره فريق من أهل الكلام. وزعم آخرون أن هذا القول لا يعرف أن عاقلًا قاله ولا طائفة تسمى بهذا الاسم وإنما هي كلمة معربة من اللغة اليونانية ومعناها: الحكمة المموهة يعنون الكلام الباطل الذي قد يشبه الحق كما قد يتحيلة الإنسان لفساد عقله أو مزاجه أو اشتباه الأمر عليه وجعلوا". (٢)

٧٠- "وبالمعهود ومثل هذه الدلالة لا يقال: إنها مجاز وإلا لزم أن تكون دلالة أسماء الإشارة بل والضمائر ولام العهد وغير ذلك مجازًا وهذا لا يقولُه عاقلٌ وإن قاله جاهلٌ دل على أنه لم يعرف دلالة الألفاظ وظن أن الحقائق تدل بدون هذه الأمور التي لا بد منها في دلالة اللفظ بل لا يدل شيء من الألفاظ إلا مقرونًا بغيره من الألفاظ وبحال المتكلم الذي يعرف عادته بمثل ذلك الكلام وإلا فنفس استماع اللفظ بدون المعرفة للمتكلم وعادته لا يدل على شيء؛ إذا كانت دلالتها دلالة قصدية إرادية تدل على ما أراد المتكلم أن يدل بها عليه لا تدل بذاتها. فلا بد أن تعرف ما يجب أن يريده المتكلم بها؛ ولهذا لا يعلم بالسمع؛ بل بالعقل مع السمع. ولهذا كانت دلالة الألفاظ على معانيها سمعية عقلية تسمى الفقه؛ ولهذا يقال لمن عرفها: هو يفقه ولمن لم يعرفها: لا يفقه. قال تعالى ﴿فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ وقال تعالى: ﴿وَجَدَ مِنْ دُونِهِمَا قَوْمًا لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ وقال: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾". (٣)

٧١- "أن ما يأخذه قدر حقه وكل واحد إنما يشهد استحقاق نفسه دون استحقاق بقية الناس وهو لا يعلم مقدار الأموال المشتركة. وهل يجعل له منها بالقيمة هذا أو أقل؟ والإنسان ليس له أن يكون حاكمًا لنفسه

(١) مجموع الفتاوى ٣٦٢/١٨

(٢) مجموع الفتاوى ١٣٥/١٩

(٣) مجموع الفتاوى ٤٩٦/٢٠



وَلَا شَاهِدًا لِنَفْسِهِ فَكَيْفَ يَكُونُ قَاسِمًا لِنَفْسِهِ؟ . وَمَعْلُومٌ عِنْدَ كُلِّ أَحَدٍ أَنَّ دُخُولَ الشُّرَكَاءِ تَحْتَ قَاسِمٍ غَيْرِهِمْ وَدُخُولَ الْخُصَمَاءِ تَحْتَ حَاكِمٍ غَيْرِهِمْ وَلَوْ كَانَ ظَالِمًا أَوْ جَاهِلًا أَوَّلَى مِنْ أَنْ يَكُونَ كُلُّ حَصْمٍ حَاكِمًا لِنَفْسِهِ وَكُلُّ شَرِيكٍ قَاسِمًا لِنَفْسِهِ فَإِنَّ الْفُسَادَ فِي هَذَا أَعْظَمُ مِنَ الْفُسَادِ فِي الْأَوَّلِ. وَالشَّرِيعَةُ جَاءَتْ بِتَخْصِيلِ الْمَصَالِحِ وَتَكْمِيلِهَا وَتَعْطِيلِ الْمَفَاسِدِ وَتَقْلِيلِهَا وَرَجَحَتْ خَيْرَ الْخَيْرَيْنِ بِتَفْوِيتِ أَذْنَاهُمَا وَهَذَا مِنْ فَوَائِدِ نَصَبِ وُلاَةِ الْأُمُورِ. وَلَوْ كَانَ عَلَى مَا يَظُنُّهُ الْجَاهِلُ لَكَانَ وُجُودُ السُّلْطَانِ كَعَدَمِهِ وَهَذَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ فَضْلاً عَنْ أَنْ يَقُولَهُ مُسْلِمٌ؛ بَلْ قَدْ قَالَ الْعُقَلَاءُ: سِتُّونَ سَنَةً مِنْ سُلْطَانٍ ظَالِمٍ خَيْرٌ مِنْ لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ بِلَا سُلْطَانٍ. وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ: لَوْلَا الْأَيْمَةُ لَمْ يَأْمَنْ لَنَا سُبُلٌ... وَكَانَ أَضْعَفُنَا نَهْبًا لِأَقْوَانَا وَأَصْلُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَبْسُوطٌ بَسْطًا تَامًا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ وَإِنَّمَا نَبَّهْنَا عَلَى قَدْرِ مَا يُعْرِفُ بِهِ مَقْصُودُ الْجَوَابِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ". (١)

٧٢- "إلى أن قلت: وهو الآن على ما عليه كان فهذا الذي علم أنه يصدر عنه وكان مشهوداً له معدوماً في نفسه هو الحق أو غيره؟ فإن كان الحق؟ فقد لزم أن يكون الرب كان معدوماً وأن يكون صادراً عن نفسه، ثم أنه تناقض. وإن كان غيره، فقد جعلت ذلك الغير هو مرآة لانعكاس الوجود المطلق، وهو الرحمن، فيكون الخلق هو الرحمن، فأنت حائر بين أن تجعله قد علم معدوماً صدر عنه، فيكون له غير وليس هو الرحمن، وبين أن تجعل هذا الظاهر الواصف هو إياه وهو الرحمن، فلا يكون معدوماً ولا صادراً عنه، وإما أن تصف الشيء بخصائص الحق الخالق تارة وبخصائص العبد المخلوق تارة، فهذا مع تناقضه كفر من أغلظ الكفر، وهو نظير قول النصاري اللاهوت الناسوت. لكن هذا أكفر من وجوه متعددة. فصلا لوجه الأول: أن هذه الحقائق الكونية التي ذكرت أنها كانت معدومة في نفسها مشهودة أعيانها في علمه في تجليه المطلق الذي كان فيه متحداً بنفسه بوحده الذاتية، هل خلقها وبرأها وجعلها موجودة بعد عدمها أم لم تزل معدومة؟ فإن كانت لم تزل معدومة فيجب أن لا يكون شيء من الكونيات موجوداً، وهذا مكابر للحس والعقل والشرع، ولا يقوله عاقل، ولم يقله عاقل. وإن كانت صادرة موجودة بعد عدمها امتنع أن تكون هي إياه، لأن الله لم يكن معدوماً فيوجد. وهذا يبطل الاتحاد، ووجب حينئذ أن يكون (١) به موجوداً ليس هو الله، بل هو خلقه ومماليكه وعبيده. وهذا يبطل قولك! وهو الآن لا شيء معه على ما عليه كان. الثاني أن قولك تركبت الحلقة الإلهية من كان إلى سر شأنه (٢)، أو قولك: ظهر\_\_\_\_\_ (١) كذا في الأصل ولعله: أن يكون ما صار به المعدوم موجوداً إلخ (٢) كذا في الأصل". (٢)

٧٣- "إلى معرفة فصوص الحكم فلما صار يشرحه لي قول هذا خلاف القرآن والأحاديث، فقال ارم هذا كله خلف الباب واحضر بقلب صاف حتى تتلقى هذا التوحيد - أو كما قال - ثم خاف أن أشيع ذلك عنه فجاء إلي باكياً وقال استر عني ما سمعته مني. وحدثني أيضاً كمال الدين أنه اجتمع بالشيخ أبي العباس الشاذلي

(١) مجموع الفتاوى ١٣٦/٣٠

(٢) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٢٧/٤

تلميذ الشيخ أبي الحسن فقال عن التلمساني: هؤلاء كفار هؤلاء يعتقدون أن الصنعة هي الصانع، قال وكنت قد عزمت على أن أدخل الخلوة على يده فقلت أنا لا آخذ عنه هذا وإنما أتعلم منه أدب الخلوة، قال لي: مثلك مثل من يريد أن يتقرب إلى السلطان على يد صاحب الأتون والزبال فإذا كان الزبال هو الذي يقربه إلى السلطان كيف يكون حاله عند السلطان؟ وحدثنا أيضاً قال قال لي قاضي القضاة تقي الدين بن دقيق العيد إنما استولت التتار على بلاد المشرق لظهور الفلسفة فيهم وضعف الشريعة، فقلت له ففي بلادكم مذهب هؤلاء الذين يقولون بالاتحاد وهو شر من مذهب الفلاسفة؟ فقال قول هؤلاء لا يقوله عاقل بل كل عاقل يعلم فساد قول هؤلاء - يعني أن فساده ظاهر فلا يذكر هذا فيما يشتهه على العقلاء بخلاف مقالة الفلاسفة فإن فيها شيئاً من المعقول وإن كانت فاسدة. وحدثني تاج الدين الأنباري الفقيه المصري الفاضل أنه سمع الشيخ إبراهيم الجعبري يقول رأيت ابن عربي شيخاً مخضوب اللحية وهو شيخ نجس يكفر بكل كتاب أنزله الله، وكل نبي أرسله الله. وحدثني الشيخ رشيد الدين بن المعلم أنه قال كنت وأنا شاب بدمشق أسمع الناس يقولون عن ابن عربي والخسر وشاهي أن كلاهما زنديق - أو كلاماً هذا معناه - وحدثني عن الشيخ إبراهيم الجعبري أنه حضر ابن الفارض عند الموت وهو ينشد: إن كان منزلي في الحب عندكم ... ما قد لقيت فقد ضيعت أياماً أمنية ظفرت نفسي بها زمناً ... واليوم أحسبها أضغاث أحلام". (١)

٧٤- "لَهُ حَقٌّ وَضَعُوا لَهُ شَرِيعَةَ التَّعْدِيلِ وَالتَّجْوِيزِ لَا بِمَعْنَى أَنَّ الْعَقْلَ أَمْرٌ لَهُ وَنَاهُ فَإِنْ هَذَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ بَلْ بِمَعْنَى أَنَّ تِلْكَ الْأَفْعَالُ مِمَّا عِلْمٌ بِالْعَقْلِ وَجُوبُهَا وَتَحْرِيمُهَا وَلَكِنْ أَدْخَلُوا فِي ذَلِكَ مِنَ النِّكَرَاتِ مَا بَنَوْهُ عَلَى بَدْعَتِهِمْ مِنَ التَّكْذِيبِ بِالْقَدْرِ وَتَوَاعِيقِ ذَلِكَ الطَّرْفِ الثَّانِي الْغَلَاةِ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ وَهُمْ الَّذِينَ قَالُوا لَا يَنْزِعُ الرَّبُّ عَنْ فِعْلٍ مِنَ الْأَفْعَالِ وَلَا يَعْلَمُ وَجْهَ امْتِنَاعِ الْفِعْلِ مِنْهُ إِلَّا مِنْ جِهَةِ خَبَرِهِ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُهُ الْمَطَابِقُ لِعِلْمِهِ بِأَنَّهُ لَا يَفْعَلُهُ فَهَؤُلَاءِ مَنْعُوا حَقِيقَةَ مَا أَخْبَرَ تَعَالَى بِهِ أَنَّهُ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ وَحَرَّمَ عَلَى نَفْسِهِ الظُّلْمَ الطَّرْفَ الثَّالِثَ الْقَوْلُ الْوَسْطَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ عَلَيَّ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَلَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ وَأَنَّهُ مَعَ ذَلِكَ حَرَّمَ عَلَى نَفْسِهِ أَشْيَاءَ وَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُهَا وَهِيَ مَقْدُورَةٌ لَهُ وَيَبْرُكُ أَشْيَاءَ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَيْهَا لِأَنَّهُ عَادِلٌ لَيْسَ بِظَالِمٍ كَمَا يَنْزِعُ نَفْسَهُ عَنْ عُقُوبَةِ الْأَنْبِيَاءِ وَكَمَا يَنْزِعُ نَفْسَهُ أَنْ يَحْمِلَ الْبَرِّ ذُنُوبَ الْمُعْتَدِينَ وَقَوْلُهُ لَا تَظَالَمُوا فِيهِ كُلُّ الدِّينِ فَالْجُمْلَةُ الْأُولَى قَوْلُهُ إِنِّي حَرَمْتُ الظُّلْمَ عَلَيَّ نَفْسِي يَجْمَعُ حُلَّ مَسَائِلِ الصِّفَاتِ إِذَا أُعْطِيَتْ حَقُّهَا مِنَ التَّفْسِيرِ وَهَذِهِ تَتَضَمَّنُ الدِّينَ كُلَّهُ فَإِنْ كُلُّ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ وَاجِبٌ إِلَى أَظْلَمِ كُلِّ مَا أَمَرَ بِهِ رَاجِعٌ إِلَى الْعَدْلِ لَوْلَا ذِكْرُ مَا أَوْجَبَهُ مِنَ الْعَدْلِ وَحَرَمِهِ مِنَ الظُّلْمِ عَلَيَّ نَفْسَهُ وَعَلِيَّ عِبَادِهِ ذِكْرُ إِحْسَانِهِ إِلَى عِبَادِهِ مَعَ غِنَاهُ عَنْهُمْ وَفَقْرِهِمْ رَلِيهِ وَأَتَّهَمُ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى جَلْبِ مَنْفَعَةٍ لَأَنْفُسِهِمْ وَلَا دَفْعِ مُضَرَّةٍ رَلَا أَنْ يَكُونَ هُوَ سُبْحَانَهُ الْمَيْسَرُ لَذَلِكَ وَأَمَرَ الْعِبَادَ بِأَنْ يَسْأَلُوهُ ذَلِكَ وَأَخْبَرَ أَنَّهُمْ لَا يَقْدِرُونَ عَلَيَّ نَفْعِهِ وَلَا ضَرَّهُ مَعَ عَظَمِ

(١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٧٦/٤

مَا يوصله إِلَيْهِمْ مِنَ النِّعَمَاءِ وَمَا يَدْفَعُ عَنْهُمْ مِنَ الْبَلَاءِ وَجَلَبَ الْمَنْفَعَةَ وَدْفَعَ الْمَضَرَّةَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ لِلدِّينِ أَوْ الدُّنْيَا فَصَارَتْ أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ". (١)

٧٥- "مستحقه بِكِتَابِ اللَّهِ كَانَ عَدْلًا بِاجْتِمَاعِ الْمُسْلِمِينَ وَلَوْ قَسَمَ مَغْنَمًا بَيْنَ الْعَافِينَ بِالْحَقِّ كَانَ عَدْلًا بِاجْتِمَاعِ الْمُسْلِمِينَ وَلَوْ حَكَمَ بِبَيِّنَةٍ عَادِلَةٍ لَا مَعَارِضَ لَهَا وَجَبَ طَاعَتُهُ فِيهِمَا إِنْ كَانَتْ الْقِسْمَةُ غَيْرَ عَادِلَةٍ مِثْلَ أَنْ يُعْطِيَ بَعْضُ النَّاسِ فَوْقَ مَا يَسْتَحِقُّ أَوْ يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ فَهَذَا مِنَ الْأَثَرِ الَّتِي ذَكَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَيْثُ قَالَ عَلَى الْمُسْلِمِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِي عَسَرِهِ وَيُسْرِهِ وَمَنْشَطِهِ وَمَكْرَهِهِ وَأَثَرُهُ عَلَيْهِ مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِمَعْصِيَةٍ وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذَا مَا زَالَ فِي وِلَاةِ الْأَمْرِ وَإِنَّمَا يَسْتَنْتَى الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ وَمَنْ اتَّبَعَهُمْ عَلَى سُنَنِهِمْ وَلَيْسَ لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ أَخَذَهُ بِمُجَرَّدِ الْإِسْتِيْلَاءِ كَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ حَاكِمًا وَلَا قَاسِمًا فَإِنَّهُ عَلَى نَفْذِ هَذِهِ الْمَقَالَةِ تَبْطُلُ الْأَحْكَامُ وَالْأَعْطِيَةُ الَّتِي فَعَلَهَا وِلَاةُ الْأُمُورِ جَمِيعُهُمْ غَيْرِ الْخُلَفَاءِ وَحِينَئِذٍ تَسْقُطُ طَاعَةُ وِلَاةِ الْأُمُورِ إِذَا فَرَّقَ بَيْنَ حَكْمٍ وَقِسْمٍ وَبَيْنَ عَدَمِهِ وَفِي ذَلِكَ مِنَ الْفَسَادِ فِي الْعَقْلِ وَالْدِّينِ مَا لَا يَخْفَى فَإِنَّهُ لَوْ فَتَحَ ذَلِكَ الْبَابَ أَفْضَى إِلَى فَسَادٍ أَكْبَرَ مِنَ الْمَظَالِمِ ثُمَّ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ يَظُنُّ أَنَّ مَا يَأْخُذُهُ بِنَفْسِهِ هُوَ حَقُّهُ وَلَيْسَ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَكُونَ حَاكِمًا لِنَفْسِهِ وَلَا شَاهِدًا لَهَا فَكَيْفَ يَكُونُ قَاسِمًا لَهَا وَلَوْ كَانَ عَلَى مَا يَظُنُّهُ الْجَاهِلُ لَكَانَ وَجُودُ الْحَاكِمِ كَعَدَمِهِ وَهَذَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ بَلْ قَالَ الْعُقَلَاءُ سِتُونَ سَنَةً مِنْ سُلْطَانٍ ظَالِمٍ خَيْرٌ مِنْ لَيْلَةٍ بِلَا سُلْطَانٍ وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ... لَوْلَا الْأَيْمَةُ لَمْ يُؤْمَرْ لَنَا سَبِيلٌ ... وَكَانَ أَضْعَفُنَا نَحْبًا لِاقْوَانَا ... فَصَلُّوْا بِجُزْءِ إِجَارَةِ الْمَقْصِدَةِ لِيَقُومَ عَلَيْهَا الْمُسْتَأْجَرُ وَيَسْقِيَهَا فَتَنْبِتَ الْعُرُوقُ الَّتِي فِيهَا بِمَنْزِلَةٍ مِنَ يَسْقِي الْأَرْضَ لِيَنْبِتَ لَهُ فِيهَا الْكَلَاءُ بِلَا بَذَرٍ". (٢)

٧٦- "الْوَجْهُ الثَّلَاثُ: مَنْعُ الْحُكْمِ فِي هَذَا الْمِثَالِ الَّذِي ضَرَبَهُ وَجَعَلَهُ أَصْلًا قَاسَ عَلَيْهِ، فَإِنَّ الرَّجُلَ إِذَا قَالَ لَهُ أَحَدُ الرَّجُلَيْنِ: طَرِيقِي آمِنٌ يُوصِلُنِي، وَقَالَ لَهُ الْآخَرُ: لَا عِلْمَ لِي بِأَنَّ طَرِيقِي آمِنٌ يُوصِلُنِي، أَوْ قَالَ ذَلِكَ الْأَوَّلُ، لَمْ يَحْسُنْ فِي الْعَقْلِ تَصْدِيقُ الْأَوَّلِ بِمُجَرَّدِ قَوْلِهِ، بَلْ يَجُوزُ عِنْدَ الْعُقَلَاءِ أَنْ يَكُونَ هَذَا مُحْتَالًا عَلَيْهِ، يَكْذِبُ حَتَّى يَصْحَبَهُ فِي الطَّرِيقِ فَيَقْتُلَهُ وَيَأْخُذَ مَالَهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَاهِلًا لَا يَعْرِفُ مَا فِي الطَّرِيقِ مِنَ الْخَوْفِ، وَأَمَّا ذَاكَ الرَّجُلُ فَلَمْ يَضْمَنْ لِلْسَّائِلِ شَيْئًا، بَلْ رَدَّهُ إِلَى نَظَرِهِ، فَالْحَزْمُ فِي مِثْلِ هَذَا أَنْ يَنْظُرَ الرَّجُلُ أَيَّ الطَّرِيقَيْنِ أَوَّلَ بِالسُّلُوكِ: أَحَدُ ذَيْنِكَ الطَّرِيقَيْنِ أَوْ غَيْرَهُمَا. فَتَبَيَّنَ أَنَّ مَجْرَدَ الْإِقْدَامِ عَلَى الْحَزْمِ لَا يَدُلُّ عَلَى عِلْمِ صَاحِبِهِ وَلَا عَلَى صِدْقِهِ، وَأَنَّ التَّوَقُّفَ وَالْإِمْسَاكَ حَتَّى يَتَبَيَّنَ الدَّلِيلُ هُوَ عَادَةُ الْعُقَلَاءِ. الْوَجْهُ الرَّابِعُ: أَنْ يَقَالَ: قَوْلُهُ: ((إِنَّهُمْ جَارِمُونَ بِحُصُولِ النَّجَاةِ لَهُمْ دُونَ أَهْلِ السَّنَةِ)) كَذِبٌ، فَإِنَّهُ إِنْ أَرَادَ بِذَلِكَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مَنِ اعْتَقَدَ اعْتِقَادَهُمْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَإِنْ تَرَكَ الْوَاجِبَاتِ وَفَعَلَ الْمُحَرَّمَاتِ، فَلَيْسَ هَذَا قَوْلَ الْإِمَامِيَّةِ، وَلَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ. وَإِنْ كَانَ حُبُّ عَلِيٍّ حَسَنَةً لَا يَضُرُّ مَعَهَا سَيِّئَةٌ، فَلَا يَضُرُّهُ تَرْكُ الصَّلَوَاتِ، وَلَا الْفُجُورُ بِالْعُلُوبِيَّاتِ، وَلَا نِيلُ أَعْرَاضِهِ بِسَفْكِ دِمَائِهِ بَنِي هَاشِمٍ إِذَا كَانَ يُحِبُّ

(١) مختصر الفتاوى المصرية ص/ ١٢١

(٢) مختصر الفتاوى المصرية ص/ ٣٨١

عَلِيًّا. فَإِنْ قَالُوا: الْمَحَبَّةُ الصَّادِقَةُ تَسْتَلْزِمُ الْمُوَافَقَةَ، عَادَ الْأَمْرُ إِلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَدَاءِ الْوَاجِبَاتِ وَتَرْكِ الْمُحَرَّمَاتِ. وَإِنْ أَرَادَ بِذَلِكَ أَنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ كُلَّ مَنْ اعْتَقَدَ الْإِعْتِقَادَ الصَّحِيحَ، وَأَدَّى الْوَاجِبَاتِ، وَتَرَكَ الْمُحَرَّمَاتِ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ - فَهَذَا اعْتِقَادُ أَهْلِ السُّنَّةِ؛ فَإِنَّهُمْ يَجْزِمُونَ بِالنَّجَاةِ لِكُلِّ مَنْ اتَّقَى اللَّهَ، كَمَا نَطَقَ بِهِ الْقُرْآنُ. وَإِنَّمَا يَتَوَقَّفُونَ فِي الشَّخْصِ الْمُعَيَّنِ لِعَدَمِ الْعِلْمِ بِدُخُولِهِ فِي الْمَتَقِينَ، فَإِنَّهُ إِذَا عُلِمَ أَنَّهُ مَاتَ عَلَى التَّقْوَى عُلِمَ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ. وَهَذَا يَشْهَدُونَ بِالْجَنَّةِ لِمَنْ شَهِدَ لَهُ الرُّسُولُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُمْ فِيْمَنْ اسْتَفَاضَ فِي النَّاسِ حُسْنَ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ قَوْلَانِ. فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْإِمَامِيَّةِ جَزْمٌ مَحْمُودٌ اخْتَصَمُوا بِهِ عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ. وَإِنْ قَالُوا: إِنَّا نَجْزِمُ لِكُلِّ شَخْصٍ رَأَيْنَاهُ مُلْتَزِمًا لِلْوَاجِبَاتِ عِنْدَنَا تَارِكًا لِلْمَحَرَّمَاتِ، (١).

٧٧- "وَأَبْرَاهِيمَ الْخَلِيلُ (١) لَمْ يَخْتَجْ بِذَلِكَ عَلَى حُدُوثِ الْكَوَكِبِ، وَلَا عَلَى إِثْبَاتِ الصَّنَاعِ، وَإِنَّمَا احْتَجَّ بِالْأَقُولِ عَلَى بُطْلَانِ عِبَادَتِهَا، فَإِنَّ قَوْمَهُ كَانُوا مُشْرِكِينَ يَعْبُدُونَ الْكَوَكِبَ، وَيَدْعُوْنَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ لَمْ يَكُونُوا يَقُولُونَ: إِنَّهَا هِيَ الَّتِي خَلَقَتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، فَإِنَّ هَذَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ، وَهَذَا قَالَ: ﴿يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [سُورَةُ الْأَنْعَامِ: ٧٨] وَقَالَ: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ - أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ - فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ [سُورَةُ الشُّعَرَاءِ: ٧٥ - ٧٧] وَقَدْ بَسَطَ [الْكَلَامَ عَلَى] (٢) هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ (٣). وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ هَؤُلَاءِ [الْقَوْمَ] (٤) يَأْخُذُونَ بِعِبَارَاتِ الْمُسْلِمِينَ الَّتِي عَبَّرُوا بِهَا عَنْ مَعْنَى، فَيُعْبَرُونَ بِهَا عَنْ مَعْنَى آخَرَ يُنَاقِضُ دِينَ الْمُسْلِمِينَ لِيُظْهِرَ بِذَلِكَ أَنَّهُمْ مُوَافِقُونَ لِلْمُسْلِمِينَ فِي أَقْوَالِهِمْ، [وَأَنَّهُمْ] (٥) يَقُولُونَ: الْعَالَمُ مُخْدَتٌ، وَأَنَّ كُلَّ مَا سِوَى اللَّهِ فَهُوَ عِنْدَنَا أَفَلٌ مُخْدَتٌ بِمَعْنَى أَنَّهُ مَعْلُومٌ لَهُ، وَإِنْ كَانَ قَدِيمًا أَزَلِيًّا مَعَهُ وَاجِبًا بِهِ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ. وَإِذَا كَانَ جَاهِلِيًّا الْعُقَلَاءُ يَقُولُونَ: إِنَّ الْمَفْعُولَ لَا يَكُونُ إِلَّا حَادِثًا، لَا سَيِّمًا الْمَفْعُولُ لِقَاعِلٍ بِاخْتِيَارِهِ، فَإِذَا كَانَ مِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ يَفْعَلُ بِدُونِ سَبَبٍ حَادِثٍ، وَإِنَّهُ يُرَجِّحُ أَحَدَ مَقْدُورَيْهِ عَلَى الْآخَرِ بِلَا مُرَجِّحٍ لَمْ \_\_\_\_\_ (١) الْخَلِيلُ: زِيَادَةٌ فِي (ن)، (م). (٢) عِبَارَةٌ " الْكَلَامَ عَلَى " سَاقِطَةٌ مِنْ (ن)، (م). (٣) انْظُرْ مَثَلًا: شَرْحَ حَدِيثِ التُّزُولِ، ص ١٩٤ - ١٩٧، مَطْبَعَةُ الْإِمَامِ، الْقَاهِرَةِ، ١٩٤٧/١٣٦٦؛ السَّبْعِيْنِيَّةُ، ص ٦٩ - ٧٧. (٤) الْقَوْمُ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن)، (م). (٥) وَأَنَّهُمْ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن)، (م). (٦).

٧٨- "وَالْأَوَّلُ وَالثَّانِي مُتَّبَعَانِ فِي الْأَزَلِ لَا سَيِّمًا الْأَوَّلُ (١)، فَإِنَّهُ لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ، وَالْحُجَّةُ لَا تَدُلُّ عَلَى تَأْثِيرِهِ فِي كُلِّ شَيْءٍ فِي الْأَزَلِ، وَلَا فِي شَيْءٍ مُعَيَّنٍ فِي الْأَزَلِ. وَأَمَّا الثَّالِثُ فَيُنَاقِضُ قَوْلَهُمْ لَا يُوَافِقُهُ، بَلْ يَفْتَضِي حُدُوثَ كُلِّ مَا سِوَاهُ، فَإِذَا (٢) كَانَ تَأْثِيرُهُ مِنْ لَوَازِمِ ذَاتِهِ، وَالْحَوَادِثُ مَشْهُودَةٌ، بَلِ التَّأْثِيرُ لَا يُعْقَلُ إِلَّا مَعَ الْإِحْدَاثِ كَانَ الْإِحْدَاثُ الثَّانِي مَشْرُوطًا بِسَبْقِ الْأَوَّلِ وَبِإِنْقِضَائِهِ أَيْضًا، وَذَلِكَ مِنْ لَوَازِمِ ذَاتِهِ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ. فَلَا يَكُونُ فِي الْحُجَّةِ مَا يَدُلُّ عَلَى قَوْلِهِمْ، وَلَا عَلَى مَا يُنَاقِضُ مَا أَخْبَرَتْ بِهِ الرُّسُلُ، وَإِنْ دَلَّ عَلَى بُطْلَانِ قَوْلِ طَائِفَةٍ مِنْ أَهْلِ

(١) مختصر منهاج السنة ص/١٢٨

(٢) منهاج السنة النبوية ١/٢٠٣

الْكَلَامِ الْمُحَدَّثِ فِي دِينِ الْإِسْلَامِ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ، وَالْقَدَرِيَّةِ، وَمَنِ اتَّبَعَهُمْ. وَكَذَلِكَ مَا يَخْتَجُونَ بِهِ عَلَى بُطْلَانِ  
الْإِحْدَاثِ وَالتَّأْيِيرِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الشُّبْهِ الْمُفْتَضِيَةِ (٣) نَفْيِ التَّأْيِيرِ وَنَفْيِ تَرْجِيحِ وُجُودِ الْمُمَكِّنِ عَلَى عَدَمِهِ،  
وَنَفْيِ كَوْنِهِ فَاعِلًا لِحِكْمَةٍ، أَوْ لَا لِحِكْمَةٍ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا يُذَكِّرُ فِي هَذَا الْبَابِ، فَإِنَّ جَمِيعَهَا تَقْتَضِي أَنْ لَا يَحْدُثَ  
فِي الْعَالَمِ حَدِيثٌ، وَهَذَا خِلَافُ الْمَشَاهِدَةِ، وَكُلُّ حُجَّةٍ تَقْتَضِي خِلَافَ الْمَشْهُودِ فَهِيَ مِنْ جِنْسِ [حُجَج] (٤)  
السَّفْسَاطَةِ. وَهُمْ كُلُّهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ الْعَدَمَ مِنْ جُمْلَةِ الْعِلَلِ، وَهُوَ مَا خُذَ عَنْ \_\_\_\_\_ (١) عِبَارَةٌ " لَا  
سَيِّمًا الْأَوَّلَ: سَاقِطَةٌ مِنْ (أ) ، (ب) . (٢) أ، ب: وَإِذَا. (٣) ب: أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِثْلُ الشُّبْهِ الْمُفْتَضِيَةِ. (٤)  
حُجَج: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) . " (١)

٧٩- "وَدَوَامُ الْفَاعِلِيَّةِ \* مُجْمَلٌ يُرَادُ بِهِ دَوَامُ الْفَاعِلِيَّةِ الْمَعْنِيَّةِ، وَدَوَامُ الْفَاعِلِيَّةِ \* (١) الْمُطْلَقَةِ، وَدَوَامُ  
الْفَاعِلِيَّةِ (٢) الْعَامَّةِ. وَمَعْلُومٌ أَنَّ دَوَامَ الْفَاعِلِيَّةِ الْعَامَّةِ وَهُوَ دَوَامُ (٣) الْمَفْعُولَاتِ كُلِّهَا مِمَّا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ، وَدَوَامُ  
الْفَاعِلِيَّةِ الْمَعْنِيَّةِ لِمَفْعُولٍ مُعَيَّنٍ مِمَّا لَيْسَ لَهُمْ عَلَيْهِ دَلِيلٌ أَصْلًا، بَلِ الْأَدِلَّةُ الْعَقْلِيَّةُ تَنْفِيهِ كَمَا نَفَتُهُ (٤) الْأَدِلَّةُ  
السَّمْعِيَّةُ. وَأَمَّا دَوَامُ الْفَاعِلِيَّةِ الْمُطْلَقَةِ فَهَذِهِ لَا تُثَبِّتُ قُوَّاهُمْ، بَلِ إِنَّمَا تُثَبِّتُ خَطَأً أُولَئِكَ التُّفَاهِ الَّذِينَ خَاصَمُوهُمْ مِنْ  
أَهْلِ الْكَلَامِ وَالْفَلَسَفَةِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ بُطْلَانِ هَذَا الْقَوْلِ صِحَّةُ [الْقَوْلِ] (٥) الْآخَرِ إِلَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا هَذَانِ الْقَوْلَانِ.  
فَأَمَّا إِذَا كَانَ هُنَاكَ قَوْلٌ ثَالِثٌ لَمْ يَلْزَمْ صِحَّةُ أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ، فَكَيْفَ إِذَا كَانَ ذَلِكَ الثَّالِثُ هُوَ مُوجِبُ الْأَدِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ  
وَالنَّفَقِيَّةِ؟ وَالْمَقْصُودُ هُنَا: أَنَّ كِلَانَا (٦) الطَّائِفَتَيْنِ الَّتِي قَالَتْ بِقَدَمِ الْأَفْلَاكِ مُلْحِدَةٌ، سَوَاءٌ قَالَتْ بِقِيَامِ الصِّفَاتِ  
وَالْأَفْعَالِ بِالرَّبِّ أَوْ لَمْ تَقُلْ ذَلِكَ، فَهَؤُلَاءِ الْفَلَسَفَةُ مَعَ كَوْنِهِمْ مُتَفَاضِلِينَ فِي الْخَطِ وَالصَّوَابِ فِي الْعُلُومِ الْإِلَاهِيَّةِ،  
إِنَّمَا رَدُّهُمْ الْمُتَوَجِّهُ (٧) لَهُمْ عَلَى (٨) الْبِدْعِ الَّتِي أَحَدَثَهَا مَنْ أَحَدَثَهَا مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ، \* وَنَسَبُوهَا إِلَى  
الْمِلَّةِ. \_\_\_\_\_ (١) مَا بَيْنَ النَّجْمَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م) فَقَطْ. (٢) عِبَارَةٌ " وَدَوَامُ الْفَاعِلِيَّةِ ": سَاقِطَةٌ مِنْ  
(ب) فَقَطْ. (٣) ن، م: الْعَامَّةُ وَدَوَامُ. (٤) ن، م: تَنْفِيهِ. (٥) الْقَوْلُ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) . (٦) ن، م: كِلَا؛ أ:  
كَلَامُ. (٧) ن، م: الْمُتَرَجِّمَةُ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. (٨) عَلَى: سَاقِطَةٌ مِنْ (أ) ، (ب) . " (٢)

٨٠- "الْجَوَابُ الرَّابِعُ: أَنَّ الْأَشْعَرِيَّةَ تَقُولُ (١): إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ بِحَضْرَتِنَا مَا لَا نَرَاهُ وَلَا نَسْمَعُهُ  
مِنْ الْأَجْسَامِ وَالْأَصْوَاتِ، وَأَنْ يُرِينَا مَا بَعْدَ مِنَّا، لَا يَقُولُونَ: إِنَّ هَذَا وَاقِعٌ، بَلِ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَيْهِ وَلَيْسَ  
كُلُّ مَا كَانَ قَادِرًا عَلَيْهِ يَشْكُونُ فِي وُقُوعِهِ، بَلِ يَعْلَمُونَ أَنَّ هَذَا لَيْسَ وَاقِعًا (٢) الْآنَ، وَتَحْوِيلُ الْوُقُوعِ غَيْرُ الشَّكِّ  
فِي الْوُقُوعِ. وَعِبَارَةٌ هَذَا النَّاقِلِ تَقْتَضِي أَنَّهُمْ يُجَوِّزُونَ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْآنَ مَوْجُودًا وَنَحْنُ لَا نَرَاهُ، وَهَذَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ،  
وَلَكِنَّ هَذَا قِيلَ لَهُمْ بِطَرِيقِ الْإِلْزَامِ. قِيلَ [هُمْ] (٣): إِذَا جَوَّزْتُمُ الرُّؤْيَا فِي غَيْرِ جِهَةٍ، فَجَوَّزُوا هَذَا. فَقَالُوا: نَعَمْ جَوَّزُ.  
كَمَا أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: رُؤْيَا اللَّهِ جَائِزَةٌ فِي الدُّنْيَا، أَيُّ: هُوَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُرِينَا نَفْسَهُ، وَهُمْ يَعْلَمُونَ مَعَ هَذَا أَنَّ أَحَدًا

(١) منهاج السنة النبوية ٢٤٢/١

(٢) منهاج السنة النبوية ٣٥٥/١

مِنَ النَّاسِ لَا يَرَى اللَّهَ فِي الدُّنْيَا إِلَّا مَا تُنَوِّعُ فِيهِ مِنْ رُؤْيَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رَبِّهِ، وَمَنْ شَكَّ مِنْهُمْ فِي وَقُوعِ الرُّؤْيَى فِي الدُّنْيَا فَلَجْهَلُهُ (٤) بِالْأَدِلَّةِ النَّافِيَةِ لِذَلِكَ. وَقَدْ ذَكَرَ الْأَشْعَرِيُّ فِي وَقُوعِ الرُّؤْيَى بِالْأَبْصَارِ فِي الدُّنْيَا لِعَبْرِ النَّبِيِّ - صَلَّى تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَوْلَيْنِ؛ لَكِنَّ الَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ قَاطِبَةً (٥) أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ بِعَيْنَيْهِ (٦) فِي الدُّنْيَا. وَقَدْ ذَكَرَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٧) وَعَبِيرُهُ اتِّفَاقَ السَّلَفِ عَلَى هَذَا. (١) ن، م: يَقُولُونَ. (٢) أ، ب: لَيْسَ بِوَاقِعٍ. (٣) هُتَم: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن)، (م). (٤) أ، ب: فَلَجْهَلُهُمْ. (٥) قَاطِبَةً: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن)، (م). (٦) بِعَيْنَيْهِ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن)، (م). (٧) ن، م: وَذَكَرَ أَحْمَدُ. (١)

٨١- "اعْتَقَدَ اعْتِقَادَهُمْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَإِنْ تَرَكَ الْوَاجِبَاتِ وَفَعَلَ الْمُحَرَّمَاتِ، فَلَيْسَ هَذَا قَوْلُ الْإِمَامِيَّةِ، وَلَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ". وَإِنْ كَانَ (١) حُبُّ عَلِيٍّ حَسَنَةً لَا يَضُرُّ مَعَهَا سَيِّئَةٌ، فَلَا (٢) يَضُرُّهُ تَرْكُ الصَّلَوَاتِ، وَلَا الْفُجُورُ بِالْمَعْلُومَاتِ (٣) وَلَا نَيْلُ أَعْرَاضِهِ بِسَفْكِ دِمَاءِ (٤) بَنِي هَاشِمٍ إِذَا كَانَ يُحِبُّ عَلِيًّا. فَإِنْ قَالُوا: الْمَحَبَّةُ الصَّادِقَةُ تَسْتَلِزُّ الْمُؤَافَقَةَ، عَادَ الْأَمْرُ إِلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ آدَاءِ الْوَاجِبَاتِ وَتَرْكِ الْمُحَرَّمَاتِ. وَإِنْ أَرَادَ بِذَلِكَ أَنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ كُلَّ مَنْ اعْتَقَدَ الْإِعْتِقَادَ الصَّحِيحَ وَأَدَّى الْوَاجِبَاتِ وَتَرَكَ الْمُحَرَّمَاتِ يَدْخُلُ (٥) الْجَنَّةَ، فَهَذَا اعْتِقَادُ أَهْلِ السُّنَّةِ؛ فَإِنَّهُمْ يَجْزِمُونَ (٦) بِالنَّجَاةِ لِكُلِّ مَنْ اتَّقَى اللَّهَ، كَمَا نَطَقَ بِهِ الْقُرْآنُ. وَإِنَّمَا يَتَوَقَّفُونَ فِي الشَّخْصِ الْمُعَيَّنِ (٧) لِعَدَمِ الْعِلْمِ (٨) بِدُخُولِهِ فِي الْمُتَّقِينَ، فَإِنَّهُ إِذَا عُلِمَ (٩) أَنَّهُ مَاتَ عَلَى التَّقْوَى عُلِمَ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ. وَلِهَذَا يَشْهَدُونَ بِالْجَنَّةِ لِمَنْ شَهِدَ لَهُ الرَّسُولُ [صَلَّى] (١) ب فَقَطْ: وَإِنْ أَرَادَ أَنَّ (٢) فَلَا: كَذَا فِي (أ)، (ب)، (و)، وَفِي سَائِرِ النُّسخ: وَلَا. (٣) أ، و: بِالْمَعْلُومَاتِ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. (٤) أ: وَلَا نَيْلُ أَعْرَاضِهِمْ بِسَفْكِ دَمٍ، ب: وَلَا نَيْلُ أَعْرَاضِهِمْ بِسَفْكِ دَمٍ. (٥) أ، ب: دَخَلَ. (٦) أ، ب: جَزَمُوا. (٧) أ، ب: وَإِنَّمَا تَوَقَّفُوا فِي شَخْصٍ مُعَيَّنٍ. (٨) ن، م: النَّظَرُ. (٩) أ، ب: فَإِذَا عُلِمَ. (٢)

٨٢- "يُشَاوِرَانِهِ كَمَا يُشَاوِرَانِ أَمَثَالَهُ، فَكَانَ عُمَرُ يُشَاوِرُ فِي الْأُمُورِ لِعُثْمَانَ وَعَلِيٍّ، وَطَلْحَةَ وَالزُّبَيْرَ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَابْنُ مَسْعُودٍ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَأَبِي مُوسَى وَلَعَبْرَهُمْ، حَتَّى كَانَ يَدْخُلُ ابْنُ عَبَّاسٍ مَعَهُمْ، مَعَ صِغَرِ سِنِّهِ.

وَهَذَا مِمَّا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَدَحَهُمْ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾ [سُورَةُ الشُّورَى: ٣٨]. وَلِهَذَا كَانَ رَأْيُ عُمَرَ وَحُكْمُهُ وَسِيَاسَتُهُ مِنْ أَسَدِ الْأُمُورِ، فَمَا رَأَيْ بَعْدَهُ مِثْلُهُ [قَطُ] (١)، وَلَا ظَهَرَ الْإِسْلَامُ وَانْتَشَرَ وَعَزَّ كَظْهُورِهِ وَانْتِشَارِهِ وَعِزُّهُ فِي زَمَانِهِ. وَهُوَ الَّذِي كَسَرَ كِسْرَى، وَقَصَرَ قَيْصَرَ وَالرُّومَ وَالْفُرْسَ، وَكَانَ أَمِيرُهُ الْكَبِيرُ عَلَى الْجَيْشِ الشَّامِيِّ أَبَا عُبَيْدَةَ، وَعَلَى الْجَيْشِ الْعِرَاقِيِّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ، وَلَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ - بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ - مِثْلُ خُلَفَائِهِ وَتَوَابِهِ، وَعُمَلَالِهِ وَجُنْدِهِ، وَأَهْلِ شِوْرَاهُ.

(١) منهاج السنة النبوية ٣/٣٤٩

(٢) منهاج السنة النبوية ٣/٤٩٦



وَقَوْلُهُ: " أَنَا أَعْلَمُ بِطُرُقِ السَّمَاءِ مِنْ طُرُقِ الْأَرْضِ " .

كَلَامٌ بَاطِلٌ لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ، وَلَمْ يَصْعَدْ أَحَدٌ بِبِدْنِهِ إِلَى السَّمَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَقَدْ تَكَلَّمَ النَّاسُ فِي مِعْرَاجِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - هَلْ هُوَ بِبِدْنِهِ أَوْ بِرُوحِهِ؟ وَإِنْ كَانَ الْأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّهُ بِبِدْنِهِ، فَلَمْ يُنَازِعِ السَّلَفُ فِي غَيْرِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ لَمْ يَعْرُجْ بِبِدْنِهِ. وَمَنْ اعْتَقَدَ هَذَا مِنَ الْعُلَاةِ فِي أَحَدٍ مِنَ الْمَشَايخِ وَأَهْلِ الْبَيْتِ فَهُوَ مِنَ الضُّلَّالِ، مِنْ جِنْسِ مَنْ اعْتَقَدَ مِنَ الْعُلَاةِ فِي أَحَدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ النُّبُوَّةَ، أَوْ مَا هُوَ أَفْضَلُ مِنَ النُّبُوَّةِ، أَوْ الْإِلَهِيَّةِ.

(١) قَطُّ: زِيَادَةٌ فِي (م) .". (١)

١- "أما أن يجعل انقياء الأين عنه دليلاً فهذا لا يقوله عاقل ومن نفى الأين قال لأن الأين سؤال عن المكان يقول والله ليس في المكان لأن المكان لا يكون إلا للجسم والله ليس بجسم لأن الجسم لا يكون إلا محدثاً مُكِنَّا فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ هَذِهِ الْمُقَدِّمَاتِ أَوْ مَا يُنَاسِبُهَا ثُمَّ الْمُثَبَّتِ لَمَّا جَاءَتْ بِهِ السَّنَةُ يَرِدُ عَلَيْهِ بِمَنْعِ بَعْضِ هَذِهِ الْمُقَدِّمَاتِ وَالتَّفْصِيلِ فِيهَا أَوْ بَعْضِهَا وَبَيَانِ الْحَقِّ فِي ذَلِكَ مِنَ الْبَاطِلِ مِثْلَ أَنْ يُقَالَ الْمَكَانُ يُرَادُ بِهِ مَا يُحِيطُ بِالشَّيْءِ وَاللَّهُ لَا يُحِيطُ بِهِ مَخْلُوقٌ أَوْ يُرَادُ بِهِ مَا يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ الْمُمْكِنُ وَاللَّهُ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى شَيْءٍ وَقَدْ يُرَادُ بِالْمَكَانِ مَا يَكُونُ الشَّيْءُ فَوْقَهُ وَاللَّهُ فَوْقَ عَرْشِهِ فَوْقَ سَمَاوَاتِهِ فَلَا يَسْلَمُ نَفْيُ الْمَكَانِ عَنْهُ بِهَذَا التَّفْسِيرِ وَنَقُولُ قَدْ وَرَدَتْ الْأَثَارُ الثَّابِتَةُ بِإِثْبَاتِ لَفْظِ الْمَكَانِ فَلَا يَصِحُّ نَفْيُهُ مُطْلَقاً وَكَذَلِكَ نَقُولُ فِي سَائِرِ الْمُقَدِّمَاتِ فَظَهَرَ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ لَا تَصِحُّ دَلَالَتُهُ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِهِ نَفْيُ الْإِتِّحَادِ وَالْحُلُولِ فَيَكُونُ الْمَعْنَى لَوْ آوَاهُ بطن مَرِيَمَ أَوْ جَسَدَ وَاحِدٍ مِنَ الْبَشَرِ كَمَا قَدْ يَقُولُ بَعْضُ ذَلِكَ بَعْضُ الْحُلُولِيَّةِ لَكَانَ الْأَيْنُ يُلْزَمُهُ كَمَا يُلْزَمُ مَحَلَّهُ فَفَرَّقَ بَيْنَ أَحَدِهِمَا وَالْآخَرَ فِي جَعْلِهِ هَذَا خَالِفاً وَهَذَا مَخْلُوقاً وَأَمَّا نَفْسُ الْمَعْنَى الْمَقْصُودُ بِنَفْيِ أَيَّوَاءِ الْمَحَلِّ عَنْهُ فَإِنَّهُ صَحِيحٌ إِذَا قُصِدَ بِهِ أَنَّهُ لَا فَوْقَهُ شَيْءٌ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ فَتَحِيطُ بِهِ أَوْ يَكُونُ الرَّبُّ مُفْتَقِراً إِلَيْهِ". (٢)

٢- "قلت هذا كلام حسن مُتَّفَقٌ عَلَى صِحَّةِ مَعْنَاهُ بَيْنَ أئِمَّةِ الْهُدَى وَكَانُوا يَقُولُونَ مِثْلَ هَذَا الْكَلَامِ رداً عَلَى مَنْ يَقُولُ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ إِنَّ الْحَقَّ بِذَاتِهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ وَيُمْكِنُ أَنْ يَقُولَ فَوْقَ الْعَرْشِ وَقَدْ وَقَعَ فِي ذَلِكَ طَائِفَةٌ مِنَ الْمُتَصَوِّفَةِ حَتَّى جَعَلُوهُ عَيْنَ الْمَوْجُودَاتِ وَنَفْسَ الْمَصْنُوعَاتِ كَمَا يَقُولُهُ أَهْلُ الْإِتِّحَادِ الْعَامِقَالِ الْقَشِيرِيِّ وَسُئِلَ دُو النَّوْنُ الْمَصْرِيُّ عَنْ قَوْلِهِ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى [سُورَةُ طه ٥] فَقَالَ اثْبَتْ ذَاتَهُ وَنَفَى مَكَانَهُ فَهُوَ مَوْجُودٌ [بِذَاتِهِ وَالْأَشْيَاءُ مَوْجُودَةٌ] بِحَكْمِهِ كَمَا شَاءَ قُلْتُ هَذَا الْكَلَامَ لَمْ يَذْكُرْ لَهُ إِسْنَاداً عَنْ ذِي النَّوْنِ وَفِي هَذِهِ الْكُتُبِ مِنَ الْحِكَايَاتِ الْمُسَنَدَةِ شَيْءٌ كَثِيرٌ لَا أَصْلَ لَهُ فَكَيْفَ بِهَذِهِ الْمَنْقُطَةِ الْمُسَيِّئَةِ الَّتِي تَتَضَمَّنُ أَنْ يَنْقُلَ عَنِ الْمَشَايخِ كَلَامَ لَا

(١) منهاج السنة النبوية ٥٨/٨

(٢) الاستقامة ١٢٧/١

**يقوله عاقل** فَإِنَّ هَذَا الْكَلَامَ لَيْسَ فِيهِ مُنَاسَبَةٌ لِلْآيَةِ بَلْ هُوَ مُنَاقِضٌ لَهَا فَإِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ لَمْ تَتَضَمَّنْ إِثْبَاتَ ذَاتِهِ وَنَفْيَ مَكَانِهِ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ فَكَيْفَ تَفْسِّرُ بِذَلِكَ أَمَّا قَوْلُهُ هُوَ مَوْجُودٌ بِذَاتِهِ وَالْأَشْيَاءُ مَوْجُودَةٌ بِحَكْمِهِ فَهُوَ حَقٌّ لَكِنْ لَيْسَ هَذَا مَعْنَى الْآيَةِ". (١)

٣- "وَأَمَّا الْوَجْهِ الثَّانِي فَقَوْلُ الْقَائِلِ عَنِ الصَّوْتِ الْحَسَنِ مَخَاطِبَاتٍ وَإِشَارَاتٍ أَوْدَعَهَا اللَّهُ كُلَّ طَيْبٍ وَطَيِّبَةٍ لَا يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِهِ أَنَّ كُلَّ صَوْتٍ طَيْبٍ كَائِنًا مَا كَانَ بِأَنَّ اللَّهَ أَوْدَعَهَا مَخَاطِبَاتٍ يُخَاطَبُ بِهَا عِبَادُهُ فَإِنَّ هَذَا الْقَوْلَ كَفَرٌ صَرِيحٌ إِذْ ذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ أَنَّ تَكُونَ الْأَصْوَاتُ الطَّيِّبَةُ الَّتِي يَسْتَعْمِلُهَا الْمُشْرِكُونَ وَأَهْلُ الْكِتَابِ فِي الْإِسْتِعَانَةِ بِهَا عَلَى كُفْرِهِمْ قَدْ خَاطَبَ بِهَا اللَّهُ عِبَادَهُ وَأَنَّ تَكُونَ الْأَصْوَاتُ الطَّيِّبَةُ الَّتِي يَسْتَفِزُّ بِهَا الشَّيْطَانُ لِبَنِي آدَمَ كَمَا قَالَ تَعَالَى ﴿وَأَسْتَفِزُّ مِنْ أَسْتَطَعْتُ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِمْ بِخِيلِكَ وَرَجُلِكَ﴾ [سُورَةُ الْإِسْرَاءِ ٦٤] أَنَّ تَكُونَ هَذِهِ الْأَصْوَاتُ الشَّيْطَانِيَّةُ إِذَا كَانَتْ طَيِّبَةً قَدْ أَوْدَعَهَا مَخَاطِبَاتٍ يُخَاطَبُ بِهَا عِبَادُهُ وَأَنَّ تَكُونَ أَصْوَاتُ الْمَلَائِكَةِ قَدْ أَوْدَعَهَا اللَّهُ مَخَاطِبَاتٍ يُخَاطَبُ بِهَا عِبَادُهُ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ هَذَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ فَضْلاً عَنْ أَنْ يَقُولَهُ مُسْلِمٌ ثُمَّ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَلَمْ يَلَمْ يَسْتَمِعِ الْأَنْبِيَاءُ وَالصَّادِقُونَ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ إِلَى كُلِّ صَوْتٍ وَصَوْتٍ وَيَأْمُرُوا أَتْبَاعَهُمْ بِذَلِكَ لَمَا فِي ذَلِكَ مِنْ اسْتِمَاعِ مَخَاطِبَاتِ الْحَقِّ إِذْ قَدْ عَلِمَ أَنَّ اسْتِمَاعَ مَخَاطِبَاتِ الْحَقِّ مِنْ أَفْضَلِ الْقُرْبَاتِ فَقَدْ ظَهَرَ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ غُمُومُهُ وَإِطْلَاقُهُ حَقًّا يَتَقَيُّ أَنْ يُقَالَ هَذَا خَاصٌّ وَمَقِيدٌ فِي الصَّوْتِ الْحَسَنِ إِذَا اسْتَعْمَلَ عَلَى الْوَجْهِ الْحَسَنِ فَهَذَا حَقٌّ مِثْلُ أَنْ يَزِينَ بِهِ كَلَامُ اللَّهِ كَمَا كَانَ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ يَفْعَلُ وَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَرْتُ بِكَ الْبَارِحَةَ". (٢)

٤- "ومعلوم أن إثبات التشبيه بهذا التفسير مما لا يقوله عاقل يتصور ما يقول، فإنه يعلم بضرورة العقل امتناعه، ولا يلزم من نفي هذا نفي التشابه من بعض الوجوه، كما في الأسماء والصفات المتواطئة. ولكن من الناس من يجعل التشبيه مفسراً بمعنى من المعاني، ثم إن كل من أثبت ذلك المعنى قالوا: إنه مشبه. ومنازعهم يقول: ذلك المعنى ليس هو من التشبيه. [من شبه المعتزلة أن إثبات الصفات يستلزم تعدد القديم] وقد يفرق بين لفظ «التشبيه» و «التمثيل»، وذلك أن المعتزلة ونحوهم من نفاة الصفات يقولون: كل من أثبت لله صفة قديمة فهو مشبه مُمَثِّلٌ، فمن قال: إن الله علما قديماً، أو قدرة قديمة، كان عندهم مشبهًا ممثلاً، لأن «القديم» عند جمهورهم هو أحص وصف الإله، فمن أثبت لله صفة قديمة فقد أثبت له مثلاً قديماً، ويسمونه ممثلاً بهذا الاعتبار". (٣)

٥- "[فصل: بَيَانُ مَعْنَى الرُّوحِ فِي قَوْلِهِ وَكَانَ رُوحُ اللَّهِ تَرَفُّ عَلَى الْمَاءِ] قَالُوا: وَعَلَى لِسَانِهِ أَيْضًا قَائِلًا: (وَكَانَ رُوحُ اللَّهِ تَرَفُّ عَلَى الْمَاءِ). فَيُقَالُ هَذَا فِي السَّفَرِ الْأَوَّلِ " سَفَرِ الْحَلِيقَةِ " فِي أَوَّلِهِ، لَمَّا ذَكَرَ أَنَّهُ فِي الْبَدْءِ

(١) الاستقامة ١/ ١٨٨

(٢) الاستقامة ١/ ٣٨٧

(٣) التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع ص/ ١١٧



خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَأَنَّهُ كَانَتْ الْأَرْضُ مَعْمُورَةً بِالْمَاءِ، وَكَانَتْ رُوحُ اللَّهِ تَرِفُ عَلَى الْمَاءِ، أَخْبَرَ أَنَّهُ كَانَ الْمَاءُ فَوْقَ التُّرَابِ وَالْهَوَاءِ فَوْقَ الْمَاءِ، وَرُوحُ اللَّهِ هِيَ الرِّيحُ الَّتِي كَانَتْ فَوْقَ الْمَاءِ. هَذَا تَفْسِيرُ جَمِيعِ الْأُمَمِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْيَهُودِ وَعُقَلَاءِ النَّصَارَى، وَلَفْظُ الْكَلِمَةِ بِالْعِبَرِيَّةِ "رُوح" بِضَمِّ الرَّاءِ وَتَشْدِيدِ الْوَاوِ، وَهِيَ الرُّوحُ، وَالرِّيحُ تُسَمَّى رُوحًا، وَجَمْعُهَا أَرْوَاحٌ، وَلَمْ يُرَدْ بِذَلِكَ أَنَّ حَيَاةَ اللَّهِ كَانَتْ تَرِفُ عَلَى الْمَاءِ. فَإِنَّ هَذَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ، فَإِنَّ حَيَاةَ اللَّهِ صِفَةٌ قَائِمَةٌ بِهِ لَا تُفَارِقُهُ وَلَا تَقُومُ بِغَيْرِهِ فَيَمْتَنِعُ أَنْ تَقُومَ بِمَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ فَضْلًا عَنْ أَنْ تَرِفَ عَلَى الْمَاءِ وَالَّذِي يَرِفُ عَلَى الْمَاءِ، جِسْمٌ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ، وَهَذَا إِخْبَارٌ عَنِ الرِّيحِ الَّتِي كَانَتْ تَتَحَرَّكُ فَوْقَ الْمَاءِ. وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «لَا تَسْبُوا الرِّيحَ». (١)

٦- "نَقَصِدُ خِطَابَ أَصْحَابِ تِلْكَ الصُّورِ نَسْتَشْفَعُ بِهِمْ. وَهَذَا مِمَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَى أَلْسِنِ جَمِيعِ النَّبِيِّينَ، وَلَمْ يَشْرَعْ لِأَحَدٍ أَنْ يَدْعُو الْمَلَائِكَةَ، وَلَا الْأَنْبِيَاءَ وَلَا الصَّالِحِينَ الْأَمْوَاتَ، فَكَيْفَ بِالصُّورِ الْمُمْتَلَةِ لَهُمْ، كَمَا قَدْ بُسِطَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ. وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّهُ كَثِيرٌ مَا يُوجَدُ فِي كَلَامِ النَّاسِ الْأَنْبِيَاءَ وَغَيْرِهِمْ مِنْ ذِكْرِ ظُهُورِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَالْمُرَادُ بِهِ ظُهُورُهُ فِي قُلُوبِ عِبَادِهِ بِالْمَعْرِفَةِ وَالْمَحَبَّةِ وَالذِّكْرِ. وَلِهَذَا لَمَّا كَانَ يُقْصَدُ بِذِكْرِ اسْمِهِ ذِكْرُ الْمُسَمَّى صَارَ يَقُولُ - مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْإِسْمَ هُوَ الْمُسَمَّى -: إِنَّ الْمُرَادَ الْمَقْصُودَ مِنَ الْإِسْمِ هُوَ الْمُسَمَّى، لَا أَنَّ نَفْسَ اللَّفْظِ هُوَ الْمُسَمَّى، فَإِنَّ هَذَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ، وَتَنْزِيهِ الْإِسْمِ وَتَسْبِيحُهُ تَنْزِيهِ لِلْمُسَمَّى وَتَسْبِيحٌ لَهُ. كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]، وَقَالَ: ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ [الواقعة: ٧٤].". (٢)

٧- "فَهَذِهِ النُّسخُ الْيَوْمَ الْعَرَبِيَّةُ الْمَوْجُودَةُ بِأَيْدِي النَّاسِ هِيَ مِمَّا عَرَّبَ مِمَّا بِأَيْدِيهِمْ، وَحِينَئِذٍ فَلَا تُعْرَفُ صِحَّتُهَا إِنْ لَمْ تُعْرَفْ صِحَّةُ التَّرْجَمَةِ، وَيَتَبَيَّنُ نَقْلُ تِلْكَ عَنِ الْمَسِيحِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَهَكَذَا الْقَوْلُ فِي سَائِرِ الْأَلْسِنِ. الْوَجْهُ الرَّابِعُ: أَنَّ التَّوْرَةَ وَالنَّبُوءَاتِ الَّتِي نُقِلَتْ مِنْ نُسَخِ الْيَهُودِ وَالْأَنْجِيلِ هِيَ أَرْبَعَةٌ كُتِبَ بَعْدَ الْمَسِيحِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، اثْنَانِ مِنْ كَتَبَهَا لَمْ يَرِ الْمَسِيحُ، وَهُمَا لُوقَا، وَمَرْفُسُ، وَاثْنَانِ رَأْيَاهُ، وَهُمَا يُوحَنَّا، وَمَتَّى. وَالنُّسخُ إِذَا كَثُرَتْ عَنِ الْأَرْبَعَةِ، وَمَا يَنْقُلُهُ الْأَرْبَعَةُ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُتَوَاتِرًا مَعْلُومًا، وَإِذَا كَثُرَتْ الْأَلْسِنُ هَا فَمِنْ بَعْدِ الْأَرْبَعَةِ، لَا أَنَّ الَّذِينَ سَمِعُوهَا مِنَ الْمَسِيحِ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَكَلَّمُوا بِاثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ لِسَانًا، فَإِنَّ هَذَا لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ، وَلَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ، إِذِ الْخَوَارِثُونَ كَانُوا اثْنَيْ عَشَرَ لَمْ يَكُونُوا اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ، فَإِذَا قِيلَ: إِنَّهُ نَقَلَهَا اثْنَانِ". (٣)

٨- "كَلَامُ اللَّهِ كُلُّهُ، أَمْ هِيَ بَعْضُ كَلَامِ اللَّهِ، أَمْ هِيَ الْمَعْنَى الْقَائِمُ بِالذَّاتِ الْقَدِيمِ الْأَزَلِيِّ، الَّذِي يُبَيِّنُهُ ابْنُ كِلَابٍ، أَمْ حُرُوفٌ وَأَصْوَاتٌ قَدِيمَةٌ أَرْلِيَّةٌ كَمَا يَقُولُهُ بَعْضُ النَّاسِ، أَمْ هِيَ الذَّاتُ الْمُتَكَلِّمَةُ؟. فَإِنَّ كَانَتْ هِيَ الذَّاتُ الْمُتَكَلِّمَةُ، فَهِيَ الْأَبُ وَالرَّبُّ، وَتَكُونُ هِيَ الْمَوْصُوفَةُ بِالْحَيَاةِ، فَلَا يَكُونُ هُنَاكَ كَلَامٌ مَوْلُودٌ، وَلَا كَلِمَةٌ أَرْسَلَتْ،

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٢٤١/٣

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٤٠٠/٣

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٤١٨/٣

وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا ذَكَرْتُمْ، وَهَذَا خِلَافُ قَوْلِهِمْ كُلِّهِمْ، فَإِنَّ الْكَلِمَةَ الْمُتَّحِدَةَ بِالْمَسِيحِ لَيْسَتْ هِيَ الْأَبُ عِنْدَهُمْ. وَإِنْ قَالُوا: بَلْ هِيَ كَلَامُ اللَّهِ كُلُّهُ. قِيلَ لَهُمْ: فَيَكُونُ الْمَسِيحُ هُوَ التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ وَالْقُرْآنُ وَسَائِرُ كَلَامِ اللَّهِ، وَهَذَا لَا يَقُولُونَهُ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ وَلَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ. وَإِنْ قَالُوا: إِنَّهَا هِيَ الْمَعْنَى الْوَاحِدُ الْقَدِيمُ الْأَرْثِيُّ، أَوْ الْحُرُوفُ وَالْأَصْوَاتُ الْقَدِيمَةُ الْأَرْثِيَّةُ. قِيلَ لَهُمْ: هَذَانِ الْقَوْلَانِ، وَإِنْ كَانَا بَاطِلَيْنِ، فَإِنْ قُلْتُمْ بِحِمَا لَزِمَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْمَسِيحُ هُوَ كَلَامُ اللَّهِ كُلُّهُ، فَإِنَّ هَذَيْنِ - عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِحِمَا - هُمَا جَمِيعُ كَلَامِ اللَّهِ. وَالتَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ وَسَائِرُ كَلَامِ اللَّهِ، عِبَارَةٌ عَنْ ذَلِكَ الْمَعْنَى الْقَائِمِ بِذَاتِ اللَّهِ، وَهُوَ الْحُرُوفُ وَالْأَصْوَاتُ الْقَدِيمَةُ الْقَائِمَةُ بِالذَّاتِ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِهَذَيْنِ. (١)

٩- "التَّاسِعُ: أَنَّهُ لَا رَيْبَ أَنَّ كَلَامَ الْمُتَكَلِّمِ يُقَالُ: إِنَّهُ قَائِمٌ بِهِ. وَيُقَالُ - مَعَ ذَلِكَ -: إِنَّهُ مَكْتُوبٌ فِي الْقُرْطَاسِ، وَيُقَالُ: هَذَا هُوَ كَلَامُ فُلَانٍ بِعَيْنِهِ، وَهَذَا هُوَ ذَاكَ، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنَ الْعِبَارَاتِ الَّتِي تُبَيِّنُ أَنَّ هَذَا الْمَكْتُوبَ فِي الْقُرْطَاسِ هُوَ هَذَا الْكَلَامُ الَّذِي تَكَلَّمَ بِهِ الْمُتَكَلِّمُ بِعَيْنِهِ، لَمْ يَرِدْ فِيهِ وَلَمْ يَنْقُصْ، لَمْ يُكْتَبْ كَلَامٌ غَيْرُهُ. وَلَا يُرِيدُونَ بِذَلِكَ أَنَّ نَفْسَ الْحُطِّ نَفْسُ الصَّوْتِ، أَوْ نَفْسُ الْمَعْنَى، فَإِنَّ هَذَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ. فَإِنْ قِيلَ: فَفِي الْمُسْلِمِينَ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ كَلَامَ اللَّهِ الْقَدِيمَ الْأَرْثِيَّ، أَوْ كَلَامَ اللَّهِ الَّذِي لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ، هُوَ حَالٌ فِي الصُّدُورِ وَالْمَصَاحِفِ مِنْ غَيْرِ مُفَارَقَةٍ. وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ يُسْمَعُ مِنَ الْإِنْسَانِ الصَّوْتُ الْقَدِيمُ، أَوْ الصَّوْتُ الَّذِي لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْحَرْفَ الْقَدِيمَ أَوْ الَّذِي لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ، هُوَ فِي الْقُرْطَاسِ، وَحُكِّيَ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ يَقُولُ ذَلِكَ فِي الْمِدَادِ. وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْقَدِيمَ حَلَّ فِي الْمُصْحَفِ وَنَحْوُ ذَلِكَ. فَتَقُولُ النَّصَارَى: نَحْنُ مِثْلُ هَؤُلَاءِ. قِيلَ: الْجَوَابُ مِنْ وَجْهِهِ. أَحَدُهَا: أَنَّ الْمَقْصُودَ بَيَانُ الْحَقِّ الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ بِهِ رَسُولَهُ، وَأَنْزَلَ. (٢)

١٠- "وَلَوْ قُدِّرَ أَنَّ مَا ذَكَرْتُمُوهُ أَنْتُمْ أَوْ غَيْرُكُمْ، فَهَمْتُمُوهُ مِنْ كَلَامِ الْأَنْبِيَاءِ لَيْسَ مُحَالًا لِصَرِيحِ الْعَقْلِ، لَمْ تَجْزَمْ بِأَنَّ قَائِلَ ذَلِكَ يَتَصَوَّرُ مَا قَالَ، بَلْ قَدْ يَكُونُ فَهْمٌ مِنْ كَلَامِهِمْ مَا لَمْ يُرِيدُوهُ. فَكَيْفَ إِذَا كَانَ هُوَ نَفْسُهُ لَمْ يَتَصَوَّرْ مَا قَالَ؟ بَلْ هُمْ مُعْتَرِفُونَ بِأَنَّهُ غَيْرُ مَعْقُولٍ لَهُ، وَهُوَ لَا يَفْهَمُهُ، فَكَيْفَ إِذَا كَانَ الَّذِي قَالَهُ مَعْلُومَ الْفَسَادِ بِصَرِيحِ الْعَقْلِ؟ فَهَذِهِ ثَلَاثُ مُقَدِّمَاتٍ لَوْ فَهَمَهُ، ثُمَّ قَالَ: إِنِّي فَهَمْتُ كَلَامَهُ، لَمْ يَكُنْ فَهْمُهُ حُجَّةً. فَكَيْفَ إِذَا قَالَ: إِنِّي لَمْ أَفْهَمْهُ، وَإِنَّ هَذَا فَوْقَ طَوْرِ الْعَقْلِ؟ وَلَوْ قَالَ هَذَا لَمْ يَكُنْ قَوْلُهُ حُجَّةً، وَلَمْ يَحِبْ تَصَدِيقُهُ مِنْ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ عَنَوْا بِكَلَامِهِمُ الْمَعْنَى الَّذِي اعْتَرَفَ أَنَّهُ فَوْقَ طَوْرِ الْعَقْلِ، فَكَيْفَ إِذَا عُرِفَ أَنَّ ذَلِكَ الْمَعْنَى بَاطِلٌ يَمْتَنِعُ أَنْ يَقُولَهُ عَاقِلٌ لَا نَبِيٍّ وَلَا غَيْرَ نَبِيٍّ؟" (٣)

١١- "فليس هذا مورد كلامنا وإن أريد أن المفتقر إلى ما يدخل في نفسه ممكن بنفسه كان هذا ممنوعا بل كان معلوم الفساد بالضرورة فإن افتقاره إلى ما يدخل في نفسه ليس بأعظم من افتقاره إلى نفسه وإذا كان هو

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٤/ ٢٧٣

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٤/ ٣٣٢

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٤/ ٤٠٢

موجود بنفسه بمعنى أنه لا يفتقر إلى مباين له لم يلزم من هذا ألا تفتقر نفسه إلى نفسه فكذلك لا يلزم ألا تفتقر إلى ما يدخل في مسمى نفسه وإذا قيل هو مفتقر إلى نفسه فله معينان أحدهما أنه مفتقر إلى أن يفعل نفسه ونحو ذلك فهذا ممتنع لذاته فإن الشيء لا يكون فاعلا لنفسه والعلم بذلك ضروري وإن أريد بذلك أن نفسه لا تكون إلا بنفسه ولا تستغني عن نفسه ويمتنع وجود نفسه بدون نفسه فهذا صحيح لا بد منه وإذا قيل هو مفتقر إلى ما يدخل في نفسه سواء سمي صفة أو جزءا أو غير ذلك قيل أتريد به أن ذلك الجزء يكون فاعلا له أو ما يشبه هذا فهذا ممتنع باطل ولا يقوله عاقل وإن أردت بذلك أنه لا يكون موجودا إلا بوجود ذلك وأنه يمتنع وجوده بدون ذلك كان ما يقدر في هذا دون ما يقدر في نفسه وإذا كان لا توجد نفسه إلا بنفسه فأن لا يوجد إلا بما يدخل في نفسه بطريق الضرورة وإذا كان ذلك أمرا واجبا لا محذور فيه فهذا بطريق الأولى وإذا كان تقدير استغناء نفسه عن نفسه يوجب عدمه فكذلك تقدير وجوده بدون ما هو داخل في مسمى نفسه مما هو لازم له يوجب عدمه بالحقيقة". (١)

١٢- "حَتَّى دَخَلَ فِي تَمْثِيلِ الْخَالِقِ بِالْمَخْلُوقِ، وَقَدْ بَسَطْنَا الْكَلَامَ فِي هَذَا وَهَذَا، وَذَكَرْنَا كَلَامَ السَّلَفِ وَالْأَئِمَّةِ فِي هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ. وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ هَذَا مُبْنِيٌّ عَلَى مَسْأَلَةِ تَحْسِينِ الْعَقْلِ وَتَفْصِيلِهِ، فَمَنْ قَالَ: الْعَقْلُ يُعْلَمُ بِهِ حُسْنُ الْأَفْعَالِ وَقُبْحُهَا، فَإِنَّهُ يُنَزِّهُ الرَّبَّ عَنْ بَعْضِ الْأَفْعَالِ، وَمَنْ قَالَ: لَا يُعْلَمُ ذَلِكَ إِلَّا بِالسَّمْعِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ جَمِيعُ الْأَفْعَالِ عَلَيْهِ لِعَدَمِ النَّهْيِ فِي حَقِّهِ. قِيلَ لَهُ: لَيْسَ بِنَاءِ هَذِهِ عَلَى تِلْكَ بِإِلَازِمٍ، وَبِتَقْدِيرِ لُزُومِهَا فِي تِلْكَ تَفْصِيلٌ وَتَحْقِيقٌ قَدْ بَسَطْنَاهُ فِي مَوْضِعِهِ، وَذَلِكَ أَنَّا فَرضْنَا أَنَّ نَعْلَمَ بِالْعَقْلِ حُسْنَ بَعْضِ الْأَفْعَالِ وَقُبْحُهَا، لَكِنَّ الْعَقْلَ لَا يَثْبُتُ أَنَّ الْخَالِقَ كَالْمَخْلُوقِ حَتَّى يَكُونَ مَا جَعَلَهُ حَسَنًا لِهَذَا أَوْ قَبِيحًا لَهُ، جَعَلَهُ حَسَنًا لِلْآخِرِ أَوْ قَبِيحًا لَهُ، كَمَا يَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ الْقَدَرِيُّ لِمَا بَيْنَ الرَّبِّ وَالْعَبْدِ مِنَ الْفُرُوقِ الْكَثِيرَةِ، وَإِنْ فَرضْنَا أَنَّ حُسْنَ الْأَفْعَالِ وَقُبْحُهَا لَا يُعْلَمُ إِلَّا بِالشَّرْعِ، فَالشَّرْعُ قَدْ دَلَّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ قَدْ نَزَّهَ نَفْسَهُ عَنْ أَفْعَالٍ وَأَحْكَامٍ لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَهَا، تَارَةً بِخَبَرِهِ مُثْنِيًا عَلَى نَفْسِهِ بِأَنَّهُ لَا يَفْعَلُهَا، وَتَارَةً بِخَبَرِهِ أَنَّهُ حَرَّمَهَا عَلَى نَفْسِهِ، وَهَذَا يُبَيِّنُ الْمَسْأَلَةَ الثَّانِيَةَ. فَنَقُولُ: النَّاسُ هُمْ فِي أَفْعَالِ اللَّهِ بِاعْتِبَارِ مَا يَصْلُحُ مِنْهُ وَيَجُوزُ وَمَا لَا يَجُوزُ مِنْهُ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ: طَرَفَانِ وَوَسْطٌ. فَالطَّرَفُ الْوَاحِدُ: طَرَفُ الْقَدَرِيَّةِ، وَهُمْ الَّذِينَ حَجَرُوا عَلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَ إِلَّا مَا ظَنُّوا بِعَقْلِهِمْ أَنَّهُ الْجَائِزُ لَهُ، حَتَّى وَضَعُوا لَهُ شَرِيعَةَ التَّعْدِيلِ وَالتَّجْوِيزِ، فَأَوْجَبُوا عَلَيْهِ بِعَقْلِهِمْ أُمُورًا كَثِيرَةً، وَحَرَّمُوا عَلَيْهِ بِعَقْلِهِمْ أُمُورًا كَثِيرَةً، لَا يَمَعْنَى أَنَّ الْعَقْلَ أَمْرٌ لَهُ وَنَاهٍ، فَإِنَّ هَذَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ، بَلْ يَمَعْنَى أَنَّ تِلْكَ الْأَفْعَالِ بِمَا عُلِمَ بِالْعَقْلِ وَجُوبُهَا وَتَحْرِيمُهَا، وَلَكِنْ أَدْخَلُوا فِي ذَلِكَ الْمُنْكَرَاتِ مَا بَنَوْهُ عَلَى بَدْعَتِهِمْ فِي التَّكْذِيبِ بِالْقَدَرِ وَتَوَابِعِ ذَلِكَ. وَالطَّرَفُ الثَّانِي: طَرَفُ الْعُلَاةِ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ، وَهُمْ الَّذِينَ قَالُوا: لَا يُنَزِّهُ الرَّبُّ عَنْ فِعْلٍ مِنْ فِعَالٍ، وَلَا نَعْلَمُ وَجْهَ امْتِنَاعِ الْفِعْلِ مِنْهُ إِلَّا مِنْ جِهَةِ خَبَرِهِ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُهُ الْمُطَابِقُ لِعِلْمِهِ بِأَنَّهُ لَا يَفْعَلُهُ، وَهَؤُلَاءِ مَنَعُوا حَقِيقَةَ مَا أُخْبِرَ بِهِ مِنْ أَنَّهُ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ وَحَرَّمَ عَلَى نَفْسِهِ الظُّلْمَ،

قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى -: ﴿وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾  
[الأنعام: ٥٤]. (١)

١٣- "في كثيرٍ من مكَاتِبَاتِ الْمُلُوكِ وَغَيْرِهَا، فَإِذَا جَاءَ كِتَابُ السُّلْطَانِ فَقِيلَ هَذَا الَّذِي فِيهِ كَلَامُ السُّلْطَانِ بِعَيْنِهِ بِلاَ زِيَادَةٍ وَلَا نَقْصٍ، يَعْنِي لَمْ يَزِدْ فِيهِ الْكَاتِبُ وَلَا نَقَصَ، وَكَذَلِكَ مَنْ نَقَلَ كَلَامَ بَعْضِ الْأَيِّمَةِ فِي مَسْأَلَةٍ مِنْ تَصْنِيفِهِ، قِيلَ هَذَا الْكَلَامُ كَلَامُ فُلَانٍ بِعَيْنِهِ، يَعْنِي لَمْ يَزِدْ فِيهِ وَلَمْ يَنْقُصْ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «نَضَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ حَدِيثًا فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَهُ». فَقَوْلُهُ: فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَهُ، لَمْ يَزِدْ أَنْ يُبَلِّغَهُ بِحَرَكَاتِهِ وَأَصْوَاتِهِ الَّتِي سَمِعَهُ بِهَا، وَلَكِنْ أَرَادَ أَنَّهُ يَأْتِي بِالْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِهِ، لَا يَزِيدُ فِيهِ وَلَا يَنْقُصُ، فَيَكُونُ قَدْ بَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَهُ، فَالْمُسْتَمِعُ لَهُ مِنَ الْمُبَلِّغِ يَسْمَعُهُ كَمَا قَالَهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَيَكُونُ قَدْ سَمِعَ كَلَامَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَمَا قَالَهُ. وَذَلِكَ مَعْنَى قَوْلِهِمْ: "وَهَذَا كَلَامُهُ بِعَيْنِهِ". وَهَذَا نَفْسُ كَلَامِهِ؛ لَا يُرِيدُونَ أَنَّ هَذَا هُوَ أَصَوَاتُهُ وَحَرَكَاتُهُ، وَهَذَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ وَلَا يَخْطُرُ بِبَالٍ عَاقِلٍ ابْتِدَاءً، وَلَكِنَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ يُلْجِئُ أَصْحَابَهُ إِلَى الْقَرْمِطَةِ فِي السَّمْعِيَّاتِ وَالسَّفْهِيَّاتِ فِي الْعَقْلِيَّاتِ. وَلَوْ تَرَكَ النَّاسُ عَلَى فِطْرَتِهِمْ لَكَانَتْ صَحِيحَةً سَلِيمَةً، فَإِنَّ مَنْ تَكَلَّمَ بِكَلَامٍ سَمِعَ مِنْهُ وَقِيلَ عَنْهُ أَوْ كَتَبَهُ فِي كِتَابٍ، لَا يَقُولُ الْعَاقِلُ إِنَّ مَا قَامَ بِالْمُتَكَلِّمِ مِنَ الْمَعَانِي الَّتِي فِي قَلْبِهِ وَالْأَلْفَاظِ الْقَائِمَةِ بِلِسَانِهِ، فَارْقَنَتْهُ وَانْتَقَلَتْ إِلَى الْمُسْتَمِعِ وَالْمُبَلِّغِ عَنْهُ، وَلَا فَارِقَتَهُ وَحَلَّتْ فِي الْوَرَقِ، بَلْ وَلَا يَقُولُ إِنَّ نَفْسَ مَا قَامَ مِنَ الْمَعَانِي وَالْأَلْفَاظِ هُوَ نَفْسُ الْمُرَادِ الَّذِي فِي الْوَرَقِ، بَلْ وَلَا يَقُولُ إِنَّ نَفْسَ الْأَفَاطِلِ الَّتِي هِيَ أَصَوَاتُهُ هِيَ أَصَوَاتُ الْمُبَلِّغِ عَنْهُ، فَهَذِهِ الْأُمُورُ كُلُّهَا ظَاهِرَةٌ لَا يَقُولُهَا عَاقِلٌ فِي كَلَامِ الْمَخْلُوقِ إِذَا سَمِعَ وَبَلَّغَ وَتَكَتَّبَ فِي كِتَابٍ، فَكَيْفَ يُقَالُ ذَلِكَ فِي كَلَامِ اللَّهِ الَّذِي سَمِعَ مِنْهُ وَبَلَّغَ عَنْهُ، أَوْ كَتَبَهُ سُبْحَانَهُ كَمَا كَتَبَ فِي التَّوْرَةِ لِمُوسَى، وَكَمَا كَتَبَ الْقُرْآنَ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ، يَكُونُ كَمَا كَتَبَ فِي مَصَاحِفِهِمْ. وَإِذَا كَانَ مِنْ سَمِعَ كَلَامَ مَخْلُوقٍ فَبَلَّغَهُ عَنْهُ بِلَفْظِهِ وَمَعْنَاهُ، بَلْ شِعَرَ مَخْلُوقٍ، كَمَا". (٢)

١٤- "الْمُتَكَلِّمِينَ بِنَفْيِ الْجَهَةِ وَالْحَيِّزِ عَنِ اللَّهِ أَهْمُ يَعْنُونَهَا، فَإِنْ كَانُوا عَنْوَا مَعْنَى آخَرَ كَانَ عَلَيْهِمْ بَيَانُهُ إِذِ اللَّفْظُ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَمْتَحِنَ النَّاسَ بِلَفْظٍ مُجْمَلٍ ابْتِدَاعَهُ هُوَ مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ لِمَعْنَاهُ. الْوَجْهُ الرَّابِعُ: أَهْمُ طَلَبُوا اعْتِقَادَ نَفْيِ الْجَهَةِ وَالْحَيِّزِ عَنِ اللَّهِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْأَمْرَ بِالْإِعْتِقَادِ لِقَوْلٍ مِنَ الْأَقْوَالِ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ تَقْلِيدًا لِلْأَمْرِ، أَوْ لِأَجْلِ الْحُجَّةِ وَالِدَلِيلِ، فَإِنْ كَانُوا أَمَرُوا بِأَنْ يَعْتَقِدَ هَذَا تَقْلِيدًا هُمْ وَلَمْ يَنْ قَالِ ذَلِكَ فَهَذَا بَاطِلٌ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ مِنْهُمْ وَمِنْ غَيْرِهِمْ، وَهُمْ يُسَلِّمُونَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ التَّقْلِيدُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ لِغَيْرِ الرَّسُولِ، لَا سِيَّما وَعِنْدَهُمْ هَذَا الْقَوْلُ لَمْ يُعْلَمْ بِأَدَلَّةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ وَإِنَّمَا عُلِمَ بِالْأَدَلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ، وَالْعَقْلِيَّاتُ لَا يَجِبُ التَّقْلِيدُ فِيهَا بِالْإِجْمَاعِ، وَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ بِهَذَا الْإِعْتِقَادِ لِإِقْيَامِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ، فَهُمْ لَمْ يَذْكُرُوا حُجَّةً لَا مُجْمَلَةً وَلَا مُفَصَّلَةً وَلَا أَحَالُوا عَلَيْهَا، بَلْ هُمْ يَقْرَءُونَ

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٨٣/١

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٢٣/٥

مِنَ الْمُنَاطَرَةِ وَالْمُحَاجَّةِ بِخَطَابٍ أَوْ كِتَابٍ، فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ أَمْرَهُمْ هَذَا الْإِعْتِقَادَ حَرَامٌ بَاطِلٌ عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، وَأَنَّ فِعْلَ ذَلِكَ مِنْ أَفْعَالِ الْأَيْمَةِ الْمُضِلِّينَ، وَأَنَّهُ أَمْرٌ لِلنَّاسِ أَنْ يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا يَعْلَمُونَ. الْوَجْهُ الْخَامِسُ: أَنَّ النَّاسَ تَنَازَعُوا فِي جَوَازِ التَّقْلِيدِ فِي مَسَائِلِ أَصُولِ الدِّينِ، لِمَنْ يَجُوزُ تَقْلِيدُهُ فِي الدِّينِ مِنْ أَيْمَةِ الْمُسْلِمِينَ الْمُتَّبِعِينَ فِيمَا يَقُولُونَهُ لِمَا ثَبَتَ عَنِ الْمُرْسَلِينَ، كَمَا يُقْلَدُ مِثْلُ هَؤُلَاءِ فِي فُرُوعِ الدِّينِ. فَأَمَّا التَّقْلِيدُ فِي الْأُمُورِ الَّتِي يَقُولُونَ أَنَّهَا عَقْلِيَّاتٌ، وَأَنَّهَا مَعْلُومَةٌ بِالْعَقْلِ، يَخْتَلِفُ فِيهَا إِلَى تَأْوِيلِ السَّمْعِ وَأَنَّهَا مِنْ أَصُولِ الدِّينِ، فَمَا نَعْلَمُ أَحَدًا جَوَزَ التَّقْلِيدَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ بَلَّ النَّاسُ فِيهَا قِسْمَانِ مِنْهُمْ مَنْ يُنْكِرُهَا عَلَى أَصْحَابِهَا وَيُبَيِّنُ أَنَّهَا جَهْلِيَّاتٌ لَا عَقْلِيَّاتٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ بَلَّ مَنْ نَظَرَ فِي أُدْلِيَّتِهَا الْعَقْلِيَّةِ عَلِمَ صِحَّتَهَا. فَأَمَّا أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: إِنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ الَّتِي تَنَازَعَتْ فِيهَا الْأُيُومَةُ وَادَّعَى كُلُّ فَرِيقٍ أَنَّ الْحَقَّ مَعَهُمْ إِنِّي أَقْلَدُ مَنْ يَدَّعِي أَنَّ قَوْلَهُ مَعْلُومٌ بِالْعَقْلِ قَبْلَ أَنْ أَعْلَمَ صِحَّةَ مَا يَقُولُهُ بِالْعَقْلِ فَهَذَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ، فَإِنَّ الْعَقْلَ لَا يُرَجِّحُ فِي مَوَارِدِ التَّنَازُعِ قَوْلًا عَلَى قَوْلٍ وَقَائِلًا عَلَى قَائِلٍ إِلَّا بِمُوجِبٍ. أَمَّا مُجَرَّدُ التَّقْلِيدِ لِأَحَدِ الْقَائِلِينَ بِغَيْرِ حُجَّةٍ، فَلَا يُسَوِّغُ فِي عَقْلِ وَلَا دِينٍ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ أَنْ يُسَوِّغُوا لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ هَذَا الْقَوْلَ حَتَّى يَعْلَمَهُ بِأَدْلِيَّتِهِ الْعَقْلِيَّةِ". (١)

١٥- "اتَّصَفَ الْحَقَائِقُ الْمُخْتَلِفَةُ بِوُجُودٍ وَاحِدٍ فَهَذَا لَا يُثْبِتُ مَحَلَّ التَّنَازُعِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذَا إِنَّمَا يُفِيدُ أَنَّ تَكُونَ الْحَقَائِقُ الْمُخْتَلِفَةُ لَهَا صِفَةٌ وَاحِدَةٌ فَتَكُونُ الْحَقَائِقُ الْمُخْتَلِفَةُ مَوْصُوفَةً بِصِفَةٍ وَاحِدَةٍ هِيَ الْحَالُ الَّتِي هِيَ الْوُجُودُ وَذَلِكَ لَا يَسْتَلْزِمُ أَنَّ تَكُونَ الْحَقَائِقُ الْمُخْتَلِفَةُ شَيْئًا وَاحِدًا، وَأَنَّ تَكُونَ الصِّفَةُ الْوَاحِدَةُ فِي نَفْسِهَا حَقَائِقَ مُخْتَلِفَةً. وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ لَكَ ضَعْفُ قَوْلِهِ، فَإِنْ قُلْنَا بِجَوَازِ اتِّصَافِ الْحَقَائِقِ الْمُخْتَلِفَةِ بِوُجُودٍ وَاحِدٍ، فَحِينَئِذٍ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ الْوَاحِدَةُ حَقَائِقَ مُخْتَلِفَةً وَإِلَّا بَطَلَ الْقَوْلُ بِذَلِكَ، وَإِنَّمَا قُلْنَا إِنَّ هَذَا ضَعِيفٌ لِأَنَّ اتِّصَافَ الْحَقَائِقِ الْمُخْتَلِفَةِ بِوُجُودٍ وَاحِدٍ غَيْرُ كَوْنِ الصِّفَةِ الْوَاحِدَةِ هِيَ فِي نَفْسِهَا حَقَائِقَ مُخْتَلِفَةً، فَإِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ كَوْنِهَا صِفَةً لِحَقَائِقَ مُخْتَلِفَةٍ وَبَيْنَ كَوْنِهَا فِي نَفْسِهَا حَقَائِقَ مُخْتَلِفَةً أَمْرٌ وَاضِحٌ بَيِّنٌ، وَإِنَّمَا يَصِحُّ لَهُ مَا قَالَ لَوْ ثَبَتَ أَنَّ الْحَقَائِقَ الْمُخْتَلِفَةَ تَتَّصِفُ بِوُجُودٍ وَاحِدٍ، وَأَنَّ ذَلِكَ الْوُجُودَ الْوَاحِدَ الثَّابِتُ فِي الْخَارِجِ هُوَ فِي نَفْسِهِ حَقَائِقَ مُخْتَلِفَةً، وَهَذَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ وَهَؤُلَاءِ يَقُولُونَ إِنَّ نَفْسَ الطَّلَبِ هُوَ نَفْسُ الْخَبَرِ فَيَجْعَلُونَ الْحَقِيقَتَيْنِ الْمُخْتَلِفَتَيْنِ شَيْئًا وَاحِدًا، وَذَلِكَ مُنْتَعٍ. وَإِنْ قِيلَ إِنَّ هُمَا وَجُودًا وَاحِدًا زَائِدًا عَلَى حَقِيقَتِهِمَا فَإِنَّ فَسَادَ كَوْنِ الْحَقِيقَتَيْنِ شَيْئًا وَاحِدًا مَعْلُومٌ بِالْبَدِيهِةِ، وَمِمَّا يُوَضِّحُ هَذَا أَنَّ الْحَقَائِقَ الْمُخْتَلِفَةَ كَالْأَعْرَاضِ الْمُخْتَلِفَةَ، وَإِنْ قِيلَ إِنَّ وَجُودَهَا زَائِدٌ عَلَى حَقِيقَتِهَا وَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَجُودُهَا وَاحِدًا فَلَا يَقُولُ عَاقِلٌ أَنَّهَا فِي نَفْسِهَا وَاحِدَةٌ [الْوَجْهُ الثَّالِثُ وَالسَّبْعُونَ مَا شَكَّ فِيهِ يُقْطَعُ فِيهِ بِالْإِمْتِنَاعِ]. الْوَجْهُ الثَّالِثُ وَالسَّبْعُونَ: أَنَّ يُقَالُ مَا شَكَّ فِيهِ يُقْطَعُ فِيهِ بِالْإِمْتِنَاعِ فَيُقَالُ مِنَ الْمُمْتَنِعِ أَنْ تَكُونَ الْحَقِيقَتَانِ الْمُخْتَلِفَتَانِ هُمَا وَجُودٌ وَاحِدٌ قَائِمٌ بِهِمَا كَمَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ هُمَا عَرَضٌ وَاحِدٌ يَقُومُ بِهِمَا، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَالَ الَّذِي هُوَ الْوُجُودُ الَّذِي يُقَالُ إِنَّهُ قَائِمٌ بِالْحَقَائِقِ وَأَنَّهُ زَائِدٌ عَلَى حَقَائِقِهَا تَابِعٌ لِنِلْكَ الْحَقَائِقِ، فَوُجُودُ كُلِّ

حَقِيقَةُ تَابِعٍ لَهَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُوجَدَ بَعِيْرَهَا كَمَا لَا يُوجَدُ بَعِيْرَهَا سَائِرُ مَا يَتَقَوَّمُ بِهِ مِنَ الْأَعْرَاضِ، وَكَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعَرَضُ الْقَائِمُ بِهَذِهِ الْحَقِيقَةِ هُوَ بَعِيْنِهِ الْعَرَضُ الْقَائِمُ بِالْحَقِيقَةِ الْأُخْرَى الْمُخَالِفَةِ لَهَا، فَالْوُجُودُ الَّذِي لَهُ هَذِهِ الْحَقِيقَةُ أَوَّلَى أَنْ لَا يَكُونَ الْوُجُودَ الْقَائِمُ بِالْحَقِيقَةِ الْأُخْرَى بَعِيْنِهِ وَهَذَا ظَاهِرٌ. الْوَجْهُ الرَّابِعُ وَالسَّبْعُونَ: أَنَّ هَذَا الَّذِي شَكَّ فِيهِ لَوْ صَحَّ وَجَزَمَ بِهِ لَكَانَ غَايَتُهُ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ مُتَعَدِّدًا مُتَّحِدًا فَيَكُونُ حَقِيقَتَيْنِ وَهُوَ وَاحِدٌ، أَمَّا رَفْعُ التَّعَدُّدِ عَنْهُ مِنْ كُلِّ. (١)

١٦- "العمل عند تكافؤ مصلحتين أو مفسدتين (إن كل أمرين تعارضاً؛ فلا بد أن يكون أحدهما راجحاً، أو يكونا متكافئين، فيُحكم بينهما بحسب الرجحان وبحسب التكافؤ، فالعمالان والعاملان إذا امتاز كل منهما بصفات؛ فإن ترجح أحدهما فهو الراجح، وإن تكافئا سَوِيَّ بينهما في الفضل والدرجة، وكذلك أسباب المصالح والمفاسد، وكذلك الأدلة، بأنه يُعطى كل دليل حقه، ولا يجوز أن تتكافأ الأدلة في نفس الأمر عند الجمهور، لكن تتكافأ في نظر الناظر، وأما كون الشيء الواحد من الوجه الواحد ثابتاً منتفياً؛ فهذا لا يقوله عاقل) (١). \*

\*(١) ((الاستقامة)) (١ / ٤٣٤). (٢)

١٧- "الرأس لم يجز القول به قلت أهل الإثبات المنازعون للخطابي وذويه يجيبون عن هذا بوجوه أحدها أن هذا الكلام الذي ذكره إنما يتوجه لو قالوا إن له صفة هي الحد كما توهمه هذا الراد عليهم وهذا لم يقله أحد ولا يقوله عاقل فإن هذا الكلام لا حقيقة له إذ ليس في الصفات التي يوصف بها شيء من الموصوفات كما يوصف باليد والعلم صفة معينة يقال لها الحد وإنما الحد ما يتميز به الشيء عن غيره من صفته وقدره كما هو المعروف من لفظ الحد في الموجودات فيقال حد الإنسان وحد كذا وهي الصفات المميزة له ويقال حد الدار والبستان وهي جهاته وجوانبه المميزة له ولفظ الحد في هذا أشهر في اللغة والعرف العام ونحو ذلك ولما كان الجهمية يقولون". (٣)

١٨- "الآية لأجل ما يقال أنه يعارضها تدل على نقيض مدلولها هذا لا يقوله عاقل الوجه الرابع في تقرير ذلك ثم إن قوله الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ [غافر ٧] وقوله وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ ﴿١٧﴾ [الحاقة ١٧] يوجب أن لله عرشاً يحمل ويوجب أن ذلك العرش ليس هو الملك كما تقوله طائفة من الجهمية فإن الملك هو مجموع الخلق فهنا دلت الآية على أن لله ملائكة من جملة خلقه يحملون عرشه وآخرون يكونون حوله وعلى أنه يوم القيامة يحمله ثمانية إما ثمانية أملاك وإما ثمانية أصناف وصنوف وهذا إلى مذهب المثبتة أقرب

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٥٨٣/٦

(٢) المنتخب من كتب شيخ الإسلام ص/٢١٢

(٣) بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٤٢/٣



منه إلى قول النافية بلا ريب الوجه الخامس أن العرش في اللغة السرير بالنسبة إلى ما فوقه وكالسقف بالنسبة إلى ما تحته فإذا كان القرآن قد جعل لله عرشاً وليس هو بالنسبة إليه كالسقف علم أنه بالنسبة". (١)

١٩- "بحال وإذا كانت المخلوقات لا تفتقر إلى حيز موجود وجهة موجودة أو مكان موجود بعينه وإن كان فيها ما يفتقر إلى نوع ذلك على البدل وما يسمى لها مكاناً قد يفتقر إليها وكذلك ما يسمى حيزاً لها متصلاً أو منفصلاً قد يكون مفتقراً إليها وكذلك الجهة مفتقر إليها في معنى كونها جهة كان دعوى افتقار المتحيزات للحيز مع استغناء الحيز عنه في حق المخلوقات ليس على إطلاقه بل إطلاق ذلك دعوى باطلة فكيف في حق الخالق الغني عن كل ما سواه المفتقر إليه كل ما سواه الوجه الثالث عشر قوله والشيء الذي يمكن حصوله في الحيز يستحيل عقلاً حصوله لا في الجهة يقال له الأجسام كلها حاصلة في الحيز كما ذكرته أفقول إنه يستحيل عقلاً حصول كل جسم في غير جهة وجودية فهذا لا يقوله عاقل بل يعلم ببديهة العقل أن كل جسم يمكن حصوله في غير جهة وجودية منفصلة كما أن العالم حاصل في غير جهة وجودية وما علمنا عقلاً قال إن كل جسم يجب أن يكون". (٢)

٢٠- "متناه ليس محالاً فعند هذا لا يمكن إقامة الدليل على كون العالم متناهياً بكليته وذلك باطل بالإجماع الوجه الثالث أنه لو كان غير متناه من جميع الجوانب لوجب أن لا يخلو شيء من الجهات والأحياز عن ذاته فحينئذ يلزم أن يكون العالم مخالطاً لأجزاء ذاته وأن تكون القاذورات والنجاسات كذلك وهذا لا يقوله عاقل وأما القسم الثاني وهو أن نقول إنه غير متناه من بعض الجوانب ومتناه من سائر الجوانب فهو أيضاً باطل لوجهين أحدهما أن البرهان الذي ذكرناه على امتناع بعد غير". (٣)

٢١- "بدليل أن سلف الأمة وأئمتها يعترفون أن الإجماع حجة من غير أن يبنوا ذلك على أداة فيها هذه المقدمة التي قد لا تخطر ببال أكثرهم وقد يقول هؤلاء هَبْ إنَّ قام دليل تناهي العالم وتناهي المخلوقات وتناهي الأبعاد التي فيها المحدثات فلم قلت إن ذلك محال في حق الباري وهذا يقوله مثبتة الجسم ونفاته كما تقدم ذكر القولين لهم وأما الوجه الثالث قولك لو كان غير متناه من جميع الجوانب أوجب أن لا يخلو شيء من الجهات والأحياز عن ذاته فحينئذ يلزم أن يكون العالم مخالطاً لأجزائه وأن تكون القاذورات والنجاسات كذلك وهذا لا يقوله عاقل فإن أردت أن ليس في المكلفين من العقلاء من يقوله فقد قاله منهم طوائف كما ذكرناه عن الأشعري أنه نقل ذلك عن". (٤)

(١) بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٧٨/٣

(٢) بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٢٧/٣

(٣) بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٧٩/٣

(٤) بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٧٦٨/٣



٢٢- "منفصلاً عنه كالعرش وكذلك الجهة أتريد بالجهة أمراً موجوداً منفصلاً عنه أم تريد بالجهة كونه بحيث يشار إليه ويمكن الإحساس به وإن لم يكن هناك موجود غيره فإن أراد بالحيز المعنى الأول وهو ما هو من لوازم كل متحيز وإن أراد بالجهة كونه يشار إليه من غير وجود شيء منفصل عنه لم نسلم أن ذلك غير واجب وبهذا التفصيل يظهر الجواب عما ذكره من الوجوه أما قوله لا يجب في سائر الذوات حصولها في ذلك الحيز فكذلك هذا فيقال له بل يجب في سائر الذوات المتحيزة أن يكون لكل منها تحيز يخصه وهو قدره ونهايته التي تحيط به ويلزمه الحيز الذي هو تقدير المكان وهو عديمي لكن لا يجب أن يكون عين تحيز هذا وعين حيزه الذي هو نهايته كما لا يجب أن يكون عين هذا هو عين الآخر فإن حيزه بهذا التفسير داخل في مسمى ذاته ونفسه وعينه والشئان المتماثلان لا يجب أن يكون أحدهما عين الآخر فإن هذا لا يقوله عاقل وهذا معلوم بالاضطرار لا نزاع فيه هذا لو سلم أن الأجسام متماثلة فكيف وقد تقدم أن هذا قول باطل". (١)

٢٣- "فصل قال الرازي البرهان السابع أنه تعالى لو كان مختصاً بالجهة والحيز لكان عظيماً لأنه ليس في العقلاء من يقول إنه مختص بجهة ومع ذلك فإنه في الحقارة مثل النقطة التي لا تنقسم ومثل الجزء الذي لا يتجزأ بل كل من قال إنه مختص بالجهة والحيز قال إنه عظيم في الذات وإذا كان كذلك فنقول الجانب الذي منه يحاذي يمين العرش إما أن يكون هو الجانب الذي منه يحاذي يسار العرش أو غيره والأول باطل لأنه إذا عقل ذلك فلم لا يعقل أن يقال إن يمين العرش عين يسار العرش حتى يقال العرش على عظمته مثل الجوهر الفرد والجزء الذي لا يتجزأ وذلك لا يقوله عاقل والثاني باطل لأن على هذا التقدير تكون ذات الله مركبة من الأجزاء ثم تلك الأجزاء إما أن تكون متماثلة الماهية أو مختلفة الماهية والأول محال لأن على هذا التقدير تكون بعض تلك الأجزاء". (٢)

٢٤- "والعالم اسم لكل موجود سوى الله تعالى فلو كان فوقه شيء موجود غير الله لكان ثم موجود غير الله لم يخلقه الله بل هو مستغن عن الله لا سيما وقد جعلت الله محتاجاً إليه وهذا لا يقوله عاقل فضلاً عن أن يقوله مسلم وقد تقدم الكلام على هذا بأبسط من هذا لما ذكر أن الله يحتاج إلى حيز في الأدلة العقلية ولما ذكر أن الحيز منها في الأدلة السمعية وفي غير ذلك الوجه السادس أنا قد قررنا غير مرة أنه ليس فوق العالمين إلا رب العالمين وليس هناك غيره ولا شيء يشاركه في العلو غيره بوجه من الوجوه فضلاً عن أن يكون هناك ما هو عالٍ عليه فقوله الجهة التي في جهة العلو لا يمكن فرض وجودها خالية عن هذا العلو يقال له لا جهة هناك إلا الله فهو الذي يشار إليه موجوداً والإشارة إلى موجود غيره هناك ممتنعة فإن كنت تعتقد أن هناك موجوداً يشار إليه

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٧٩٧/٣

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٧٦/٤

فأبطل ما تعتقده وإلا فالناس لا يعتقدون هذا ومنازعة الإنسان فيما لا يعتقد تضييع زمان ونوع من الكذب والبهتان الوجه السابع قولك إن الحاصل في الجهة يكون عالياً". (١)

٢٥- "الآحاد فإذا خصنا هذه الأصول بالإجماع فلأن يتمسك بالإجماع هاهنا أولى الثاني أن قبل ظهور أبي الحسين لم ينسب أحد من الأئمة موسى عليه السلام إلى الجهل بل الناس كانوا بين المعترف بصحة الرؤية وبين المنكر لها متأولين لهذه الرؤية إما على سؤال رؤية الآية أو على أنه عليه السلام سأل الرؤية لقومه وإذا كان كذلك كان أبو الحسين مسبوقاً بهذا الإجماع فيكون سؤاله مردوداً الثالث وهو أن أبا الحسين يدعي العلم الضروري بأن المرئي يجب أن يكون مقابلاً للرأي أو لآلة الرؤية والعلم الضروري حاصل بأن ما كان مقابلاً للجسم فهو مختص بجهة وتحيز فهذان العلمان الضروريان إن كانا حاصلين لموسى عليه السلام فيلزم من اعتقاد صحة رؤية الله اعتقاده لكونه جسماً متحيزاً قال وذلك ما لا يجوز بالاتفاق على الأنبياء عليهم السلام لأن تجويزه يمنع من العلم بحكمته عند أبي الحسين وإذا لم يحصل عنده العلمان الضروريان كان ذلك قادحاً في كونه عليه الصلاة والسلام عاقلاً وذلك لا يقوله عاقل فضلاً عن". (٢)

٢٦- "الوجه العاشر أن قوله لم قلت إن كل ما كان كذلك في الشاهد وجب أن يكون في الغائب كذلك وتقريره أن هذه المقدمة إما أن تكون مقدمة بديهية أو استدلالية يقال له المنازع يقول إنها بديهية قوله فإن كانت بديهية لم يكن في إثبات كونه تعالى مختصاً بالجهة حاجة إلى هذا الدليل وذلك لأنه قد ثبت في الشاهد أن كل قائم بالنفس فهو مختص بالجهة وثبت أن الباري قائم بالنفس فوجب القطع بأنه مختص بالجهة لأن العلم الضروري بأن كل ما يثبت في الشاهد وجب أن يكون في الغائب كذلك وهذا لا يقوله عاقل والفرق ظاهر بين دعوى الضرورة والبديهية في الشيء المعين الخاص والشيء العام الكلي فإذا قال القائل العلم الضروري بأن كل مرئي في الشاهد والغائب لابد أن يكون بجهة من الرائي أو العلم الضروري حصل بأن الغائب كالشاهد في هذا الأمر الخاص لم يستلزم هذا أن يقول إن العلم الضروري حاصل بأن كل ما يثبت في الشاهد وجب أن يكون في الغائب كذلك والمقدمة المذكورة هي قوله كل". (٣)

٢٧- "وأما أن يريد به ما أحدهما قطعي، فالقطعي هو المقدم مطلقاً، وإذا قدر أن العقلي هو القطعي كان تقديمه لكونه قطعياً، لا لكونه عقلياً. فعلم أن تقديم العقلي مطلقاً خطأ، كما أن جعل جهة الترجيح كونه عقلياً خطأ. الوجه الثانيان يقال: لا نسلم انحصار القسمة فيما ذكرته من الأقسام الأربعة، إذ من الممكن أن يقال: يقدم العقلي تارة والسمعي أخرى، فأيهما كان قطعياً قدم، وإن كانا جميعاً قطعيين، فيمتنع التعارض، وإن

(١) بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ١٦٨/٤

(٢) بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٤٢٩/٤

(٣) بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٤٧٤/٤

كانا ظنيين فالراجع هو المقدم. فدعوى المدعي: أنه لا بد من تقديم العقلي مطلقاً أو السمعي مطلقاً، أو الجمع بين النقيضين، أو رفع النقيضين مدعى باطلة، بل هنا قسم ليس من هذه الأقسام، كما ذكرناه، بل هو الحق الذي لا ريب فيه. الوجه الثالث. نفي قاعدة أن العقل أصل النقل الوجه الثالث. نفي قاعدة أن العقل أصل النقل قوله: إن قدمنا النقل كان ذلك طعناً في أصله الذي هو العقل، فيكون طعناً فيه غير مسلم. وذلك لأن قوله: إن العقل أصل للنقل إما أن يريد به: أنه أصل في ثبوته في نفس الأمر. أو أصل في عملنا بصحته. والأول لا يقوله عاقل، فإن ما هو ثابت في نفس الأمر بالسمع أو بغيره هو ثابت، سواء علمنا بالعقل أو بغير العقل ثبوته، أو لم نعلم ثبوته لا بعقل ولا بغيره، إذ عدم العلم ليس علماً بالعدم، وعدم علمنا بالحقائق لا ينفي ثبوتها في أنفسنا". (١)

٢٨- "وأما كون ماله حقيقة أو صفة أو قدر يكون بمجرد ذلك مماثلاً لما له حقيقة أو صفة أو قدر فهذا باطل عقلاً وسمعاً، فليس في لغة العرب ولا غيرهم إطلاق لفظ المثل على مثل هذا، وإلا فليزِم أن يكون كل موصوف مماثلاً لكل موصوف، وكل ما له حقيقة مماثلاً لكل ما له حقيقة، وكل ما له قدر مماثلاً لكل ما له قدر، وذلك يستلزم أن يكون كل موجود مماثلاً لكل موجود. وهذا - مع أنه في غاية الفساد والتناقض - لا يقوله عاقل، فإنه يستلزم التماثل في جميع الأشياء، فلا يبقى شيان مختلفان غير متماثلين قط، وحينئذ فليزِم أن يكون الرب مماثلاً لكل شيء، فلا يجوز نفي مماثلة شيء من الأشياء عنه، وذلك مناقض للسمع والعقل، فصار حقيقة قولهم في نفي التماثل عنه يستلزم ثبوت مماثلة كل شيء له، فهم متناقضون مخالفون للشرع والعقل. الرابع: أن يقال فهب أن بعض هذه النصوص قد يفهم منها مقدمة واحدة من مقدمات دليلكم، فتلك كافية بالضرورة عند العقلاء، بل لا بد من ضم مقدمة أو مقدمات آخر ليس في القرآن ما يدل عليها ألبته، فإذا قدر أن الأقول هو الحركة، فمن أين في القرآن ما يدل دلالة ظاهرة علي أن كل متحرك محدث أو ممكن؟ وأن الحركة لا تقوم إلا بحادث أو ممكن؟ وأن ما قامت به الحوادث لم يخل منها؟ وأن ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث؟ وأين في القرآن امتناع حوادث لا أول لها؟ بل أين في القرآن أن الجسم الاصطلاحي مركب من الجواهر الفردة التي لا تقبل الانقسام، أو من المادة والصورة، وأن كل جسم فهو منقسم ليس بواحد؟". (٢)

٢٩- "وأما إذا قيل: لا يحدث حادث قط حتى يحدث حادث فهذا ممنوع باتفاق العقلاء وصريح العقل، وقد يسمى هذا دوراً، فإنه إذا قيل: لا يحدث شيء حتى يحدث شيء كان هذا دوراً، فإن وجود جنس الحادث موقوف على وجود جنس الحادث، وكونه سبحانه لم يزل مؤثراً يراود به مؤثراً في كل شيء، وهذا لا يقوله عاقل، لكنه لازم حجة الفلاسفة، ويراد به لم يزل مؤثراً في شيء بعد شيء، وهو موجب الأدلة العقلية التي توافق الأدلة السمعية. ولما أجاب بعضهم بأن المرجح هو القدرة أو الإرادة القديمة أو العلم القديم أو إمكان الحدوث ونحو

(١) درء تعارض العقل والنقل ٨٧/١

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١١٨/١

ذلك، قالوا لهم في الجواب: هذه الأمور إن لم يحدث بسببها سبب حادث لزم الترجيح بلا مرجح، وإن حدث سبب حادث، فالكلام في حدوثه كالكلام في حدوث ما حدث به. وعدل آخرون إلى الإلزام فقالوا: هذا يقتضي أن لا يحدث في العالم حادث والحس يكذبه، فقالوا لهم: إنما يلزم هذا إذا كان التسلسل باطلاً، وأنتم تقولون بإبطاله وأما نحن فلا نقول بإبطاله، وإذا كان الحدوث موقوفاً على حوادث متجددة زال هذا المحذور. والتسلسل نوعان: تسلسل في العلل، وقد اتفق العلماء على إبطاله، وأما التسلسل في الشروط ففيه قولان مشهوران للفقهاء. (١).

٣٠- "حرف وأصوات، وأصلهم أن الأصوات على تقطيعها وتواليها كانت ثابتة في الأزل قائمة بذات الباري تعالى وقواعد مذهبهم مبينة على دفع الضرورات). فلم يذكر أبوالمعالى إلا هذا القول من قول المعتزلة والكلائية والكرامية. ومعلوم أن هذا القول لا يقوله عاقل يتصور ما يقول، ولا نعرف هذا القول عن معروف بالعلم من المسلمين، ولا رأينا هذا في شيء من كتب المسلمين، ولا سمعناه من أحمد منهم. فما سمعنا من أحد، ولا رأينا في كتاب أحد أن المداد الحادث انقلب قديماً، ولا أن المداد الذي يكتب به القرآن قديم، بل رأينا عامة المصنفين من أصحاب أحمد وغيرهم ينكرون هذا القول، وينسبون ناقله عن بعضهم إلى الكذب. وأبو المعالي وأمثاله أجل من أن يتعمد الكذب، لكن القول المحكي قد يسمع من قائل لم يضبطه، وقد يكون القائل نفسه لم يحجر قولهم، بل يذكر كلاماً مجملاً يتناول النقيضين، ولا يميز فيه بين لوازم أحدهما ولوازم الآخر، فيحكيه الحاكى مفصلاً ولا يجمله إجمال القائل، ثم إذا فصله يذكر لوازم أحدهما دون ما يعارضها ويناقضها، مع اشتغال الكلام على النوعين المتناقضين أو احتماله لهما أيضاً، وقد يحكيه الحاكى باللوازم التي لم يلتزمها القائل نفسه. وما كل من قال قولاً التزمه لوازمه، بل عامة الخلق لا يلتزمون لوازم أقوالهم، فالحاكي يجعل ما". (٢)

٣١- "الأزل، أو لا وجود لشيء منها في الأزل) جوابه: أنه ليس شيء بعينه موجوداً في الأزل، ولكن الجنس لم يزل متعاقباً، وحينئذ يندفع ما ذكره على التقديرين: أما الأول فإنه قال: لو كان شيء منها موجوداً في الأزل لكان مسبوقاً بالعدم غير مسبوق بالعدم، وهذا إنما يلزم إذا قيل في واحد من الحوادث المتعاقبة: إنه قديم أزلي، وهذا لا يقوله عاقل. وأما التقدير الثاني: فقله: (وإن كان الثاني، فقول القائل: العلل والمعلولات المتعاقبة أو غيرها من الحوادث المتعاقبة تكون مسبوقاً بالعدم) إنما يلزم إذا قيل: إن جنسها ليس بقديم ولا أزلي، وهذا محل النزاع. وحقيقة الأمر أن قول القائل: (إما أن يقال بوجود شيء منها في الأزل، أولاً وجود لشيء منها في الأزل) معناه: إما أن شيئاً منها قديم أزلي، أو ليس شيء منها قديماً أزلياً. وهذا اللفظ محتمل، فإن أراد به أن واحداً من الحوادث المتعاقبة يكون قديماً أزلياً، فهذا لا يقولونه وإن أراد أن جنسها لم يزل يحدث شيئاً بعد شيء،

(١) دره تعارض العقل والنقل ٣٢٢/١

(٢) دره تعارض العقل والنقل ٣١١/٢

وأنه لا أول للجنس، بل الجنس قديم أزلي، فهذا هو الذي يقولون. وحينئذ فلا يلزم من نفي الأزلية عن واحد نفيها عن الجنس. وذلك أن معنى الأزل ليس هو شيئاً له ابتداء محدود حتى يقال: هل حصل شيء منها في ذلك المبدأ المحدود؟ بل معنى الأزل هو معنى القدم، ومعناه: ما لا ابتداء لوجوده، ولا يقدر الذهن غايةً إلا كان قبل تلك الغاية، فإذا قال القائل: (هل وجد شيء من هذه الحوادث في الأزل) كان معناه: هل منها قديم لا أول لوجوده لم يزل موجوداً؟ والمثبت لذلك إنما يقول: لم يزل الجنس موجوداً شيئاً بعد شيء، كما يقوله المسلمون وجمهور الناس غيرهم في الأبد، فيقولون: إنه لا يزال جنس الحوادث يحدث شيئاً بعد شيء، فلو قال القائل: (الحوادث المنقضية لا تكون أبدية ولا تكون فيما لا يزال، لأنه إما أن يوجد شيء منها في الأبد، أو لا وجود لشيء منها في الأبد، فإن كان الأول فهو ممتنع، لأن الأبدى لا يكون منقضياً، بل لا يزال موجوداً وإن كان الثاني فجملة المنقضيات ملحوقة بالعدم، وما كان ملحقاً بالعدم لم يكن أبدياً، لأن الأبدى هو ما لا يلحقه العدم، كما أن الأزلي ما لا يسبقه العدم) كان الجواب عن قول هذا القائل بأن يقال: الأبدى". (١)

٣٢- "وأما قول ابن رشد لا يخلو إما أن يكون كل من جزأيه شرطاً في وجود الآخر أو لا يكون أو يكون الواحد شرطاً في الآخر من غير عكس. وقوله القسم الأول لا يكون قديماً وذلك أن التركيب نفسه هو شرط في وجود الآخر فليس يمكن أن تكون الأجزاء هي علة التركيب ولا التركيب علة نفسه إلا لو كان الشيء علة نفسه. فيقال له أولاً تسمية هذا تركيباً وأجزاء ليس هو من لغات بني آدم المعروفة التي يتخاطبون بها فإنه ليس في لغة الآدميين أن الموصوف بصفات يقال إنه مركب منها وأنها أجزاء له وإذا خاطبناكم باصطلاحكم فقد علمتم انه ليس المراد بالمركب إلا اتصاف الذات بصفات لازمة لها، أو وجود معان فيها أو اجتماع معان وأمور ونحو ذلك ليس المراد أن هناك مركباً ركبته غيره حتى يقال: إن المركب نفتقر إلى مركب فإن من وافقكم على اصطلاحكم في تسمية الذات الواجبة الموصوفة بصفاتها اللازمة تركيباً لم يرد بذلك أن هناك مركباً ركبها، فغن هذا لا يقوله عاقل، ولا انتم أيضاً تدعون أن مجرد اللفظ الدال على هذا المعنى يقتضي أن يكون له فاعل ولكن تدعون". (٢)

٣٣- "العلم وإن كان العلم قديماً من لوازم ذاته فلم يستفيدة من أحد وإن كان محدثاً فقد استفاده من غيره ولم يستفد العلم من العلم لكن هل له حال وهو كونه عالماً معللة بالعلم أم كونه عالماً نفس العلم هذا فيه نزاع بين مثبتة الحال ونفاتها ومن أثبتها لم يقل إنها صفة موجودة. وقوله ما استفاد صفة من غير فتلك الصفة يعني المستفاد منها أولى بذلك المعنى المستفاد كما مثل به من الحياة كلام فاسد فإن العالم لم يستفد الصفة التي هي العلم من الصفة التي هي العلم بل نفس علمه هو نفس الصفة ليس هنا صفة مفيدة وصفة مستفادة إلا أن يقال اعلم أثبت العالمية على رأي مثبتة الحال، وعلى هذا التقدير فالعالمية ليست صفة وجودية وهو غنما كان عالماً

(١) دره تعارض العقل والنقل ٥٨/٣

(٢) دره تعارض العقل والنقل ٤١٩/٣

بالعلم الوجوب للحال. لا بالحال الموجبة للعلم وإذا كان عالماً بالعلم لم يكن العلم حصل من علم آخر وإنما العلم عند هؤلاء أوجب كونه عالماً والذي عليه الجمهور أن نفس العلم هو نفس كونه عالماً فليس هنا شيئان وعلى القولين فإذا استحق الموصوف بالعلم أن يسمى عالماً لم يكن العلم أحق بأن يكون عالماً فإن هذا لا يقوله عاقل: وقوله إن الجسم إذا كانت حياته من قبل حياة تحله، فواجب". (١)

٣٤- "ومعلوم أن القسمة العقلية أربعة لأن الحروف: إما أن يمكن قدم أعيانها، وحينئذ يلزم إمكان اجتماعها وإما أن لا يمكن قدم أعيانها بل قدم أنواعها وإما أن لا يمكن قدم أعيانها ولا أنواعها. وأما القسم الرابع: وهو قدم أعيانها لا أنواعها، فهذا لا يقوله عاقل وعلى التقديرين إما أن يمكن اجتماعها وإما أن لا يمكن فهذه خمسة أقسام. وأيضاً فإذا أمكن الاجتماع، إما أن يكون بقاؤها ممكناً، وإما أن لا يكون فالقول المذكور عن الكرامية يتضمن حدوث أعيانها وأنواعها، لكن مع إمكان اجتماعها وبقائها بعد الحدوث وهذا قول من أقوال متعددة. وبإزاء ذلك من يقول: يجب حدوثها ويمتنع بقاؤها إما مع إمكان الاجتماع وإما مع عدم إمكان الاجتماع. ومن يقول يجب قدم نوعها لا قدم أعيانها قد يقول بإمكان الاجتماع وقد لا يقول. والناس متنازعون في تكليم الله لعباده: هل هو مجرد خلق إدراك لهم من غير تجدد تكليم من جهته أو لا بد من تجدد تكليم؟ على قولين للمتسبين إلى السنة وغيرهم من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم". (٢)

٣٥- "جسم فيما يجب ويجوز ويمتنع عليه وقد يريد به أنه مماثل لها في القدر المشترك بينها كلها، بحيث يجب ويجوز ويمتنع عليه ما يجب ويجوز ويمتنع على ما حصل فيه القدر المشترك منها، ولو أنه واحد. فأما الأول فإنه إما أن يقول مع ذلك بتماثل الأجسام والجواهر، وإما أن يقول باختلافها فإن قال بتماثلها كان قوله هو القول الثاني، إذ كان يجوز على كل منها ما يجوز على الآخر ويجب له ما يجب له ويمتنع عليه ما يمتنع عليه باعتبار ذاته. وإن قال باختلافها امتنع مع ذلك أن يقول إنه كالأجسام فإنه من المعلوم على هذا التقدير أن كل جسم ليس هو مثل الآخر، ولا يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر فكيف يقال في الخالق سبحانه إنه يجوز عليه ما يجوز على كل مخلوق قائم بنفسه حتى في الجماد والنبات والحيوان. هذا لا يقوله عاقل حتى القائلون بوحدة الوجود، فهؤلاء عندهم هونفس وجود الأجسام المخلوقة، ولكن هم مع هذا لا يقولون إنه يجوز على وجود جميع الموجودات ما يجوز على وجود هذا. وهذا وإن قال: إنه كالأجسام المخلوقة في القدر المشترك بينها بحيث يجوز عليه ما يجوز على المجموع لا على كل واحد واحد فهذا". (٣)

(١) دره تعارض العقل والنقل ٣/ ٤٣٠

(٢) دره تعارض العقل والنقل ٤/ ١٢٨

(٣) دره تعارض العقل والنقل ٤/ ١٤٣

٣٦- "تعليق ابن تيمية قلت: ولقائل أن يقول: قوله: لو كان جوهرًا كالجواهر إن عني به أنه لو كان جوهرًا مماثلاً للجواهر فيما يجب ويجوز ويمتنع لم ينفعه هذا لوجه: الأول أن إذا لا يقوله عاقل يتصور، لمافيه من الجمع بين النقيضين كما تقدم الثاني انه إذا كان يقتضي هذا أنه يماثل كل جوهر فيما يجب ويجوز ويمتنع لم يلزم انتفاء مشابته له من بعض الوجوه، فغن نفي التماثل في مجموع هذه الأمور، يكون بانتفاء التماثل في واحد من أفرادها فإذا قدر انه خالف غيره في فرد هذه الأمور لم يكن مثله في مجموعها ولكن ذلك لا ينفي مماثلة في فرد آخر وحينئذ فلا يكون قول القائل: هو جوهر لا كالجواهر صحيحاً، ولا يكون النزاع معه في اللفظ بل لا بد ان ينفي عنه مماثلة المخلوقات في كل ما هو من خصائصها. الثالث: انه على هذا التقدير يكون مشابهاً لها من وجه مخالفاً من وجه وليس في كلامه ما يبطل ذلك بل قد صرح في غير هذا الموضع بأن هذا هو الحذرك الأمدي حجة من حجج القائلين بالقدم فقال في مسألة حدوث الأجسام لما ذكر حجة القائلين". (١)

٣٧- "الجواهر مختلفة في الحقائق وحينئذ فتبقى هذه الوجوه موقوفة على القول بتماثل الجواهر والمنازع يمنع ذلك بل ربما قال العلم باختلافها ضروري. ودعوى تماثلها مخالف للحس والعلم الضروري فإننا نعلم أن حقيقة الماء مخالفة لحقيقة النار، وأن حقيقة الذهب مخالفة لحقيقة الخبز وأن حقيقة الدم مخالفة لحقيقة التراب، وأمثال ذلك وأن اشتراكهما في كونهما جوهرين هو اشتراكهما في كونهما قائمين بأنفسهما أو متحيزين أو قابلين للصفات وهذا اشتراك في بعض صفاتها لا في الحقيقة الموصوفة بتلك الصفات. الثالث: أنه إن أراد بقوله: إنه جوهر كالجواهر أنه مماثل لكل جوهر في حقيقته ويجوز عليه ما يجوز على كل جوهر، فهذا لا يقوله عاقل. وإنما أراد المنازع انه إما قائم بنفسه وإما متحيز وإما نحو ذلك من المعاني التي يقول إن الاشتراك فيه كاشتراك في كون كل منهما حياً قائماً بنفسه ونحو ذلك، فيبقى النزاع في أن مسمى الجوهر عند هؤلاء يقتضي تماثل أفرادهم. وهؤلاء يقولون: لا بل هو اسم لما تختلف أفرادهم وفي أن هؤلاء يقولون: الاشتراك في التحيز الاصطلاحي يقتضي التماثل في الحقيقة وهؤلاء ينفون ذلك". (٢)

٣٨- "وكذلك المتفلسفة القائلون بأن النفس الناطقة ليست جسماً: عمدتهم انه يقوم بها مالا ينقسم، ومالا ينقسم إلا بما لا ينقسم، فقد اتفقت الطوائف على أن الصفة إذا لم تنقسم كان محلها لا ينقسم. السادس أن قوله: إما أن يكون كل جزء من الأجزاء متصفاً بهذه الصفات. يقال له: إن أردت أنه يتصف به كما تتصف به الجملة فهذا لا يقوله عاقل، فإنه ليس في الأجسام ما يكون صفة جميعه صفة للجوهر الفرد منه، على الوجه الذي هي به صفة لجمعية وإن أردت انه متصف به كما يليق بذلك الجزء فلم قلت إن ما اتصف به بالصفة على هذا الوجه يمكن انفراده عن غيره فضلاً عن كونه إلهاً؟ وهذا لأنه ليس في جميع ما يعلم من الموصوفين المنفردين

(١) دره تعارض العقل والنقل ١٦٦/٤

(٢) دره تعارض العقل والنقل ١٦٩/٤



بأنفسهم ما هو جوهر فرد، ولا في شيء مما يشاهد من الموصوفين ما هو جوهر فرد، بل والجوهر الفرد بتقدير وجوده لا يحس به ولا يوجد منفرداً فما كان لا يوجد وحده حتى ينضم إليه أمثاله كيف يكون حياً فضلاً عن أن يكون فرساً أو بعيراً؟ فضلاً عن أن يكون أنساناً أو ملكاً أو جنبا فضلاً عن أن يكون إلهاً؟". (١)

٣٩- "الغيره، لا جائز ان يقال بالأول، وإلا لزم اتصاف كل جسم بها وجوباً لذاته ن للتساوي ف بالحقيقة على ما وقع به الفرض، وإن كان الثاني فيلزم أن يكون الرب مفتقراً إلى ما يخصه بصفاته، والمحتاج إلى غيره في إفادة صفاته لاه لا يكون إلهاً. تعليق ابن تيمية قلت: ولقائل أن يقول لم لا يجوز أن يكون اتصافه بها واجباً لذاته؟ قوله: يلزم اتصاف كل جسم بها للتساوي في الحقيقة على ما وقع به الفرض. قيل: الذي وقع به الفرض أنه جسم كالأجسام، وذلك يقتضي الاشتراك في مسمى الجسمية، فلم قلت: إن ذلك يستلزم التساوي في الحقيقة فإن هذا مبني على تماثل الأجسام وهو ممنوع وهو باطل. وإن قيل: إنه يقتضي مماثلة كل جسم في حقيقة بحيث يجوز عليه ما يجوز على كل جسم ويمتنع عليه ما يمتنع عليه، ويجب له ما يجب له فهذا لا **يقوله عاقل** يفهم ما يقول ولا يعرف هذا قولاً لطائفة معروفة وفساده ظاهر لا يحتاج إلى إطناب، ولكن لا يلزم من فساده أن". (٢)

٤٠- "عضو مما ذكرته أو تركته كالحال في الإنسان نفسه. تعليق ابن تيمية قلت يقال له قولك قد يغلب على أوهام الناس أن الموجود هو المحسوس إما أن تريد أن الوجود هو ما أحس الشخص المعين أو ما يمكن إحساسه في الدنيا أو ما يمكن الإحساس به ولو بعد الموت فأما الأول فلا **يقوله عاقل** فإنه ما من عاقل إلا ويعلم إما بخبر غيره وإما بنظره وقياسه ما لم يعلمه بحسه ومن حكى عن الراهمة أو غيرهم من الأمم أنهم حصروا الموجودات في المحسوسات بمعنى أنه ما لم يحسه الشخص المعين لا يصدق به وأنه لا يصدق بالأخبار المتواترة وغيرها فلم يفهم مرادهم فإن أمة من الأمم لها بلاد يعيشون فيها لا بد أن يميز الرجل بين أمة وأبيه وأن يعرف من حوادث بلده وسير ملوكهم وعاداتهم ما لا يعرفه إلا بالخبر وهذا نظير إلا بالخبر وهذا نظير حكاية من حكى أن أمة من الأمم يقال لهم السوفسطائية ينسبون إلى رجل يقال له سوفسطا يحددون الحقائق أو علمهم بجميع الحقائق أو يقفون أو يجعلون الحقائق مطلقاً تابعة للعقائد فإن هذا لا يتصور أن تكون عليه أمة من الأمم لهم بقاء في الدنيا وإنما السفسطة كلمة معربة أصلها سوفسقا وهي كلمة يونانية أي حكمة مموهة بالسفسطة أي الكلام الباطل المشبه للحق وهذا يعرض لكثير من الناس أو لأكثرهم في كثير من الأمور لا في جميعها فإنه كما تعرض الأمراض". (٣)

(١) دره تعارض العقل والنقل ١٩٣/٤

(٢) دره تعارض العقل والنقل ١٩٥/٤

(٣) دره تعارض العقل والنقل ١٣٠/٥

٤١- "الوجه الثالث والأربعون يقال: المعارضون للكتاب والسنة بآرائهم لا يمكنهم أن يقولوا: إن كل واحد من الدليلين المتعارضين هو يقيني، وقد تناقضا على وجه لا يمكن الجمع بينهما، فإن هذا لا يقوله عاقل يفهم ما يقوله، ولكن نهاية ما يقولونه: إن الأدلة الشرعية لا تفيد اليقين، وإن ما ناقضها من الأدلة السمعية الشرعية ويثبتونه لما ناقضها من أدلتهم المبتدعة، التي يدعون أنها براهين قطعية. ولهذا كان لازم قولهم والإلحاد والنفاق، والإعراض عما جاء به الرسول، والإقبال على ما يناقض ذلك، كالذين ذكرهم الله تعالى في كتابه من مجادلي الرسل كما قال: ﴿وهمت كل أمة برسولهم ليأخذوه وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق فأخذتهم فكيف كان عقاب﴾ [غافر: ٥]. (١)

٤٢- "القائم بنفسه - كان قوله أقل فساداً من قول من قال: إنه في العالم كالقائم بغيره مع القائم بنفسه، فإن هذا لا يقوله عاقل، فإذا بطل الأول بطل الثاني. فأبطل الإمام أحمد هذا القول أيضاً فقال: (بيان ما ذكره الله في القرآن من قوله تعالى: ﴿وهو معكم﴾ [الحديد: ٤]. كلام آخر للإمام أحمد عن المعية وهذا على وجوه: قول الله لموسى: ﴿إني معكما﴾ [طه: ٤٦]، يقول في الدفع عنكما. وقال: ﴿ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا﴾ [التوبة: ٤٠]، يقول: في الدفع عنا. وقال: ﴿كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله والله مع الصابرين﴾ [البقرة: ٢٤٩]، يقول: في النصر لهم على عدوهم. وقال: ﴿فلا تحنوا وتدعوا إلى السلم وأنتم الأعلون والله معكم﴾ [محمد: ٣٥]، في النصر لكم على عدوكم. (٢)

٤٣- "يمتاز به جسم عن جسم، كما يقال: اختصاص الفلك بالحيز لكونه فلكاً، واختصاص الماء بالحيز لكونه ماء، واختصاص الهواء بالحيز لكونه هواء، فهذا باطل لا يقوله عاقل، فإن جميع الأجسام مشتركة في الاختصاص بالحيز والجهة، والحكم العام المشترك بينها، لا يكون إلا لما امتاز به بعضها عن بعض، فإنه لو كان لما امتاز به بعضها عن بعض وجب أن يختص ببعضها، كسائر ما كان من ملزومات المخصصات المميزات. وإذا قيل: إن المختلفات يجوز أن تشترك في لازم عام، كاشتراك أنواع الحيوانات المختلفة في الحيوانية، فهذا صحيح، لكن لا يجوز أن يكون الحكم العام المشترك فيه لأجل ما يخص به كل حيوان. وإذا قيل: إن الحكم الواحد بالنوع يجوز أن يعلل بعلةين مختلفتين، كما يعلل حل الدم بالردة والقتل والزنا، وكما يعلل الملك بالإرث والبيع والاصطياد، وكما يعلل وجوب الغسل بالإنزال والإيلاج والحيض، فالوجوب الثابت بهذا السبب ليس هو بعينه الوجوب الثابت بهذا السبب، لكنه نظير، مع أنهما يختلفان بحسب اختلاف الأسباب، فليس الملك الثابت بالإرث مساوياً للملك الثابت بالبيع من كل وجه، بل له خصائص يمتاز بها عنه، وكذلك حل الدم الثابت بالردة، ليس مساوياً لحل الدم الثابت بالقتل، بل بينهما فروق معينة. وكذلك الغسل المشروع بالحيض مخالف للغسل المشروع بالإيلاج

(١) دره تعارض العقل والنقل ٣/٦

(٢) دره تعارض العقل والنقل ١٤٦/٦

من بعض الوجوه، وأما الإنزال والإيلاج فهما نوع واحد. وأما ما جزم العقل بثبوته للقدر المشترك، فيجب أن يضاف إلى قدر". (١)

٤٤- "وأما الباطنية فهم أبعد عن السلف والأئمة من هؤلاء وهؤلاء. وأما الذي سماهم بالحشوية، فهذا الذي ذكره عنهم، إن يريد به أن الإيمان بوجود الرب تبارك وتعالى يكفي فيه مجرد إخبار من لم يعلم صدقه بعد، فهذا قول لا يقوله عاقل يعقل ما يقول، فضلاً عن أن يكون هذا قول طائفة لها قول، أو قول سلف الأمة وأئمتها، ولكن غاية ما قد يقال: إن الجزم بوجود الرب تعالى يكفي في الإيمان بأي طريق من الطرق حصل ذلك. وقد تنازع الناس في الجزم: هل يمكن أن يكون يغير علم أم لا؟ وهل يحصل الإيمان بدون العلم به أم لا؟ وإذا حصل الإيمان بدون العلم فهل بعد ذلك طلب العلم به أم لا؟ وتنازعوا في العلم به: هل يحصل ضرورة وموهبة أم لا يحصل إلا كسباً؟ ونحو ذلك من المسائل التي ليس هذا موضعها. وكذلك العلم بصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو غيره من المخبرين، له طرق متنوعة ليس هذا موضعها. فغير الرسول صلى الله عليه وسلم إذا أخبر بشيء قد يعلم صدقه بوجوه متنوعة، فالرسول صلى الله عليه وسلم أولى أن يعلم صدقه كذلك. وقد يفرق في التصديق بين شخص وشخص. فهذا وأمثاله مما يقوله من يتكلم في العلم". (٢)

٤٥- "للفلك والعالم إلا بها، كما قد يدعي ذلك ابن رشد وأمثاله، فإنما يكون فاعلاً لما هو شرط في وجود العالم، لا يكون فاعلاً لنفس جواهر العالم وسائر أعضائه، بل هو فاعل لعرض واحد من أعضائه، وهي الحركة التي زعموا أنه لا قوام له بدونها. وهذا من أبعد الأشياء عن كونه مبدعاً للعالم، ولا سيما إذا جعلوا فعله للحركة من جهة كونه محبوباً، فهو بمنزلة كون كل محبوب يبدع الحب، الذي لا يقوم بدون تلك المحبة، بل بمنزلة كون الإمام المقتدى به مبدعاً للمؤتم به، من جهة كونه يحتاج إلى الأئمة به. ومعلوم أن هذا لا يقوله عاقل، بل هذا يتضمن أن واجب الوجود - كالفلك عند أرسطو وأتباعه - يفتقر إلى شيء بائن عنه، وذلك يدل على فساد قولهم، فما قاله أرسطو وأتباعه من الحق يدل على فساد قول المتأخرين، وما قاله المتأخرون من الحق في الواجب يدل على فساد قول أرسطو وأتباعه. الوجه الثالث كون العالم لا يمكن وجوده بدون الحركة أمر لا دليل عليه، بل هو باطل، وأقصى ما يمكن أن يقال: يمكن وجوده لكن يكون ناقصاً. ومعلوم أن هذا حال سائر المخلوقات التي لها صفات كمال إذا عدم بعض صفاتها، إنما يلزم نقصها لا يلزم عدمها". (٣)

٤٦- "حتى نعلم أنه مؤيد بالمعجزة؟ ولا نعلم أنه مؤيد بالمعجزة حتى نعلم أن التأيد من الله سبحانه؟ ولا نعرف التأيد من الله حتى نعرفه ونعلم أنه لا يؤيد الكذاب بالمعجزة؟ ولا نعرف ذلك إلا بفهم العقل، الذي هو

(١) دره تعارض العقل والنقل ٣٤٥/٦

(٢) دره تعارض العقل والنقل ٣٤٨/٧

(٣) دره تعارض العقل والنقل ١٤٠/٨

نوع من العلوم الضرورية؟ فدل على أن معرفته سبحانه بالعقل. دليل سابع: لو لم تجب معرفته بالعقل لوجب أن يجوز على الله أن ينهي عن معرفته، وأن يأمر بكفره وعصيانه والجور والكذب، كما يجوز أن ينسخ ما شاء من السمعيات، ويوجب ما كان قد نهي عنه. فلما لم يكن ذلك، دل على أن ذلك غير ثابت بالسمع، وإنما يثبت بالعقل الذي لا يتغير، ولا يجوز نكثه ونسخه. دليل آخر: أن الله وهب العقل وجعله كاملاً للآدمي. وإذا أغفل النظر وضيع العقل إذا لم يقتبس منه خيراً، وإذا كان لا يقبح شيئاً ولا يحسنه، فوجوده وعدمه سيان، وهذا لا **يقوله عاقل**. وأيضاً يدل على ذلك عبارة ملخصة: أن من وجد نفسه مؤثراً بآثار الصنعة، مستغرقاً في أنواع النعمة، لم يستبعد أن يكون له صانع صنعه، وتولى تدبيره، وأنعم عليه، وأنه إن لم ينظر في حقيقة ذلك ليتوصل إلى الاعتراف له وإلتزام شكره، عوقب على ما أغفل من النظر، وضيع من الاعتراف والشكر، فإن العقل سيلزمه النظر لا محاله، إذ لا شيء أقرب إلى الإنسان من النظر، فدل على وجوبه بالعقل. قلت: هذه الأدلة فيها للمنازعين كلام يحتاج معه إلى فصل الخطاب، كما ذكر في موضعه. وهذه الطريقة التي سلكها أبو الخطاب، وغيره من أهل النظر: من المعتزلة وغيرهم، بنوها على أن معرفة الله تحصل". (١)

٤٧- "وهذه حجة ضعيفة، فإن القائلين بارتسام المدرك في المدرك لا يقولون: إن المرتسم فيه مساو في المقدار للموجود في الخارج، كما أنهم لا يقولون: إن المرتسم حقيقته مساوية لحقيقة الموجود في الخارج. وإنما هذا من جنس اعتراض الرازي عليهم، بأنه لو كان من أدرك النار وجب أن يسخن، ومن أدرك الثلج وجب أن يبرد، ومن أدرك الرحي وجب أن يدور، ونحو ذلك مما لا **يقوله عاقل**. ولهذا صاروا يتعجبون، بل يسخرون ممن يورد عليهم مثل هذا، وهم يشبهون تمثل المدركات في المدرك بتمثل المرئيات في المرأة. ومعلوم أن ما في المرأة ليس ممثلاً في الحقيقة والمقدار للموجود في الخارج. أما حقيقته، فلأن غايته أن يكون عرضاً في المرأة، والمرئي الخارج يكون جسماً موجوداً، كالسماء والشمس والإنسان، وغير ذلك مما يرى في المرأة. وكذلك الإدراك، فإنه عرض قائم بالمدرك. والمدرك نفسه يكون عيناً قائمة بنفسها، سواء كان مرئياً أو معلوماً بالقلب. وأما قدره، فلأن مقدار المرئي يختلف باختلاف المرأة، فإذا". (٢)

٤٨- "كانت كبيرة رئي كبيراً، وإذا كانت صغيرة رئي صغيراً، وهو على التقديرين يشبه الصورة الموجودة في الخارج. فكذلك إذا قيل: إن المدرك يتمثل في المدرك، لم يلزم أن يكون قدره في المدرك مثل قدره في نفسه. ولهذا يقال: للشيء وجود في الأعيان، وفي الأذهان، وفي اللسان، وفي البنان، ووجود عيني، وعلمي ولفظي، ورسمي. ومعلوم أن مطابقة العلمي للعيني، هي مطابقة العلم للمعلوم، ليس كمطابقة الموجود في الخارج لمماثله الموجود في الخارج. فإن هذا لا **يقوله عاقل**، بل العاقل يجد تفرقة ضرورية بين ما تمثله في نفسه، وبين الحقائق

(١) دره تعارض العقل والنقل ٥٦/٩

(٢) دره تعارض العقل والنقل ١٠٦/١٠

الموجودة في الخارج. ومن أظهر ذلك الخيال، فإنه يتخيل ما رآه بعد مغيبه عنه، وفي حال تغميض عينيه ونومه، ويعلم قطعاً أنه خياله ومثاله، وأنه مشابه له، ويعلم قطعاً أن ذلك المثال في الباطن لا في الخارج، سواء قيل: إنه منطبع في النفس، أو في جزء من البدن، أو فيهما، وسواء قيل: إن النفس تدركه، أو قيل: إن المدرك له هو البدن. فعلى كل تقدير يعلم الناس فرقاً ضرورياً بين حقيقة ذلك المثال، وبين حقيقة الموجود في الخارج، وأنه لا يماثله: لا في ذاته، ولا". (١)

٤٩- "ويكتبه في كتاب قد يزيد فيه وينقص كما جرت عادة الناس في كثير من مكاتبات الملوك وغيرها فإذا جاء كتاب السلطان فقليل هذا الذي فيه كلام السلطان بعينه بلا زيادة ولا نقص يعني لم يزد فيه الكاتب ولا نقص وكذلك من نقل كلام بعض الأئمة في مسألة من تصنيفه قيل هذا الكلام كلام فلان بعينه يعني لم يزد فيه ولم ينقص كما قال النبي صلى الله عليه وسلم نضر الله امرأ سمع منا حديثاً فبلغه كما سمعهم قوله فبلغه كما سمعه لم يرد به أنه يبلغه بحركاته وأصواته التي سمعه بها ولكن أراد أنه يأتي بالحديث على وجهه لا يزيد فيه ولا ينقص فيكون قد بلغه كما سمعه فالمستمع له من المبلغ يسمعه كما قاله صلى الله عليه وسلم ويكون قد سمع كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قاله وذلك معنى قولهم هذا كلامه بعينه وهذا نفس كلامه لا يريدون أن هذا هو صوته وحركاته وهذا لا يقوله عاقل ولا يحظر ببال عاقل ابتداء ولكن اتباع الظن وما تحوى الأنفس يلجىء أصحابه إلى القرمطة في السمعيات والسفسطة في العقليات ولو ترك الناس على فطرتهم لكانت صحيحة سليمة فإذا رأى الناس كلاماً صحيحاً فإن من تكلم بكلام وسمع منه ونقل عنه أو كتبه في كتاب لا يقول عاقل أن نفس ما قام المتكلم من المعاني التي في قلبه والألفاظ القائمة بلسانه فارقته وانتقلت عنه إلى المستمع والمبلغ عنه ولا فارقته وحلت في الورق بل ولا يقول أن نفس ما قام به من المعاني والألفاظ هو نفس المداد الذي في الورق بل ولا يقول أن نفس ألفاظه التي هي أصواته هي أصوات المبلغ عنه فهذه الأمور كلها ظاهرة لا يقولها عاقل في كلام المخلوق إذا سمع وبلغ أو كتب في كتاب فكيف يقال ذلك في كلام الله الذي سمع منه وبلغ عنه أو كتبه سبحانه كما كتب التوراة لموسى وكما كتب القرآن في اللوح المحفوظ وكما كتبه المسلمون في مصاحفهم وإذا كان من سمع كلام مخلوق فبلغه عنه بلفظه ومعناه بل شعر بمخلوق كما يبلغ شعر حسان وابن رَوَاحَة وليد وأمثالهم من الشعراء ويقول الناس هذا شعر حسان بعينه وهذا هو نفس شعر حسان وهذا شعر لبيد بعينه كقوله... ألا كل شيء ما خلا الله باطل... ومع هذا فيعلم كل عاقل أن رِوَاة الشعر ومنشديه لم يسلبوا الشعراء نفس صفاتهم حتى حلت بهم بل ولا نفس ما قام بأولئك من صفاتهم وأفعالهم كأصواتهم وحركاتهم حلت بالرواة

(١) درة تعارض العقل والنقل ١٠/١٠٧

والمُنشدين فكيف يتوهم متوهم أن صفات الباري كلامه أو غير كلامه فارق ذاته وحل في مخلوقاته وأن ما قام بالمخلوق من صفاته وأفعاله وحركاته وأصواته هي صفات الباري حلت". (١)

٥٠- "الرابع: أن الوجود المطلق والذات المطلقة ونحو ذلك: إما: أن يراد به الإطلاق الخاص وهو الذي لا يدخل فيه المقيّد. كما يقال: الماء المطلق فهذا لا وجود له في الخارج عن العقل والذهن كما أن الوجود الكلّي العام والذات الكلّيّة العامّة؛ لا وجود لها في الخارج؛ وإنما يعرض للحقائق هذا العموم وهذا الإطلاق من حيث هي معقولة في الأذهان لا من حيث هي ثابتة في الأعيان. فكيف يكون أعلى العلوم وأشرفها معلومه هو المثل الذهنيّة لا الحقائق الوجوديّة والمثل إنما هي تابعة لتلك وإلا لكانت جهلاً لا علماً؛ وإما أن يراد به الإطلاق العام وهو ما لا يمنع شيئاً من الدخول فيه وهو المطلق من كل قيد حتى عن الإطلاق. فالمطلق بهذا الاعتبار له وجود في الخارج على القول الصحيح. لكن لا يوجد مطلقاً لا يوجد إلا معيّناً فإما موجود مطلق بشرط الإطلاق فلا وجود له وهو المطلق الخاص فالمطلق العام لما كان يدخل فيه المقيّد صح أن يوجد في الخارج فإذا كان الوجود المطلق ولو أحقه ليس بموجود في الخارج مطلقاً ولا يوجد في الخارج إلا معيّناً امتنع أن يكون أعلى العلوم. إنما وجود معلومه في الأذهان لا في الأعيان. ولو جاز ترجيح العلم بالمثل الذهنيّة على الحقائق الخارجيّة: لجاز ترجيح المثل على الحقائق ولكان العلم بالربّ والملائكة والنبيّين: أفضل من ذات الربّ والملائكة والنبيّين وهذا لا يقولُه عاقل". (٢)

٥١- "فصل: الوجه الأول: أن هذه الحقائق الكونيّة - التي ذكرت أنّها كانت معدومة في نفسها مشهودة أعيانها في علمه في تجلّيه المطلق الذي كان فيه متّحداً بنفسه بوحدته الداتيّة - هل خلقها وبرأها وجعلها موجودة بعد عدمها أم لم تزل معدومة؟ فإن كانت لم تزل معدومة: فيجب أن لا يكون شيء من الكونيّات موجوداً وهذا مكابرة للحس؛ والعقل؛ والشرع ولا يقولُه عاقل" ولم يقله عاقل. وإن كانت صارت موجودة بعد عدمها: امتنع أن تكون هي إياه؛ لأن الله لم يكن معدوماً فيوجد. وهذا يبطل الاتحاد ووجب حينئذ أن يكون موجوداً ليس هو الله بل هو خلقه وماليكه وعبيده؛ وهذا يبطل قولك وهو الآن لا شيء معه على ما عليه كان. الثاني: أن قولك ترتب الخلق الإلهي من كان إلى سرّ شأنه أو قولك: ظهر الحق فيه أو نحو ذلك من الألفاظ التي يطلّقها هؤلاء الاتحادية في هذا الموضع. مثل قولهم: ظهر الحق وتجلّى وهذه مظاهر الحق وتجليه وهذا مظهر إلهي وتجلّى إلهي ونحو ذلك: أتعني به أن عين ذاته حصلت هناك؟". (٣)

(١) دقائق التفسير ١٩٤/٢

(٢) مجموع الفتاوى ٨٩/٢

(٣) مجموع الفتاوى ١٧٧/٢



٥٢- "الشَّرِيعَةُ فَقُلْتُ لَهُ: فَفِي بِلَادِكُمْ مَذْهَبٌ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَقُولُونَ بِالْإِتِّحَادِ وَهُوَ شَرٌّ مِنْ مَذْهَبِ الْفَلَاسِفَةِ؟ فَقَالَ: قَوْلُ هَؤُلَاءِ لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ" بَلْ كُلُّ عَاقِلٍ يَعْلَمُ فَسَادَ قَوْلِ هَؤُلَاءِ - يَعْنِي أَنَّ فَسَادَهُ ظَاهِرٌ - فَلَا يُذَكَّرُ هَذَا فِيمَا يَشْتَبِهُهُ عَلَى الْعُقَلَاءِ بِخِلَافِ مَقَالَةِ الْفَلَاسِفَةِ فَإِنَّ فِيهَا شَيْئًا مِنَ الْمَعْقُولِ وَإِنْ كَانَتْ فَاسِدَةً. وَحَدَّثَنِي تَاجُ الدِّينِ الْأَنْبَارِيُّ الْفَقِيهَ الْمَصْرِيَّ الْفَاضِلُ أَنَّهُ سَمِعَ الشَّيْخَ إِبْرَاهِيمَ الْجَعْبَرِي يَقُولُ: رَأَيْتُ ابْنَ عَرَبِيَّ شَيْخًا مَخْضُوبَ اللَّحْيَةِ وَهُوَ شَيْخٌ نَجَسٌ يَكْفُرُ بِكُلِّ كِتَابٍ أَنْزَلَهُ اللَّهُ وَكُلِّ نَبِيٍّ أَرْسَلَهُ اللَّهُ. وَحَدَّثَنِي الشَّيْخُ رَشِيدُ الدِّينِ بْنُ الْمُعَلِّمِ أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ وَأَنَا شَابٌّ بِدِمَشْقَ أَسْمَعُ النَّاسَ يَقُولُونَ عَنْ ابْنِ عَرَبِيٍّ وَالْخَسْرُوشَاهِي: أَنَّ كِلَاهُمَا زَنْدِيقٌ - أَوْ كَلَامًا هَذَا مَعْنَاهُ - وَحَدَّثَنِي عَنْ الشَّيْخِ إِبْرَاهِيمَ الْجَعْبَرِي: أَنَّهُ حَضَرَ ابْنَ الْفَارِضِ عِنْدَ الْمَوْتِ وَهُوَ يُنْشِدُ: إِنْ كَانَ مِنْزِلَتِي فِي الْحَبِّ عِنْدَكُمْ ... مَا قَدْ لَقِيتَ فَقَدْ ضَيَّعْتَ أَيَّامِي أَمِيَّةً ظَفَرْتُ نَفْسِي بِهَا زَمَنًا ... وَالْيَوْمَ أَحْسَبُهَا أَضْعَافًا أَخْلَامًا وَحَدَّثَنِي الْفَقِيهَ الْفَاضِلُ تَاجُ الدِّينِ الْأَنْبَارِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ الشَّيْخَ إِبْرَاهِيمَ الْجَعْبَرِي يَقُولُ: رَأَيْتُ فِي مَنَامِي ابْنَ عَرَبِيٍّ وَابْنَ الْفَارِضِ وَهُمَا شَيْخَانِ أَعْمَيَانِ بِمَشْيَانٍ وَيَتَعَتَّرَانِ وَيَقُولَانِ كَيْفَ الطَّرِيقُ؟ أَيْنَ الطَّرِيقُ؟ ". (١)

٥٣- "الْقَاعِدَةُ السَّادِسَةُ: أَنَّهُ لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: لَا بُدَّ فِي هَذَا الْبَابِ مِنْ ضَابِطٍ يُعْرِفُ بِهِ مَا يَجُوزُ عَلَى اللَّهِ بِمَا لَا يَجُوزُ فِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ إِذِ الْإِعْتِمَادُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى مُجَرَّدِ نَفْيِ التَّشْبِيهِ أَوْ مُطْلَقِ الْإِثْبَاتِ مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهِ لَيْسَ بِسَدِيدٍ وَذَلِكَ أَنَّهُ مَا مِنْ شَيْءَيْنِ إِلَّا بَيْنَهُمَا قَدَرٌ مُشْتَرَكٌ وَقَدَرٌ مُفَرِّقٌ فَالْثَّانِي إِنْ اعْتَمَدَ فِيمَا يَنْفِيهِ عَلَى أَنَّ هَذَا تَشْبِيهُ قِيلَ لَهُ: إِنْ أَرَدْتَ أَنَّهُ مُمَّاثِلٌ لَهُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ فَهَذَا بَاطِلٌ؛ وَإِنْ أَرَدْتَ أَنَّهُ مُشَابِهٌ لَهُ مِنْ وَجْهِ دُونَ وَجْهِ أَوْ مُشَارِكٌ لَهُ فِي الْإِسْمِ لَرَمَكَ هَذَا فِي سَائِرِ مَا تُثْبِتُهُ وَأَنْتُمْ إِنَّمَا أَقَمْتُمُ الدَّلِيلَ عَلَى إِبْطَالِ التَّشْبِيهِ وَالتَّمَاثُلِ الَّذِي فَسَرْتُمُوهُ بِأَنَّهُ يَجُوزُ عَلَى أَحَدِهِمَا مَا يَجُوزُ عَلَى الْآخَرِ وَيَمْتَنِعُ عَلَيْهِ مَا يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ وَيَحِبُّ لَهُ مَا يَحِبُّ لَهُ وَمَعْلُومٌ أَنَّ إِبْثَاتِ التَّشْبِيهِ بِهَذَا التَّفْسِيرِ بِمَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ" يَتَصَوَّرُ مَا يَقُولُ؛ فَإِنَّهُ يُعْلَمُ بِضُرُورَةِ الْعَقْلِ امْتِنَاعُهُ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ هَذَا نَفْيِ التَّشَابُّهِ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ كَمَا فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ الْمُتَوَاطِفَةِ وَلَكِنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَجْعَلُ التَّشْبِيهِ مُفَسَّرًا بِمَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي ثُمَّ أَنَّ كُلَّ مَنْ أَثْبَتَ ذَلِكَ الْمَعْنَى قَالُوا: إِنَّهُ مُشَبَّهٌ وَمُنَازِعُهُمْ يَقُولُ: ذَلِكَ الْمَعْنَى لَيْسَ مِنَ التَّشْبِيهِ. ". (٢)

٥٤- "قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: فَصَلِّ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمَشْهُورَةِ بَيْنَ النَّاسِ فِي "التَّفْضِيلِ بَيْنَ الْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ" قَالَ: الْكَلَامُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي التَّفْضِيلِ بَيْنَ الْجِنْسِ: الْمَلَكِ وَالْبَشَرِ؛ أَوْ بَيْنَ صِلَاحِي الْمَلَكِ وَالْبَشَرِ. أَمَّا الْأَوَّلُ وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: أَيُّمَا أَفْضَلُ: الْمَلَائِكَةُ أَوْ الْبَشَرُ؟ فَهَذِهِ كَلِمَةٌ تَحْتَمِلُ أَرْبَعَةَ أَنْوَاعٍ: (\*) النَّوْعُ الْأَوَّلُ أَنْ يُقَالَ: هَلْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ أَحَادِ النَّاسِ أَفْضَلُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ أَحَادِ الْمَلَائِكَةِ؟ فَهَذَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ فَإِنَّ فِي النَّاسِ: الْكُفَّارَ وَالْمُفْجَرَّ وَالْجَاهِلِينَ وَالْمُسْتَكْبِرِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَفِيهِمْ مَنْ هُوَ مِثْلُ الْبَهَائِمِ وَالْأَنْعَامِ السَّائِمَةِ بَلْ الْأَنْعَامُ أَحْسَنُ حَالًا مِنْ هَؤُلَاءِ

(١) مجموع الفتاوى ٢٤٦/٢

(٢) مجموع الفتاوى ٦٩/٣



كَمَا نَطَقَ بِذَلِكَ الْقُرْآنُ فِي مَوَاضِعَ مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى. ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾ وَقَالَ". (١)

٥٥- "النَّوَاحِي إِذَا أَمَّهُ كَمَا قَالَ: ﴿قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُمَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾. وَالثَّانِي: أَنَّ آدَمَ لَوْ كَانَ قَبْلَهُ لَمْ يَمْتَنِعْ إِبْلِيسُ مِنَ السُّجُودِ أَوْ يَزْعُمُ أَنَّهُ خَيْرٌ مِنْهُ. فَإِنَّ الْقِبْلَةَ قَدْ تَكُونُ أَحْجَارًا وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ تَفْضِيلٌ لَهَا عَلَى الْمُصَلِّينَ إِلَيْهَا وَقَدْ يُصَلِّي الرَّجُلُ إِلَى عِزَّةٍ وَبَعِيرٍ وَإِلَى رَجُلٍ وَلَا يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ مُفْضَلٌ بِذَلِكَ فَمِنْ أَيِّ شَيْءٍ فَرَّ الشَّيْطَانُ؟ هَذَا هُوَ الْعَجَبُ الْعَجِيبُ وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ لَوْ جَعَلَ آدَمَ قِبْلَةً فِي سَجْدَةٍ وَاحِدَةٍ لَكَانَتْ الْقِبْلَةُ وَبَيْتُ الْمَقْدِسِ أَفْضَلَ مِنْهُ بِآلَافٍ كَثِيرَةٍ إِذْ جُعِلَتْ قِبْلَةً دَائِمَةً فِي جَمِيعِ أَنْوَاعِ الصَّلَوَاتِ؛ فَهَذِهِ الْقِصَّةُ الطَّوِيلَةُ الَّتِي قَدْ جُعِلَتْ عَلَمًا لَهُ وَمِنْ أَفْضَلِ النِّعَمِ عَلَيْهِ وَجَاءَتْ إِلَى الْعَالَمِ بِأَنَّ اللَّهَ رَفَعَهُ بِهَا وَآمَنَ عَلَيْهِ لَيْسَ فِيهَا أَكْثَرُ مِنْ أَنَّهُ جَعَلَهُ كَالْكَعْبَةِ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ مَعَ أَنَّ بَعْضَ مَا أُوتِيَهُ مِنَ الْإِيمَانِ وَالْعِلْمِ وَالْقُرْبِ مِنَ الرَّحْمَنِ أَفْضَلُ بِكَثِيرٍ مِنَ الْكَعْبَةِ؛ وَالْكَعْبَةُ إِنَّمَا وُضِعَتْ لَهُ وَلِدَرَّتِيهِ؛ أَفِيَجْعَلُ مِنْ جَسِيمِ النِّعَمِ عَلَيْهِ أَوْ يُشَبِّهُ بِهِ فِي شَيْءٍ نَزَرًا قَلِيلًا جِدًّا هَذَا مَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ. وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: لَا يَجُوزُ السُّجُودُ لِغَيْرِ اللَّهِ. فَيُقَالُ لَهُمْ: إِنْ قِيلَتْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ عَلَى الْجُمْلَةِ فَهِيَ كَلِمَةٌ عَامَّةٌ تَنْفِي بِعُمُومِهَا جَوَازَ السُّجُودِ لِآدَمَ وَقَدْ دَلَّ دَلِيلٌ خَاصٌّ عَلَى أَنَّهُمْ سَجَدُوا لَهُ وَالْعَالَمُ لَا يُعَارِضُ مَا قَابَلَهُ مِنَ الْخَاصِّ. وَثَانِيهَا: أَنَّ السُّجُودَ لِغَيْرِ اللَّهِ حَرَامٌ عَلَيْنَا وَعَلَى الْمَلَائِكَةِ. أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَا دَلِيلَ وَأَمَّا الثَّانِي فَمَا الْحُجَّةُ فِيهِ؟". (٢)

٥٦- "وَكَانَتْ الْفِطْرَةُ وَالضَّرُورَةُ لِلأَوَّلِ أَعْظَمَ إِنْكَارًا فَإِنْ كَانَ حُكْمُ هَذِهِ الْفِطْرَةِ وَالضَّرُورَةِ مَقْبُولًا لَزِمَ بُطْلَانُ الْأَوَّلِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَقْبُولًا لَمْ يَجْزِ إِنْكَارُهُمْ لِلْقَوْلِ الثَّانِي وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ لَا يَبْقَى لَهُمْ حُجَّةٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِخَارِجِ الْعَالَمِ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ. وَهَذَا تَقْرِيرٌ لَا حِيلَةَ لَهُمْ فِيهِ يَبِينُ بِهِ تَنَافُضُ أَصُولِهِمْ وَأَنَّهُمْ يَقْبَلُونَ حُكْمَ الْفِطْرَةِ وَيَرُدُّونَهُ بِالتَّشْهِيهِ وَالتَّحْكُمِ؛ بَلْ يَرُدُّونَ مِنْ أَحْكَامِ الْفِطْرَةِ وَالضَّرُورَةِ مَا هُوَ أَقْوَى وَأَبْيَنُ وَأَبْدَهُ لِلْعُقُولِ مِمَّا يَقْبَلُونَهُ. وَالْمَقْصُودُ هُنَا بَيَانُ أَنَّهُ مُبَايِنٌ لِلْعَالَمِ خَارِجٌ عَنْهُ وَهُمْ إِنَّمَا يَنْقُصُونَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ مُتَحَيِّرًا: إِمَّا جِسْمًا وَإِمَّا جَوْهَرًا مُنْفَرِدًا وَذَلِكَ أَنَّهُ إِنْ كَانَ مَا يُحَاذِي هَذَا الْجَانِبَ مِنَ الْعَرْشِ غَيْرَ مَا يُحَاذِي هَذَا الْجَانِبَ كَانَ مُنْقَسِمًا وَكَانَ جِسْمًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ كَانَ فِي الصَّبَرِ بِمَنْزِلَةِ الْجَوْهَرِ الْفَرْدِ وَهَذَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ. فَإِذَا قَالَ لَهُمْ طَوَائِفُ مِنَ الْمُشَبِّهَةِ: يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ فَوْقَ الْعَرْشِ وَلَا يَقْبَلُ إِثْبَاتَ هَذِهِ الْمُحَادَاةِ وَلَا نَفْيَهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ أَنْ لَوْ كَانَ مُتَحَيِّرًا؛ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ مُتَحَيِّرًا أُمْكِنَ أَنْ يَكُونَ فَوْقَ الْعَالَمِ وَلَا يُوصَفُ بِإِثْبَاتِ ذَلِكَ وَلَا بِنَفْيِهِ وَقَالُوا: إِثْبَاتُ الْعُلُوِّ مَعَ عَدَمِ الْمُحَادَاةِ وَالْمُسَامَاةِ غَيْرُ مَعْقُولٍ أَوْ مَعْلُومٍ الْفَسَادِ". (٣)

(١) مجموع الفتاوى ٣٥٠/٤

(٢) مجموع الفتاوى ٣٥٩/٤

(٣) مجموع الفتاوى ٢٨٦/٥

٥٧- "عَبْدُ الْعَزِيزِ وَأَبِي الْقَاسِمِ الطَّبْرِيِّ وَاللَّالِكَايِي وَأَبِي مُحَمَّدٍ الْبَغَوِيِّ صَاحِبِ " شَرْحِ الشُّنَّةِ " وَغَيْرِهِمْ؛ وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْ أَصْحَابِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ فُورِكَ وَغَيْرُهُ. وَ (الْقَوْلُ الثَّانِي وَهُوَ الْمَشْهُورُ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ أَنَّ الْأَسْمَاءَ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٌ تَارَةً يَكُونُ الْإِسْمُ هُوَ الْمُسَمَّى كَاسِمِ الْمَوْجُودِ. وَ " تَارَةً " يَكُونُ غَيْرَ الْمُسَمَّى كَاسِمِ الْخَالِقِ. وَ " تَارَةً " لَا يَكُونُ هُوَ وَلَا غَيْرُهُ كَاسِمِ الْعَلِيمِ وَالْقَدِيرِ. وَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّ الْإِسْمَ هُوَ الْمُسَمَّى لَمْ يُرِيدُوا بِذَلِكَ أَنَّ اللَّفْظَ الْمُؤَلَّفَ مِنَ الْخُرُوفِ هُوَ نَفْسُ الشَّخْصِ الْمُسَمَّى بِهِ؛ فَإِنَّ هَذَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ. وَهَذَا يُقَالُ: لَوْ كَانَ الْإِسْمُ هُوَ الْمُسَمَّى لَكَانَ مَنْ قَالَ " نَارٌ " اخْتَرَقَ لِسَانَهُ. وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَظُنُّ أَنَّ هَذَا مُرَادُهُمْ وَيُشْنِعُ عَلَيْهِمْ وَهَذَا غَلَطٌ عَلَيْهِمْ؛ بَلْ هَؤُلَاءِ يَقُولُونَ: اللَّفْظُ هُوَ التَّسْمِيَةُ وَالْإِسْمُ لَيْسَ هُوَ اللَّفْظُ؛ بَلْ هُوَ الْمُرَادُ بِاللَّفْظِ؛ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: يَا زَيْدُ يَا عُمَرُ فَلَيْسَ مُرَادُكَ دُعَاءُ اللَّفْظِ؛ بَلْ مُرَادُكَ دُعَاءُ الْمُسَمَّى بِاللَّفْظِ وَذَكَرْتَ الْإِسْمَ فَصَارَ الْمُرَادُ بِالْإِسْمِ هُوَ الْمُسَمَّى. وَهَذَا لَا رَيْبَ فِيهِ إِذَا أَخْبَرَ عَنِ الْأَشْيَاءِ فَذُكِرَتْ أَسْمَاؤُهَا فَقِيلَ: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ ﴿وَحَاتِمُ النَّبِيِّينَ﴾ ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ فَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ هُوَ الرَّسُولُ وَهُوَ الَّذِي كَلَّمَهُ اللَّهُ. وَكَذَلِكَ إِذَا قِيلَ: جَاءَ زَيْدٌ وَأَشْهَدُ عَلَى عَمْرٍو وَفُلَانٌ عَدْلٌ وَنَحْوُ ذَلِكَ فَإِنَّمَا تُذَكِّرُ الْأَسْمَاءَ وَالْمُرَادُ بِهَا الْمُسَمَّيَاتُ وَهَذَا هُوَ مَقْصُودُ الْكَلَامِ. " (١)

٥٨- "لَا يَنْفِي اسْمُ مُسَمَّى أَمْرٍ - أَمَرَ اللَّهُ بِهِ وَرَسُولُهُ - إِلَّا إِذَا تَرَكَ بَعْضَ وَاجِبَاتِهِ كَقَوْلِهِ: ﴿لَا صَلَاةَ إِلَّا بِإِمَامٍ الْقُرْآنِ﴾. وَقَوْلِهِ: ﴿لَا إِيمَانَ لِمَنْ لَا أَمَانَةَ لَهُ﴾ وَلَا دِينَ لِمَنْ لَا عَهْدَ لَهُ﴾ وَنَحْوُ ذَلِكَ فَأَمَّا إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مُسْتَحَبًّا فِي " الْعِبَادَةِ " لَمْ يَنْفِيهَا لِانْتِفَاءِ الْمُسْتَحَبِّ فَإِنَّ هَذَا لَوْ جَارَ؛ لَجَارَ أَنْ يَنْفِي عَنْ جُمْهُورِ الْمُؤْمِنِينَ اسْمَ الْإِيمَانِ وَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالْحَجِّ؛ لِأَنَّهُ مَا مِنْ عَمَلٍ إِلَّا وَغَيْرُهُ أَفْضَلُ مِنْهُ وَلَيْسَ أَحَدٌ يَفْعَلُ أَفْعَالَ الْإِيمَانِ مِثْلَ مَا فَعَلَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَلْ وَلَا أَبُو بَكْرٍ وَلَا عُمَرُ. فَلَوْ كَانَ مَنْ لَمْ يَأْتِ بِكَمَالِهَا الْمُسْتَحَبِّ يَجُوزُ نَفْيُهَا عَنْهُ؛ لَجَارَ أَنْ يُنْفَى عَنْ جُمْهُورِ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ، وَهَذَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ. فَمَنْ قَالَ: إِنَّ الْمَنْفِيَّ هُوَ الْكَمَالُ فَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ نَفْيُ " الْكَمَالِ الْوَاجِبِ " الَّذِي يُذَمُّ تَارِكُهُ وَيَتَعَرَّضُ لِلْعُقُوبَةِ؛ فَقَدْ صَدَقَ. وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ نَفْيُ " الْكَمَالِ الْمُسْتَحَبِّ " فَهَذَا لَمْ يَقَعْ قَطُّ فِي كَلَامِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ فَإِنَّ مَنْ فَعَلَ الْوَاجِبَ كَمَا وَجَبَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَنْتَقِصْ مِنْ وَاجِبِهِ شَيْئًا؛ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُقَالَ: مَا فَعَلَهُ لَا حَقِيقَةً وَلَا مَجَازًا. فَإِذَا ﴿قَالَ لِلْأَعْرَابِيِّ الْمُسِيءِ فِي صَلَاتِهِ: ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ﴾. ﴿وَقَالَ لِمَنْ صَلَّى خَلْفَ الصَّفِّ - وَقَدْ أَمَرَهُ بِالْإِعَادَةِ: لَا صَلَاةَ لِقَدْ خَلْفَ الصَّفِّ﴾ كَانَ لَتَرْكِ وَاجِبٍ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ يُبَيِّنُ أَنَّ الْجِهَادَ وَاجِبٌ وَتَرْكَ الْإِرْتِيَابِ وَاجِبٌ. " (٢)

(١) مجموع الفتاوى ١٨٨/٦

(٢) مجموع الفتاوى ١٥/٧

٥٩- "يُسْتَعْمَلُ فِي عُرْفِ بَعْضِ النَّاسِ فِي ذَوَاتِ الْأَرْبَعِ وَفِي عُرْفِ بَعْضِ النَّاسِ فِي الْفَرَسِ وَفِي عُرْفِ بَعْضِهِمْ فِي الْحِمَارِ. وَالثَّلَاثُ مِثْلُ لَفْظِ " الْعَائِطِ " وَ " الطَّعِينَةِ " وَ " الرَّاوِيَةِ " وَ " الْمَزَادَةِ " فَإِنَّ الْعَائِطَ فِي اللُّغَةِ هُوَ الْمَكَانُ الْمُنْحَفِضُ مِنَ الْأَرْضِ، فَلَمَّا كَانُوا يَنْتَابُونَهُ لِقَضَاءِ حَوَائِجِهِمْ سَمَّوْا مَا يَخْرُجُ مِنَ الْإِنْسَانِ بِاسْمِ مَحَلِّهِ، وَالطَّعِينَةُ اسْمُ الدَّابَّةِ ثُمَّ سَمَّوْا الْمَرَاةَ الَّتِي تَرْكَبُهَا بِاسْمِهَا وَنَظَائِرُ ذَلِكَ. وَ " الْمَقْصُودُ " أَنَّ هَذِهِ الْحَقِيقَةَ الْعُرْفِيَّةَ لَمْ تَصِرْ حَقِيقَةً لِحَمَاعَةٍ تَوَاطَّوْا عَلَى نَقْلِهَا وَلَكِنْ تَكَلَّمَ بِهَا بَعْضُ النَّاسِ وَأَزَادَ بِهَا ذَلِكَ الْمَعْنَى الْعُرْفِيَّ ثُمَّ شَاعَ الْإِسْتِعْمَالُ فَصَارَتْ حَقِيقَةً عُرْفِيَّةً بِهَذَا الْإِسْتِعْمَالِ، وَلِهَذَا زَادَ مِنْ زَادَ مِنْهُمْ فِي حَدِّ الْحَقِيقَةِ فِي اللُّغَةِ الَّتِي بِهَا التَّخَاطُبُ ثُمَّ هُمْ يَعْلَمُونَ وَيَقُولُونَ: إِنَّهُ قَدْ يَغْلِبُ الْإِسْتِعْمَالُ عَلَى بَعْضِ الْأَلْفَافِ فَيَصِيرُ الْمَعْنَى الْعُرْفِيَّةُ أَشْهَرَ فِيهِ وَلَا يَدُلُّ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ إِلَّا عَلَيْهِ فَتَصِيرُ الْحَقِيقَةُ الْعُرْفِيَّةُ نَاسِخَةً لِلْحَقِيقَةِ اللَّغَوِيَّةِ. وَاللَّفْظُ مُسْتَعْمَلٌ فِي هَذَا الْإِسْتِعْمَالِ الْحَادِثِ لِلْعُرْفِيِّ وَهُوَ حَقِيقَةٌ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لِمَا أُسْتَعْمِلَ فِيهِ ذَلِكَ تَقْدُّمٌ وَضَعٌ، فَعَلِمَ أَنَّ تَفْسِيرَ الْحَقِيقَةِ بِهَذَا لَا يَصِحُّ. وَإِنْ قَالُوا: نَعْنِي بِمَا وَضِعَ لَهُ مَا أُسْتَعْمِلَتْ فِيهِ أَوَّلًا؛ فَيُقَالُ: مِنْ أَيْنَ يُعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَافَ الَّتِي كَانَتْ الْعَرَبُ تَتَخَاطَبُ بِهَا عِنْدَ نُزُولِ الْقُرْآنِ وَقَبْلَهُ لَمْ تُسْتَعْمَلْ قَبْلَ ذَلِكَ فِي مَعْنَى شَيْءٍ آخَرَ. وَإِذَا لَمْ يَعْلَمُوا هَذَا النَّفْيَ؛ فَلَا يُعْلَمُ أَنَّهَا حَقِيقَةٌ وَهَذَا خِلَافٌ مَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ. وَأَيْضًا فَيَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنْ لَا يُقْطَعَ بِشَيْءٍ مِنَ الْأَلْفَافِ أَنَّهُ حَقِيقَةٌ وَهَذَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ". (١)

٦٠- "لَا يُرِيدُونَ أَنَّ هَذَا هُوَ صَوْتُهُ وَحَرَكَاتُهُ وَهَذَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ وَلَا يَخْطُرُ بِبَالِ عَاقِلٍ ابْتِدَاءً وَلَكِنْ اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ يُلْجِئُ أَصْحَابَهُ إِلَى " الْقَرْمَطَةِ " فِي السَّمْعِيَّاتِ وَ " السَّفْسَطَةِ " فِي الْعَقْلِيَّاتِ. وَلَوْ تَرَكَ النَّاسُ عَلَى فِطْرَتِهِمْ لَكَانَتْ صَحِيحَةً سَلِيمَةً فَإِذَا رَأَى النَّاسُ كَلَامًا صَحِيحًا فَإِنَّ مَنْ تَكَلَّمَ بِكَلَامٍ وَسَمِعَ مِنْهُ وَنُقِلَ عَنْهُ أَوْ كُتِبَ فِي كِتَابٍ لَا يَقُولُ عَاقِلٌ إِنَّ نَفْسَ مَا قَامَ بِالْمُتَكَلِّمِ مِنَ الْمَعَانِي الَّتِي فِي قَلْبِهِ وَالْأَلْفَافِ الْقَائِمَةِ بِلِسَانِهِ فَارْقَنَتْهُ وَانْتَقَلَتْ عَنْهُ إِلَى الْمُسْتَمِعِ وَالْمُبَلِّغِ عَنْهُ وَلَا فَارِقَتُهُ وَحَلَّتْ فِي الْوَرَقِ؛ بَلْ وَلَا يَقُولُ إِنَّ نَفْسَ مَا قَامَ بِهِ مِنْ الْمَعَانِي وَالْأَلْفَافِ هُوَ نَفْسُ الْمَدَادِ الَّذِي فِي الْوَرَقِ؛ بَلْ وَلَا يَقُولُ إِنَّ نَفْسَ الْأَلْفَافِ الَّتِي هِيَ أَصْوَاتُهُ هِيَ أَصْوَاتُ الْمُبَلِّغِ عَنْهُ فَهَذِهِ الْأُمُورُ كُلُّهَا ظَاهِرَةٌ لَا يَقُولُهَا عَاقِلٌ فِي كَلَامِ الْمَخْلُوقِ إِذَا سَمِعَ وَبُلِّغَ أَوْ كُتِبَ فِي كِتَابٍ فَكَيْفَ يُقَالُ ذَلِكَ فِي كَلَامِ اللَّهِ الَّذِي سَمِعَ مِنْهُ وَبُلِّغَ عَنْهُ أَوْ كُتِبَ سُبْحَانَهُ كَمَا كَتَبَ التَّوْرَةَ لِمُوسَى وَكَمَا كَتَبَ الْقُرْآنَ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ وَكَمَا كُتِبَ الْمُسْلِمُونَ فِي مَصَاحِفِهِمْ. وَإِذَا كَانَ مَنْ سَمِعَ كَلَامَ مَخْلُوقٍ فَبَلَّغَهُ عَنْهُ بِلَفْظِهِ وَمَعْنَاهُ؛ بَلْ شِعْرُ مَخْلُوقٍ كَمَا يُبَلِّغُ شِعْرُ حَسَنٍ وَابْنِ رَوَاحَةَ وَلَبِيدٍ وَأَمْثَالِهِمْ مِنَ الشُّعْرَاءِ وَيَقُولُ النَّاسُ: هَذَا شِعْرُ حَسَنٍ بِعَيْنِهِ وَهَذَا هُوَ نَفْسُ شِعْرِ حَسَنٍ. وَهَذَا شِعْرُ لَبِيدٍ بِعَيْنِهِ كَقَوْلِهِ: (٢)

(١) مجموع الفتاوى ٩٧/٧

(٢) مجموع الفتاوى ٢٨٧/١٢

٦١- "وَكَذَلِكَ الْإِقْتِصَادَانِ فَإِنَّ هَذَا يَقْصِدُ الْمَعْبُودَ بِأَنْوَاعٍ مِنَ الْمَقَاصِدِ وَالْأَعْمَالِ وَالْآخَرُ يَقْصِدُهُ بِمَا يُضَادُّ ذَلِكَ وَيُنَافِيهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ تَنْوُغُ طُرُقِ الْمُسْلِمِينَ وَمَذَاهِبِهِمْ؛ فَإِنَّ دِينَهُمْ وَاحِدٌ كُلُّ مِنْهُمْ يَعْتَقِدُ مَا يَعْتَقِدُهُ الْآخَرُ وَيَعْبُدُهُ بِالَّذِينَ الَّذِي يَعْبُدُهُ وَيُسَوِّغُ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ أَنْ يَعْمَلَ بِمَا تَنَازَعَ فِيهِ مِنَ الْفُرُوعِ فَلَمْ يَخْتَلَفَا؛ بَلْ نَقُولُ أَتُبْلَغُ مِنْ هَذَا أَنَّ الْقَدَرَ الَّذِي يَتَنَازَعُ فِيهِ الْمُسْلِمُونَ مِنَ الْفُرُوعِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا أَحْسَنَ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنَّ هَذَا مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ الْمُوَافِقِينَ لِسَلَفِ الْأُمَّةِ عَلَى أَنَّ الْمُصِيبَ عِنْدَ اللَّهِ وَاحِدٌ فِي جَمِيعِ الْمَسَائِلِ فَذَلِكَ الصَّوَابُ هُوَ أَحْسَنُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا يُقَرُّ الْآخَرُ. فَالْإِقْرَارُ عَلَيْهِ لَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ مَفْضُولًا مَرْجُوحًا وَإِنَّمَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ مُحَرَّمًا. وَإِذَا كَانَ هَذَا فِي دَقِ الْفُرُوعِ فَمَا الظُّلُّ بِمَا تَنَازَعُوا فِيهِ مِنَ الْأُصُولِ؟ فَإِنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَلَا بَيْنَ الْعُقَلَاءِ أَنَّ الْمُصِيبَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَاحِدٌ وَإِنَّمَا تَنَازَعُوا فِي الْمُخْطِئِ هَلْ يُغْفَرُ لَهُ أَوْ لَا يُغْفَرُ وَهَلْ يَكُونُ مُصِيبًا بِمَعْنَى أَدَاءِ الْوَاجِبِ؟ وَسُقُوطِ اللَّوْمِ لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ الْإِعْتِقَادِ؟ فَإِنَّ هَذَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ: أَنَّ الْإِعْتِقَادَيْنِ الْمُتَنَاقِضَيْنِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ يَكُونُ كُلُّ مِنْهُمَا صَوَابًا. فَتَلْخِصُ الْأَمْرَ أَنَّ هَذَا الْمَقَامَ إِنَّمَا فِيهِ تَفْضِيلُ قَوْلٍ وَعَمَلٍ عَلَى قَوْلٍ وَعَمَلٍ فَلَا اقْتِوَالُ وَالْأَعْمَالُ الْمُخْتَلِفَةُ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ تَفْضِيلٍ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ". (١)

٦٢- "مَا هُوَ عَدَمٌ مُحْضٌ. وَهُمْ وَإِنْ كَانُوا غَلَطُوا فِي بَعْضٍ مَا قَالُوهُ فَلَمْ يَقُولُوا: إِنَّ الْعَدَمَ الْمَحْضَ الَّذِي لَيْسَ بِشَيْءٍ يَرَى فَإِنَّ هَذَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ. وَفِي الْحَقِيقَةِ إِذَا رُئِيَ شَيْءٌ فَإِنَّمَا رُئِيَ مِثَالُهُ الْعِلْمِيُّ لَا عَيْنُهُ. وَأَبُو الشَّيْخِ الْأَصْبَهَانِي لَمَّا ذُكِرَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ أَمَرَ بِالْإِمْسَاكِ عَنْهَا. فَقَبِلَ أَنْ يُوجَدَ لَمْ يَكُنْ يَرَى وَبَعْدَ أَنْ يُعَدَمَ لَا يَرَى وَإِنَّمَا يَرَى حَالُ وُجُودِهِ. وَهَذَا هُوَ الْكَمَالُ فِي الرُّؤْيَةِ. وَكَذَلِكَ سَمِعَ أَصْوَاتَ الْعِبَادِ هُوَ عِنْدَ وُجُودِهَا لَا بَعْدَ فَنَائِهَا. وَلَا قَبْلَ خُذُوتِهَا. قَالَ تَعَالَى ﴿وَقُلْ اْعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ وَقَالَ ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾. فَصَلِّ: الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَهُ اللَّهُ تَعَالَى هُدًى وَرَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ. فَإِنَّهُ كَمَا أَرْسَلَهُ بِالْعِلْمِ وَالْهُدَى وَالْبِرَاهِينَ الْعَقْلِيَّةِ وَالسَّمْعِيَّةِ فَإِنَّهُ أَرْسَلَهُ بِالْإِحْسَانِ إِلَى النَّاسِ وَالرَّحْمَةِ لَهُمْ بِلَا عَوَظٍ وَبِالصَّبْرِ عَلَى أَدَائِهِمْ". (٢)

٦٣- "أَمَرَ يَعْرِفُونَهُ مِنْ أَنْفُسِهِمْ. فَعَلِمَ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ سُؤْلِكَ هَذِهِ الطَّرِيقِ عَدَمُ الْمَعْرِفَةِ. وَقَدْ اعْتَرَفَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ بِذَلِكَ كَمَا قَدْ بَيَّنَّاهُ فِي مَوَاضِعَ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الطَّرِيقَ النَّظَرِيَّةَ الَّتِي يَسْأَلُهَا زَادَتُهُ بَصِيرَةً وَعِلْمًا. كَمَا يَقُولُهُ ابْنُ حَزْمٍ وَعِزُّوهُ. وَهُوَ سَلَكُ طَرِيقَةِ الْأَعْرَاضِ. وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَقُولُ: إِنَّ هَذِهِ الطَّرِيقَ لَمْ تُفِدْهُمْ إِلَّا شَكًّا وَرَيْبًا وَفُطْرَةً هَوْلًا أَصْحَحُ فَإِنَّهَا طُرُقٌ فَاسِدَةٌ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: لَمْ يَحْصُلْ لِي بِهَا شَيْءٌ لَا عِلْمٌ وَلَا شَكٌّ. وَذَلِكَ أَنَّهَا لَمْ تُحْصِلْ لَهُ عِلْمًا وَلَا سَلَمًا فَلَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ صِحَّتُهَا وَلَا فَسَادُهَا. وَمِنَ النَّاسِ مَنْ لَا يَفْهَمُ مُرَادَهُمْ بِهَا.

(١) مجموع الفتاوى ٤٣١/١٤

(٢) مجموع الفتاوى ٣١٣/١٦

وَأَكْثَرُ أَتْبَاعِهِمْ لَا يَفْهَمُونَهَا بَلْ يَتَّبِعُونَهُمْ تَقْلِيدًا وَإِحْسَانًا لِلظَّنِّ بِهِمْ. فَصَلِّ: وَمَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْرِفَ أَنَّا لَا نَقُولُ إِنَّ الشَّيْءَ لَا يُعْرِفُ إِلَّا بِإِبْنَاتٍ جَمِيعٍ لَوَازِمِهِ. هَذَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ" بَلْ قَدْ تُعْرِفُ عَامَّةُ الْأَشْيَاءِ وَكَثِيرٌ". (١)

٦٤- "بَعْدَ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ. فَلَمْ يَكُونُوا مَعْدُورِينَ فِي ذَلِكَ. وَلِهَذَا هُمُيْتُ أُمَّةٌ مُحَمَّدٍ عَنِ التَّشْبِيهِ بِهِمْ فَقِيلَ ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾. وَالنَّاسُ الَّذِينَ بُعِثَ إِلَيْهِمْ مُحَمَّدٌ هُمْ كَذَلِكَ. فَمَنْ كَانَ كَافِرًا لَمْ يَكُنْ مُنْفَكًّا حَتَّى تَأْتِيَهُ الْبَيِّنَةُ وَمَنْ آمَنَ بِمُحَمَّدٍ مِنَ الْأُمَمِ ثُمَّ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا فَمَا اخْتَلَفُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ. وَمَا أَمَرَ الْجَمِيعُ ﴿إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ خُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾. وَالْآيَةُ تَضَمَّنَتْ مَدْحَ الرَّبِّ وَذَكَرَ حِكْمَتِهِ وَعَدْلِهِ وَحُجَّتِهِ فِي أَنَّهُ لَا يَدْعُهُمْ حَتَّى يُرْسِلَ إِلَيْهِمْ رَسُولًا كَمَا قَالَ لِأَهْلِ الْكِتَابِ ﴿قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فِتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ﴾ الْآيَةُ. لَمْ تَتَضَمَّنْ مَدْحَهُمْ عَلَى بَقَائِهِمْ عَلَى الْكُفْرِ حَتَّى يَأْتِيَ الرَّسُولُ. فَإِنَّ هَذَا غَايَتُهُ أَنْ لَا يُعَاقَبُوا عَلَيْهِ حَتَّى يَأْتِيَ الرَّسُولُ لَا أَنْ يُحْمَدُوا عَلَيْهِ حَتَّى يَأْتِيَ الرَّسُولُ. فَإِنَّ هَذَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ وَمَنْ يَقُولُهُ أَحَدٌ لَا سِيَّما وَأَهْلُ الْكِتَابِ قَدْ قَامَتْ عَلَيْهِمُ الْحُجَّةُ بِأَنْبِيَاءٍ قَبْلَهُ". (٢)

٦٥- "وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنَ الصِّفَاتِ لَفْظًا وَمَعْنَى. وَإِنَّمَا يُرِيدُ مُحَقِّقُوا أَهْلَ السُّنَّةِ بِقَوْلِهِمْ "الصِّفَاتُ زَائِدَةٌ عَلَى الدَّاتِ" أَكْثَرُ زَائِدَةٌ عَلَى مَا أَثْبَتَهُ نَفَاةُ الصِّفَاتِ مِنَ الدَّاتِ فَإِنَّهُمْ أَثْبَتُوا دَاتًا مُجَرَّدَةً لَا صِفَاتٍ لَهَا فَاتَّبَعَتْ أَهْلُ السُّنَّةِ الصِّفَاتِ زَائِدَةً عَلَى مَا أَثْبَتَهُ هَؤُلَاءِ فَهِيَ زِيَادَةٌ فِي الْعِلْمِ وَالْإِعْتِقَادِ وَالْخَبَرِ لَا زِيَادَةٌ عَلَى نَفْسِ اللَّهِ جَلَّ جَلَالُهُ وَتَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ. بَلْ نَفْسُهُ الْمُقَدَّسَةُ مُتَّصِفَةٌ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تُفَارِقَهَا فَلَا تُوجَدُ الصِّفَاتُ بِدُونِ الدَّاتِ وَلَا الدَّاتُ بِدُونِ الصِّفَاتِ. وَهَذِهِ الْأُمُورُ مَبْسُوطَةٌ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ. وَالْمَقْصُودُ أَنَّ الْأَشْعَرِيَّ وَغَيْرَهُ مِنَ الصِّفَاتِيَّةِ - الَّذِينَ سَلَكَوا مَسَلَكَ ابْنِ كُلاَّبٍ - إِذَا قَالَ أَحَدُهُمْ فِي الصِّفَاتِ إِنَّهَا مُتِمَاتِلَةٌ فَإِنَّ هَذَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ إِذِ الْمِثْلَانِ مَا سَدَّ أَحَدُهُمَا مُسَدًّا آخَرَ وَقَامَ مَقَامُهُ وَالْعِلْمُ لَيْسَ مِثْلًا لِلْقُدْرَةِ وَلَا الْقُدْرَةُ مِثْلًا لِلزَّادَةِ وَأَمَّا الْكَلَامُ فَإِنَّهُ عِنْدَهُ شَيْءٌ وَاحِدٌ وَالْوَاحِدُ يَمْتَنِعُ فِيهِ تَفَاضُلٌ أَوْ تَمَاتُلٌ. وَفِي الْجُمْلَةِ فَالَّذِينَ يَمْنَعُونَ أَنْ يَكُونَ كَلَامُ اللَّهِ بَعْضُهُ أَفْضَلُ مِنْ بَعْضٍ لَهُمْ مَا خَذَانِ: "أَحَدُهُمَا" أَنَّ صِفَاتِ الرَّبِّ لَا يَكُونُ بَعْضُهَا أَفْضَلُ مِنْ بَعْضٍ وَقَدْ يُعَبَّرُونَ عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّ الْقَدِيمَ لَا يَتَفَاضَلُ". (٣)

٦٦- "وَلِهَذَا كَانَ مُحَمَّدٌ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رَحْمَةً فِي حَقِّ الْعَالَمِينَ بِاعْتِبَارِ مَا حَصَلَ مِنَ الْخَيْرِ الْعَامِّ بِهِ وَمَا حَصَلَ لِلْمُؤْمِنِينَ بِهِ مِنْ سَعَادَةِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَبِاعْتِبَارِ أَنَّهُ فِي نَفْسِهِ رَحْمَةٌ فَمِنْ قَبْلِهَا وَإِلَّا كَانَ هُوَ الظَّالِمُ لِنَفْسِهِ وَبِاعْتِبَارِ أَنَّهُ قَمَعَ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ فَتَقَصَّ شَرُّهُمْ وَعَجَزُوا عَمَّا كَانُوا يَفْعَلُونَهُ بِدُونِهِ وَقَتْلَ مَنْ قَتَلَ مِنْهُمْ

(١) مجموع الفتاوى ٤٦٢/١٦

(٢) مجموع الفتاوى ٥٠٨/١٦

(٣) مجموع الفتاوى ١٦٢/١٧

فَكَانَ تَعْجِيلُ مَوْتِهِمْ خَيْرًا مِنْ طُولِ عُمرِهِمْ فِي الْكُفْرِ هُمْ وَلِلنَّاسِ فَكَانَ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ بِكُلِّ عَيْتَارٍ فَلَا يُسْتَعَادُّ مِنْهُ وَمِنْ أَمْثَالِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَأَتْبَاعِهِمُ الْمُؤْمِنِينَ وَهُمْ مِنَ النَّاسِ وَإِنْ كَانُوا يَفْعَلُونَ بِأَعْدَائِهِمْ مَا هُوَ أَذَى وَعُقُوبَةٌ وَأَلَمَ لَهُمْ فَلَمْ تَبْقِ الْإِسْتِعَادَةُ مِنَ النَّاسِ إِلَّا بِمَا يَأْتِي بِهِ الْوَسْوَاسُ إِلَيْهِمْ فَيُسْتَعَادُّ بِرَبِّ النَّاسِ مَلِكِ النَّاسِ إِلَهُ النَّاسِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الَّذِي يُوسُوسُ لِلْمُسْتَعِيدِ وَمِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الَّذِي يُوسُوسُ لِسَائِرِ النَّاسِ حَتَّى لَا يَحْصُلَ مِنْهُمْ شَرٌّ لِلْمُسْتَعِيدِ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ لِلنَّاسِ شَرٌّ إِلَّا مِنْ الْوَسْوَاسِ كَانَتْ الْإِسْتِعَادَةُ مِنْ شَرِّ الَّذِي يُوسُوسُ لَهُمْ تَحْصِيلًا لِلْمَقْصُودِ وَكَانَ حَسَنًا لِلْمَادَّةِ وَأَقْرَبَ إِلَى الْعَدْلِ وَكَانَ مَخْرَجًا لِأَنْبِيَاءِ اللَّهِ وَأَوْلِيَائِهِ أَنْ يُسْتَعَادَّ مِنْ شَرِّهِمْ وَأَنْ يُقَرَّنُوا بِالْوَسْوَاسِ الْخَنَاسِ وَيَكُونُ ذَلِكَ تَفْضِيلًا لِلْجَنِّ عَلَى الْإِنْسِ وَهَذَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ.

فَإِنْ قِيلَ: فَإِنْ كَانَ أَصْلُ الشَّرِّ كُلِّهِ مِنَ الْوَسْوَاسِ الْخَنَاسِ فَلَا حَاجَةَ". (١)

٦٧- "الْأَفْعَالِ وَمَنْ قَالَ: لَا يُعْلَمُ ذَلِكَ إِلَّا بِالسَّمْعِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ جَمِيعُ الْأَفْعَالِ عَلَيْهِ لِعَدَمِ النَّهْيِ فِي حَقِّهِ قِيلَ لَهُ: لَيْسَ بِنَاءُ هَذِهِ عَلَى تِلْكَ بِإِلْزَامٍ وَبِتَقْدِيرٍ لِرُؤْمِهَا فَفِي تِلْكَ تَفْصِيلٌ وَتَحْقِيقٌ قَدْ بَسَطْنَاهُ فِي مَوْضِعِهِ وَذَلِكَ أَنَّا فَرَضْنَا أَنَّا نَعْلَمُ بِالْعَقْلِ حُسْنَ بَعْضِ الْأَفْعَالِ وَقُبْحَهَا؛ لَكِنَّ الْعَقْلَ لَا يَقُولُ: إِنَّ الْخَالِقَ كَالْمَخْلُوقِ؛ حَتَّى يَكُونَ مَا جَعَلَهُ حَسَنًا لِهَذَا أَوْ قَبِيحًا لَهُ جَعَلَهُ حَسَنًا لِلْآخِرِ أَوْ قَبِيحًا لَهُ؛ كَمَا يَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ الْقَدَرِيَّةُ؛ لِمَا بَيْنَ الرَّبِّ وَالْعَبْدِ مِنَ الْفُرُوقِ الْكَثِيرَةِ. وَإِنْ فَرَضْنَا أَنَّ حُسْنَ الْأَفْعَالِ وَقُبْحَهَا لَا يُعْلَمُ إِلَّا بِالشَّرْعِ فَالشَّرْعُ قَدْ دَلَّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ قَدْ نَزَّهَ نَفْسَهُ عَنِ أَفْعَالٍ وَأَحْكَامٍ - فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَهَا - تَارَةً بِخَبْرِهِ مُتَّبِعًا عَلَى نَفْسِهِ بِأَنَّهُ لَا يَفْعَلُهَا؛ وَتَارَةً بِخَبْرِهِ أَنَّهُ حَرَّمَهَا عَلَى نَفْسِهِ. وَهَذَا يُبَيِّنُ الْمَسْأَلَةَ الثَّانِيَةَ. فَنَقُولُ: النَّاسُ هُمْ فِي أَفْعَالِ اللَّهِ بِاعْتِبَارِ مَا يَصْلُحُ مِنْهُ وَيَجُوزُ وَمَا لَا يَجُوزُ مِنْهُ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ: طَرَفَانِ وَوَسْطٌ. فَالطَّرْفُ الْوَاحِدُ: طَرَفُ الْقَدَرِيَّةِ وَهُمْ الَّذِينَ حَجَرُوا عَلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَ إِلَّا مَا ظَنُّوا بِعَقْلِهِمْ أَنَّهُ الْجَائِزُ لَهُ حَتَّى وَضَعُوا لَهُ شَرِيعَةَ التَّعْدِيلِ وَالتَّجْوِيزِ فَأَوْجَبُوا عَلَيْهِ بِعَقْلِهِمْ أُمُورًا كَثِيرَةً وَحَرَّمُوا عَلَيْهِ بِعَقْلِهِمْ أُمُورًا كَثِيرَةً؛ لَا بِمَعْنَى: أَنَّ الْعَقْلَ أَمْرٌ لَهُ وَنَاهٍ؛ فَإِنَّ هَذَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ بَلْ بِمَعْنَى: أَنَّ تِلْكَ الْأَفْعَالَ بِمَا". (٢)

٦٨- "فَفَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ خَيْرٌ ثُمَّ رَجَعَ وَأَرْسَلَ إِلَى الْمُلُوكِ رُسُلَهُ فَأَرْسَلَ إِلَى كِسْرَى وَفَيْصَرَ وَالْمَقُوقِسَ وَمُلُوكِ الْعَرَبِ بِالشَّامِ وَالْيَمَنِ وَالْيَمَامَةِ وَالْمَشْرِقِ وَلَكِنَّ الْمَعْرُوفَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ عَلِيًّا قَلَعَ بَابَ خَيْرٍ. وَمَا ذُكِرَ مِنْ نُزُولِ ذُو الْقَفَارِ مِنَ السَّمَاءِ كَذِبٌ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ كَانَ سَيِّفًا مِنْ سُيُوفِ أَبِي جَهْلٍ غَنِمَهُ الْمُسْلِمُونَ يَوْمَ بَدْرٍ مِنْهُ فَأَمَّا عَلِيٌّ فَقَدْ سَمَّاهُ أَبُوهُ هَذَا الْإِسْمَ قَبْلَ أَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ مُحَمَّدًا بِالنَّبُوءَةِ وَقَبْلَ أَنْ يَنْبُتَ لِأَحَدٍ حُكْمُ الْإِسْلَامِ: لَا مِنْ الرِّجَالِ وَلَا مِنَ الصِّبْيَانِ. وَأَمَّا قَوْلُ الْقَائِلِ: إِنَّهُ كَانَ عَصَى مُوسَى وَسَفِينَةُ نُوحٍ وَخَاتَمُ سُلَيْمَانَ فَهَذَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ يَتَصَوَّرُ مَا يَقُولُ وَهُوَ بِكَلَامِ الْمَجَانِينِ أَشْبَهُ مِنْهُ بِكَلَامِ الْعُقَلَاءِ وَهَذَا لَا يَقْصِدُ أَحَدٌ مَدْحَ عَلِيٍّ بِهِ إِلَّا لِفِرْطٍ فِي

(١) مجموع الفتاوى ٥١٦/١٧

(٢) مجموع الفتاوى ١٤٧/١٨



الْجَهْلُ فَإِنَّ عَلِيًّا هُوَ وَمَنْ دُونَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ أَشْرَفُ قَدْرًا عِنْدَ اللَّهِ مِنْ هَذِهِ الْجُمَادَاتِ وَإِنْ كَانَتْ الْعَصَا آيَةً لِمُوسَى فَلَيْسَ كُلُّ مَا كَانَ مُعْجَزَةً لِنَبِيِّ أَفْضَلَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ بَلْ الْمُؤْمِنُونَ أَفْضَلُ مِنَ الطَّيْرِ الَّذِي كَانَ الْمَسِيحُ يُصَوِّرُهُ مِنَ الطَّيْنِ فَيَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَأَفْضَلُ مِنَ الْجَرَادِ وَالْقَمَلِ وَالضَّفَادِعِ وَالِدَمِ الَّذِي كَانَ آيَةً لِمُوسَى وَأَفْضَلُ مِنَ الْعَصَا وَالْحَيَّةِ وَأَفْضَلُ مِنَ نَاقَةِ صَالِحٍ. فَمَنْ ظَنَّ أَنَّهُ بِهَذَا الْكَذِبِ وَالْجَهْلِ يَمْدَحُ عَلِيًّا كَانَ جَهْلُهُ مِنَ الْمَدْحِ وَالْتِنَاءِ مِنْ جَنْسِ جَهْلِهِ بِأَنَّ هَذِهِ الْجُمَادَاتِ لَمْ تَكُنْ آدَمِيَّينَ قَطُّ. (١)

٦٩- "فصل: إذا تبينَ هذا؛ فمن الناس من صار في طريقٍ نقيضٍ فحكي عن بعض السوفسطائية أنه جعل جميع العقائد هي المؤثرة في الاعتقادات ولم يجعل للأشياء حقائق ثابتة في نفسها يوافقها الاعتقاد تارة ويخالفها أخرى بل جعل الحق في كل شيء ما اعتقده المعتقد وجعل الحقائق تابعة للعقائد وهذا القول على إطلاقه وعمومه لا يقولُه عاقلٌ سليم العقل وإنما هو من جنس ما يحكى أن السوفسطائية أنكروا الحقائق ولم يثبتوا حقيقةً ولا علمًا بحقيقة وأنهم مقدمًا يقال له: سوفسطا كما يذكره فريق من أهل الكلام. وزعم آخرون أن هذا القول لا يعرف أن عاقلًا قاله ولا طائفة تسمى بهذا الاسم وإنما هي كلمة معربة من اللغة اليونانية ومعناها: الحكمة المموهة يعنون الكلام الباطل الذي قد يشبه الحق كما قد يتحيلة الإنسان لفساد عقله أو مزاجه أو اشتباه الأمر عليه وجعلوا". (٢)

٧٠- "وبالمعهود ومثل هذه الدلالة لا يقال: إنها مجاز وإلا لزم أن تكون دلالة أسماء الإشارة بل والضمائر ولازم العهد وغير ذلك مجازًا وهذا لا يقولُه عاقلٌ وإن قاله جاهلٌ دل على أنه لم يعرف دلالة الألفاظ وظن أن الحقائق تدل بدون هذه الأمور التي لا بد منها في دلالة اللفظ بل لا يدل شيء من الألفاظ إلا مفهوماً بغيره من الألفاظ وبحال المتكلم الذي يعرف عادته بمثل ذلك الكلام وإلا فنفس استماع اللفظ بدون المعرفة للمتكلم وعادته لا يدل على شيء؛ إذا كانت دلالتها دلالة قصدية إرادية تدل على ما أراد المتكلم أن يدل بها عليه لا تدل بذاتها. فلا بد أن تعرف ما يجب أن يريده المتكلم بها؛ ولهذا لا يعلم بالسمع؛ بل بالعقل مع السمع. ولهذا كانت دلالة الألفاظ على معانيها سمعية عقلية تسمى الفقه؛ ولهذا يقال لمن عرفها: هو يفقه ولمن لم يعرفها: لا يفقه. قال تعالى ﴿فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ وقال تعالى: ﴿وَجَدَ مِنْ دُونِهِمَا قَوْمًا لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ وقال: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾. (٣)

٧١- "أن ما يأخذه قدر حقه وكل واحد إنما يشهد استحقاق نفسه دون استحقاق بقية الناس وهو لا يعلم مقدار الأموال المشتركة. وهل يجعل له منها بالقيمة هذا أو أقل؟ والإنسان ليس له أن يكون حاكمًا لنفسه

(١) مجموع الفتاوى ٣٦٢/١٨

(٢) مجموع الفتاوى ١٣٥/١٩

(٣) مجموع الفتاوى ٤٩٦/٢٠

وَلَا شَاهِدًا لِنَفْسِهِ فَكَيْفَ يَكُونُ قَاسِمًا لِنَفْسِهِ؟ . وَمَعْلُومٌ عِنْدَ كُلِّ أَحَدٍ أَنَّ دُخُولَ الشُّرَكَاءِ تَحْتَ قَاسِمٍ غَيْرِهِمْ وَدُخُولَ الْخُصَمَاءِ تَحْتَ حَاكِمٍ غَيْرِهِمْ وَلَوْ كَانَ ظَالِمًا أَوْ جَاهِلًا أَوَّلَى مِنْ أَنْ يَكُونَ كُلُّ حَصْمٍ حَاكِمًا لِنَفْسِهِ وَكُلُّ شَرِيكٍ قَاسِمًا لِنَفْسِهِ فَإِنَّ الْفُسَادَ فِي هَذَا أَعْظَمُ مِنَ الْفُسَادِ فِي الْأَوَّلِ. وَالشَّرِيعَةُ جَاءَتْ بِتَخْصِيلِ الْمَصَالِحِ وَتَكْمِيلِهَا وَتَعْطِيلِ الْمَفَاسِدِ وَتَقْلِيلِهَا وَرَجَحَتْ خَيْرَ الْخَيْرَيْنِ بِتَفْوِيتِ أَذْنَاهُمَا وَهَذَا مِنْ فَوَائِدِ نَصَبِ وُلاَةِ الْأُمُورِ. وَلَوْ كَانَ عَلَى مَا يَظُنُّهُ الْجَاهِلُ لَكَانَ وُجُودُ السُّلْطَانِ كَعَدَمِهِ وَهَذَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ فَضْلاً عَنْ أَنْ يَقُولَهُ مُسْلِمٌ؛ بَلْ قَدْ قَالَ الْعُقَلَاءُ: سِتُّونَ سَنَةً مِنْ سُلْطَانٍ ظَالِمٍ خَيْرٌ مِنْ لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ بِلَا سُلْطَانٍ. وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ: لَوْ لَا الْأَيْمَةُ لَمْ يَأْمَنْ لَنَا سُبُلٌ... وَكَانَ أَضْعَفُنَا نَهْبًا لِأَقْوَانَا وَأَصْلُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَبْسُوطٌ بَسْطًا تَامًا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ وَإِنَّمَا نَبَّهْنَا عَلَى قَدْرِ مَا يُعْرِفُ بِهِ مَقْصُودُ الْجَوَابِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ". (١)

٧٢- "إلى أن قلت: وهو الآن على ما عليه كان فهذا الذي علم أنه يصدر عنه وكان مشهوداً له معدوماً في نفسه هو الحق أو غيره؟ فإن كان الحق؟ فقد لزم أن يكون الرب كان معدوماً وأن يكون صادراً عن نفسه، ثم أنه تناقض. وإن كان غيره، فقد جعلت ذلك الغير هو مرآة لانعكاس الوجود المطلق، وهو الرحمن، فيكون الخلق هو الرحمن، فأنت حائر بين أن تجعله قد علم معدوماً صدر عنه، فيكون له غير وليس هو الرحمن، وبين أن تجعل هذا الظاهر الواصف هو إياه وهو الرحمن، فلا يكون معدوماً ولا صادراً عنه، وإما أن تصف الشيء بخصائص الحق الخالق تارة وبخصائص العبد المخلوق تارة، فهذا مع تناقضه كفر من أغلظ الكفر، وهو نظير قول النصاري اللاهوت الناسوت. لكن هذا أكفر من وجوه متعددة. فصلا لوجه الأول: أن هذه الحقائق الكونية التي ذكرت أنها كانت معدومة في نفسها مشهودة أعيانها في علمه في تجليه المطلق الذي كان فيه متحداً بنفسه بوحده الذاتية، هل خلقها وبرأها وجعلها موجودة بعد عدمها أم لم تزل معدومة؟ فإن كانت لم تزل معدومة فيجب أن لا يكون شيء من الكونيات موجوداً، وهذا مكابر للحس والعقل والشرع، ولا يقوله عاقل، ولم يقله عاقل. وإن كانت صادرة موجودة بعد عدمها امتنع أن تكون هي إياه، لأن الله لم يكن معدوماً فيوجد. وهذا يبطل الاتحاد، ووجب حينئذ أن يكون (١) به موجوداً ليس هو الله، بل هو خلقه ومماليكه وعبيده. وهذا يبطل قولك! وهو الآن لا شيء معه على ما عليه كان. الثاني أن قولك تركبت الحلقة الإلهية من كان إلى سر شأنه (٢)، أو قولك: ظهر\_\_\_\_\_ (١) كذا في الأصل ولعله: أن يكون ما صار به المعدوم موجوداً إلخ (٢) كذا في الأصل". (٢)

٧٣- "إلى معرفة فصوص الحكم فلما صار يشرحه لي قول هذا خلاف القرآن والأحاديث، فقال ارم هذا كله خلف الباب واحضر بقلب صاف حتى تتلقى هذا التوحيد - أو كما قال - ثم خاف أن أشيع ذلك عنه فجاء إلي باكياً وقال استر عني ما سمعته مني. وحدثني أيضاً كمال الدين أنه اجتمع بالشيخ أبي العباس الشاذلي

(١) مجموع الفتاوى ١٣٦/٣٠

(٢) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٢٧/٤

تلميذ الشيخ أبي الحسن فقال عن التلمساني: هؤلاء كفار هؤلاء يعتقدون أن الصنعة هي الصانع، قال وكنت قد عزمت على أن أدخل الخلوة على يده فقلت أنا لا آخذ عنه هذا وإنما أتعلم منه أدب الخلوة، قال لي: مثلك مثل من يريد أن يتقرب إلى السلطان على يد صاحب الأتون والزبال فإذا كان الزبال هو الذي يقربه إلى السلطان كيف يكون حاله عند السلطان؟ وحدثنا أيضاً قال قال لي قاضي القضاة تقي الدين بن دقيق العيد إنما استولت التتار على بلاد المشرق لظهور الفلسفة فيهم وضعف الشريعة، فقلت له ففي بلادكم مذهب هؤلاء الذين يقولون بالاتحاد وهو شر من مذهب الفلاسفة؟ فقال قول هؤلاء لا يقوله عاقل بل كل عاقل يعلم فساد قول هؤلاء - يعني أن فساده ظاهر فلا يذكر هذا فيما يشتهه على العقلاء بخلاف مقالة الفلاسفة فإن فيها شيئاً من المعقول وإن كانت فاسدة. وحدثني تاج الدين الأنباري الفقيه المصري الفاضل أنه سمع الشيخ إبراهيم الجعبري يقول رأيت ابن عربي شيخاً مخضوب اللحية وهو شيخ نجس يكفر بكل كتاب أنزله الله، وكل نبي أرسله الله. وحدثني الشيخ رشيد الدين بن المعلم أنه قال كنت وأنا شاب بدمشق أسمع الناس يقولون عن ابن عربي والخسر وشاهي أن كلاهما زنديق - أو كلاماً هذا معناه - وحدثني عن الشيخ إبراهيم الجعبري أنه حضر ابن الفارض عند الموت وهو ينشد: إن كان منزلي في الحب عندكم ... ما قد لقيت فقد ضيعت أياماً أمنية ظفرت نفسي بها زمناً ... واليوم أحسبها أضغاث أحلام". (١)

٧٤- "لَهُ حَقٌّ وَضَعُوا لَهُ شَرِيعَةَ التَّعْدِيلِ وَالتَّجْوِيزِ لَا بِمَعْنَى أَنَّ الْعَقْلَ أَمْرٌ لَهُ وَنَاهُ فَإِنْ هَذَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ بَلْ بِمَعْنَى أَنَّ تِلْكَ الْأَفْعَالُ مِمَّا عِلْمٌ بِالْعَقْلِ وَجُوبُهَا وَتَحْرِيمُهَا وَلَكِنْ أَدْخَلُوا فِي ذَلِكَ مِنَ النِّكَرَاتِ مَا بَنَوْهُ عَلَى بَدْعَتِهِمْ مِنَ التَّكْذِيبِ بِالْقَدْرِ وَتَوَاعِجِ ذَلِكَ الطَّرْفِ الثَّانِي الْغَلَاةِ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ وَهُمْ الَّذِينَ قَالُوا لَا يَنْزِعُ الرَّبُّ عَنِ فِعْلِ مِنَ الْأَفْعَالِ وَلَا يَعْلَمُ وَجْهَ امْتِنَاعِ الْفِعْلِ مِنْهُ إِلَّا مِنْ جِهَةِ خَبَرِهِ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُهُ الْمَطَابِقُ لِعِلْمِهِ بِأَنَّهُ لَا يَفْعَلُهُ فَهَؤُلَاءِ مَنْعُوا حَقِيقَةَ مَا أَخْبَرَ تَعَالَى بِهِ أَنَّهُ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ وَحَرَّمَ عَلَى نَفْسِهِ الظُّلْمَ الطَّرْفِ الثَّالِثُ الْقَوْلُ الْوَسْطُ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ عَلَيَّ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَلَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ وَأَنَّهُ مَعَ ذَلِكَ حَرَّمَ عَلَى نَفْسِهِ أَشْيَاءَ وَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُهَا وَهِيَ مَقْدُورَةٌ لَهُ وَيَبْرُكُ أَشْيَاءَ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَيْهَا لِأَنَّهُ عَادِلٌ لَيْسَ بِظَالِمٍ كَمَا يَنْزِعُ نَفْسَهُ عَنِ عُقُوبَةِ الْأَنْبِيَاءِ وَكَمَا يَنْزِعُ نَفْسَهُ أَنَّ يَحْمِلَ الْبَرِّ ذُنُوبَ الْمُعْتَدِينَ وَقَوْلُهُ لَا تَظَالَمُوا فِيهِ كُلِّ الدِّينِ فَالْجُمْلَةُ الْأُولَى قَوْلُهُ إِنِّي حَرَمْتُ الظُّلْمَ عَلَيَّ نَفْسِي يَجْمَعُ حُلَّ مَسَائِلِ الصِّفَاتِ إِذَا أُعْطِيَتْ حَقُّهَا مِنَ التَّفْسِيرِ وَهَذِهِ تَتَضَمَّنُ الدِّينَ كُلَّهُ فَإِنْ كُلِّ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ وَاجِبٌ إِلَى أَظْلَمِ كُلِّ مَا أَمَرَ بِهِ رَاجِعٌ إِلَى الْعَدْلِ لَوْلَا ذِكْرُ مَا أَوْجَبَهُ مِنَ الْعَدْلِ وَحَرَمِهِ مِنَ الظُّلْمِ عَلَيَّ نَفْسَهُ وَعَلِيَّ عِبَادِهِ ذِكْرُ إِحْسَانِهِ إِلَى عِبَادِهِ مَعَ غِنَاهُ عَنْهُمْ وَفَقْرِهِمْ رَلِيهِ وَأَتَّهَمُ لَا يَقْدَرُونَ عَلَى جَلْبِ مَنْفَعَةٍ لَأَنْفُسِهِمْ وَلَا دَفْعِ مُضَرَّةٍ رَلَا أَنَّ يَكُونُ هُوَ سُبْحَانَهُ الْمَيْسَرُ لَذَلِكَ وَأَمَرَ الْعِبَادَ بِأَنْ يَسْأَلُوهُ ذَلِكَ وَأَخْبَرَ أَنَّهُمْ لَا يَقْدَرُونَ عَلَى نَفْعِهِ وَلَا ضَرَرِهِ مَعَ عَظَمِ

(١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٧٦/٤

مَا يوصله إِلَيْهِمْ مِنَ النِّعَمَاءِ وَمَا يَدْفَعُ عَنْهُمْ مِنَ الْبَلَاءِ وَجَلَبَ الْمَنْفَعَةَ وَدْفَعَ الْمَضَرَّةَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ لِلدِّينِ أَوْ الدُّنْيَا فَصَارَتْ أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ". (١)

٧٥- "مستحقه بِكِتَابِ اللَّهِ كَانَ عَدْلًا بِاجْتِمَاعِ الْمُسْلِمِينَ وَلَوْ قَسَمَ مَغْنَمًا بَيْنَ الْعَافِينَ بِالْحَقِّ كَانَ عَدْلًا بِاجْتِمَاعِ الْمُسْلِمِينَ وَلَوْ حَكَمَ بَيِّنَةٍ عَادِلَةٌ لَا مَعَارِضَ لَهَا وَجِبَ طَاعَتُهُ فِيهِمَا إِنْ كَانَتْ الْقِسْمَةُ غَيْرَ عَادِلَةٍ مِثْلَ أَنْ يُعْطِيَ بَعْضُ النَّاسِ فَوْقَ مَا يَسْتَحِقُّ أَوْ يَنْقُصَ بَعْضُهُمْ فَهَذَا مِنَ الْأَثَرِ الَّتِي ذَكَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَيْثُ قَالَ عَلَى الْمُسْلِمِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِي عَسَرِهِ وَيُسْرِهِ وَمَنْشَطِهِ وَمَكْرَهِهِ وَأَثَرُهُ عَلَيْهِ مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِمَعْصِيَةٍ وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذَا مَا زَالَ فِي وِلَاةِ الْأَمْرِ وَإِنَّمَا يَسْتَتْنِي الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ وَمَنْ اتَّبَعَهُمْ عَلَى سُنَنِهِمْ وَلَيْسَ لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ أَخَذَهُ بِمُجَرَّدِ الْإِسْتِيْلَاءِ كَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ حَاكِمًا وَلَا قَاسِمًا فَإِنَّهُ عَلَى نَفْذِ هَذِهِ الْمَقَالَةِ تَبْطُلُ الْأَحْكَامُ وَالْأَعْطِيَةُ الَّتِي فَعَلَهَا وِلَاةُ الْأُمُورِ جَمِيعُهُمْ غَيْرِ الْخُلَفَاءِ وَحِينَئِذٍ تَسْقُطُ طَاعَةُ وِلَاةِ الْأُمُورِ إِذَا فَرَّقَ بَيْنَ حَكْمٍ وَقِسْمٍ وَبَيْنَ عَدَمِهِ وَفِي ذَلِكَ مِنَ الْفَسَادِ فِي الْعَقْلِ وَالْدِّينِ مَا لَا يَخْفَى فَإِنَّهُ لَوْ فَتَحَ ذَلِكَ الْبَابَ أَفْضَى إِلَى فَسَادٍ أَكْبَرَ مِنَ الْمَظَالِمِ ثُمَّ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ يَظُنُّ أَنَّ مَا يَأْخُذُهُ بِنَفْسِهِ هُوَ حَقُّهُ وَلَيْسَ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَكُونَ حَاكِمًا لِنَفْسِهِ وَلَا شَاهِدًا لَهَا فَكَيْفَ يَكُونُ قَاسِمًا لَهَا وَلَوْ كَانَ عَلَى مَا يَظُنُّهُ الْجَاهِلُ لَكَانَ وَجُودُ الْحَاكِمِ كَعَدَمِهِ وَهَذَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ بَلْ قَالَ الْعُقَلَاءُ سِتُونَ سَنَةً مِنْ سُلْطَانٍ ظَالِمٍ خَيْرٌ مِنْ لَيْلَةٍ بِلَا سُلْطَانٍ وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ... لَوْلَا الْأَيْمَةُ لَمْ يُؤْمَرْ لَنَا سَبِيلٌ ... وَكَانَ أَضْعَفُنَا نَحْبًا لِاقْوَانَا ... فَصَلُّوْا بِجُزْءِ إِجَارَةِ الْمَقْصِدَةِ لِيَقُومَ عَلَيْهَا الْمُسْتَأْجَرُ وَيَسْقِيَهَا فَتَنْبِتَ الْعُرُوقُ الَّتِي فِيهَا بِمَنْزِلَةٍ مِنَ يَسْقِي الْأَرْضَ لِيَنْبِتَ لَهُ فِيهَا الْكَلَاءُ بِلَا بَذَرٍ". (٢)

٧٦- "الْوَجْهُ الثَّلَاثُ: مَنْعُ الْحُكْمِ فِي هَذَا الْمِثَالِ الَّذِي ضَرَبَهُ وَجَعَلَهُ أَصْلًا قَاسَ عَلَيْهِ، فَإِنَّ الرَّجُلَ إِذَا قَالَ لَهُ أَحَدُ الرَّجُلَيْنِ: طَرِيقِي آمِنٌ يُوصِلُنِي، وَقَالَ لَهُ الْآخَرُ: لَا عِلْمَ لِي بِأَنَّ طَرِيقِي آمِنٌ يُوصِلُنِي، أَوْ قَالَ ذَلِكَ الْأَوَّلُ، لَمْ يَحْسُنْ فِي الْعَقْلِ تَصْدِيقُ الْأَوَّلِ بِمُجَرَّدِ قَوْلِهِ، بَلْ يَجُوزُ عِنْدَ الْعُقَلَاءِ أَنْ يَكُونَ هَذَا مُحْتَالًا عَلَيْهِ، يَكْذِبُ حَتَّى يَصْحَبَهُ فِي الطَّرِيقِ فَيَقْتُلَهُ وَيَأْخُذَ مَالَهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَاهِلًا لَا يَعْرِفُ مَا فِي الطَّرِيقِ مِنَ الْخَوْفِ، وَأَمَّا ذَاكَ الرَّجُلُ فَلَمْ يَضْمَنْ لِلْسَّائِلِ شَيْئًا، بَلْ رَدَّهُ إِلَى نَظَرِهِ، فَالْحَزْمُ فِي مِثْلِ هَذَا أَنْ يَنْظُرَ الرَّجُلُ أَيَّ الطَّرِيقَيْنِ أَوَّلَ بِالسُّلُوكِ: أَحَدُ ذَيْنِكَ الطَّرِيقَيْنِ أَوْ غَيْرَهُمَا. فَتَبَيَّنَ أَنَّ مَجْرَدَ الْإِقْدَامِ عَلَى الْحَزْمِ لَا يَدُلُّ عَلَى عِلْمِ صَاحِبِهِ وَلَا عَلَى صِدْقِهِ، وَأَنَّ التَّوَقُّفَ وَالْإِمْسَاكَ حَتَّى يَتَبَيَّنَ الدَّلِيلُ هُوَ عَادَةُ الْعُقَلَاءِ. الْوَجْهُ الرَّابِعُ: أَنْ يَقَالَ: قَوْلُهُ: ((إِنَّهُمْ جَارِمُونَ بِحُصُولِ النَّجَاةِ لَهُمْ دُونَ أَهْلِ السَّنَةِ)) كَذِبٌ، فَإِنَّهُ إِنْ أَرَادَ بِذَلِكَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مَنِ اعْتَقَدَ اعْتِقَادَهُمْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَإِنْ تَرَكَ الْوَاجِبَاتِ وَفَعَلَ الْمُحَرَّمَاتِ، فَلَيْسَ هَذَا قَوْلَ الْإِمَامِيَّةِ، وَلَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ. وَإِنْ كَانَ حُبُّ عَلِيٍّ حَسَنَةً لَا يَضُرُّ مَعَهَا سَيِّئَةٌ، فَلَا يَضُرُّهُ تَرْكُ الصَّلَاةِ، وَلَا الْفُجُورُ بِالْعُلُوبِيَّاتِ، وَلَا نِيلُ أَعْرَاضِهِ بِسَفَلِكِ دِمَائِ بَنِي هَاشِمٍ إِذَا كَانَ يُحِبُّ

(١) مختصر الفتاوى المصرية ص/ ١٢١

(٢) مختصر الفتاوى المصرية ص/ ٣٨١

عَلِيًّا. فَإِنْ قَالُوا: الْمَحَبَّةُ الصَّادِقَةُ تَسْتَلْزِمُ الْمُوَافَقَةَ، عَادَ الْأَمْرُ إِلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَدَاءِ الْوَاجِبَاتِ وَتَرْكِ الْمُحَرَّمَاتِ. وَإِنْ أَرَادَ بِذَلِكَ أَنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ كُلَّ مَنْ اعْتَقَدَ الْإِعْتِقَادَ الصَّحِيحَ، وَأَدَّى الْوَاجِبَاتِ، وَتَرَكَ الْمُحَرَّمَاتِ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ - فَهَذَا اعْتِقَادُ أَهْلِ السُّنَّةِ؛ فَإِنَّهُمْ يَجْزِمُونَ بِالنَّجَاةِ لِكُلِّ مَنْ اتَّقَى اللَّهَ، كَمَا نَطَقَ بِهِ الْقُرْآنُ. وَإِنَّمَا يَتَوَقَّفُونَ فِي الشَّخْصِ الْمُعَيَّنِ لِعَدَمِ الْعِلْمِ بِدُخُولِهِ فِي الْمَتَقِينَ، فَإِنَّهُ إِذَا عُلِمَ أَنَّهُ مَاتَ عَلَى التَّقْوَى عُلِمَ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ. وَهَذَا يَشْهَدُونَ بِالْجَنَّةِ لِمَنْ شَهِدَ لَهُ الرُّسُولُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُمْ فِيهِمْ اسْتِفَاضَ فِي النَّاسِ حُسْنُ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ قَوْلَانِ. فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْإِمَامِيَّةِ جَزْمٌ مَحْمُودٌ اخْتَصَمُوا بِهِ عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ. وَإِنْ قَالُوا: إِنَّا نَجْزِمُ لِكُلِّ شَخْصٍ رَأَيْنَاهُ مُلْتَزِمًا لِلْوَاجِبَاتِ عِنْدَنَا تَارِكًا لِلْمَحَرَّمَاتِ، (١).

٧٧- "وَأَبْرَاهِيمَ الْخَلِيلُ (١) لَمْ يَخْتَجْ بِذَلِكَ عَلَى حُدُوثِ الْكَوَكِبِ، وَلَا عَلَى إِثْبَاتِ الصَّنَاعِ، وَإِنَّمَا احْتَجَّ بِالْأَقُولِ عَلَى بُطْلَانِ عِبَادَتِهَا، فَإِنَّ قَوْمَهُ كَانُوا مُشْرِكِينَ يَعْبُدُونَ الْكَوَكِبَ، وَيَدْعُوْنَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ لَمْ يَكُونُوا يَقُولُونَ: إِنَّهَا هِيَ الَّتِي خَلَقَتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، فَإِنَّ هَذَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ، وَهَذَا قَالَ: ﴿يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [سُورَةُ الْأَنْعَامِ: ٧٨] وَقَالَ: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ - أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ - فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ [سُورَةُ الشُّعَرَاءِ: ٧٥ - ٧٧] وَقَدْ بَسِطَ [الْكَلَامُ عَلَى] (٢) هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ (٣). وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ هَؤُلَاءِ [الْقَوْمَ] (٤) يَأْخُذُونَ بِعِبَارَاتِ الْمُسْلِمِينَ الَّتِي عَبَّرُوا بِهَا عَنْ مَعْنَى، فَيُعْبَرُونَ بِهَا عَنْ مَعْنَى آخَرَ يُنَاقِضُ دِينَ الْمُسْلِمِينَ لِيُظْهَرَ بِذَلِكَ أَنَّهُمْ مُوَافِقُونَ لِلْمُسْلِمِينَ فِي أَقْوَالِهِمْ، [وَأَنَّهُمْ] (٥) يَقُولُونَ: الْعَالَمُ مُخْدَتٌ، وَأَنَّ كُلَّ مَا سِوَى اللَّهِ فَهُوَ عِنْدَنَا أَفَلٌ مُخْدَتٌ بِمَعْنَى أَنَّهُ مَعْلُولٌ لَهُ، وَإِنْ كَانَ قَدِيمًا أَزَلِيًّا مَعَهُ وَاجِبًا بِهِ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ. وَإِذَا كَانَ جَاهِلِيًّا الْعُقَلَاءُ يَقُولُونَ: إِنَّ الْمَفْعُولَ لَا يَكُونُ إِلَّا حَادِثًا، لَا سَيِّمًا الْمَفْعُولُ لِقَاعِلٍ بِاخْتِيَارِهِ، فَإِذَا كَانَ مِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ يَفْعَلُ بِدُونِ سَبَبٍ حَادِثٍ، وَإِنَّهُ يُرَجِّحُ أَحَدَ مَقْدُورَيْهِ عَلَى الْآخَرِ بِلَا مُرَجِّحٍ لَمْ \_\_\_\_\_ (١) الْخَلِيلُ: زِيَادَةٌ فِي (ن)، (م). (٢) عِبَارَةٌ " الْكَلَامُ عَلَى " سَاقِطَةٌ مِنْ (ن)، (م). (٣) انْظُرْ مَثَلًا: شَرْحَ حَدِيثِ التُّزُولِ، ص ١٩٤ - ١٩٧، مَطْبَعَةُ الْإِمَامِ، الْقَاهِرَةِ، ١٩٤٧/١٣٦٦؛ السَّبْعِيْنِيَّةُ، ص ٦٩ - ٧٧. (٤) الْقَوْمُ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن)، (م). (٥) وَأَنَّهُمْ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن)، (م). (٦).

٧٨- "وَالْأَوَّلُ وَالثَّانِي مُتَّبَعَانِ فِي الْأَزَلِ لَا سَيِّمًا الْأَوَّلُ (١)، فَإِنَّهُ لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ، وَالْحُجَّةُ لَا تَدُلُّ عَلَى تَأْثِيرِهِ فِي كُلِّ شَيْءٍ فِي الْأَزَلِ، وَلَا فِي شَيْءٍ مُعَيَّنٍ فِي الْأَزَلِ. وَأَمَّا الثَّالِثُ فَيُنَاقِضُ قَوْلَهُمْ لَا يُوَافِقُهُ، بَلْ يَفْتَضِي حُدُوثَ كُلِّ مَا سِوَاهُ، فَإِذَا (٢) كَانَ تَأْثِيرُهُ مِنْ لَوَازِمِ ذَاتِهِ، وَالْحَوَادِثُ مَشْهُودَةٌ، بَلِ التَّأْثِيرُ لَا يُعْمَلُ إِلَّا مَعَ الْإِحْدَاثِ كَانَ الْإِحْدَاثُ الثَّانِي مَشْرُوطًا بِسَبْقِ الْأَوَّلِ وَبِإِنْقِضَائِهِ أَيْضًا، وَذَلِكَ مِنْ لَوَازِمِ ذَاتِهِ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ. فَلَا يَكُونُ فِي الْحُجَّةِ مَا يَدُلُّ عَلَى قَوْلِهِمْ، وَلَا عَلَى مَا يُنَاقِضُ مَا أَخْبَرَتْ بِهِ الرُّسُلُ، وَإِنْ دَلَّ عَلَى بُطْلَانِ قَوْلِ طَائِفَةٍ مِنْ أَهْلِ

(١) مختصر منهاج السنة ص/ ١٢٨

(٢) منهاج السنة النبوية ١/ ٢٠٣

الْكَلَامِ الْمُحَدَّثِ فِي دِينِ الْإِسْلَامِ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ، وَالْقَدَرِيَّةِ، وَمَنِ اتَّبَعَهُمْ. وَكَذَلِكَ مَا يَخْتَجُونَ بِهِ عَلَى بُطْلَانِ  
الْإِحْدَاثِ وَالتَّأْيِيرِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الشُّبْهِ الْمُفْتَضِيَةِ (٣) نَفْيِ التَّأْيِيرِ وَنَفْيِ تَرْجِيحِ وُجُودِ الْمُمَكِّنِ عَلَى عَدَمِهِ،  
وَنَفْيِ كَوْنِهِ فَاعِلًا لِحِكْمَةٍ، أَوْ لَا لِحِكْمَةٍ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا يُذَكِّرُ فِي هَذَا الْبَابِ، فَإِنَّ جَمِيعَهَا تَقْتَضِي أَنْ لَا يَحْدُثَ  
فِي الْعَالَمِ حَدِيثٌ، وَهَذَا خِلَافُ الْمَشَاهِدَةِ، وَكُلُّ حُجَّةٍ تَقْتَضِي خِلَافَ الْمَشْهُودِ فَهِيَ مِنْ جِنْسِ [حُجَج] (٤)  
السَّفْسَاطَةِ. وَهُمْ كُلُّهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ الْعَدَمَ مِنْ جُمْلَةِ الْعِلَلِ، وَهُوَ مَا خُذُ عَنْ \_\_\_\_\_ (١) عِبَارَةٌ " لَا  
سَيِّمًا الْأَوَّلُ: سَاقِطَةٌ مِنْ (أ) ، (ب) . (٢) أ، ب: وَإِذَا. (٣) ب: أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِثْلُ الشُّبْهِ الْمُفْتَضِيَةِ. (٤)  
حُجَج: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) . " (١)

٧٩- "وَدَوَامُ الْفَاعِلِيَّةِ \* مُجْمَلٌ يُرَادُ بِهِ دَوَامُ الْفَاعِلِيَّةِ الْمَعْنِيَّةِ، وَدَوَامُ الْفَاعِلِيَّةِ \* (١) الْمُطْلَقَةِ، وَدَوَامُ  
الْفَاعِلِيَّةِ (٢) الْعَامَّةِ. وَمَعْلُومٌ أَنَّ دَوَامَ الْفَاعِلِيَّةِ الْعَامَّةِ وَهُوَ دَوَامُ (٣) الْمَفْعُولَاتِ كُلِّهَا مِمَّا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ، وَدَوَامُ  
الْفَاعِلِيَّةِ الْمَعْنِيَّةِ لِمَفْعُولٍ مُعَيَّنٍ مِمَّا لَيْسَ لَهُمْ عَلَيْهِ دَلِيلٌ أَصْلًا، بَلِ الْأَدِلَّةُ الْعَقْلِيَّةُ تَنْفِيهِ كَمَا نَفَتُهُ (٤) الْأَدِلَّةُ  
السَّمْعِيَّةُ. وَأَمَّا دَوَامُ الْفَاعِلِيَّةِ الْمُطْلَقَةِ فَهَذِهِ لَا تُثَبِّتُ قُوَّاهُمْ، بَلِ إِنَّمَا تُثَبِّتُ خَطَأً أُولَئِكَ التُّفَاهِ الَّذِينَ خَاصَمُوهُمْ مِنْ  
أَهْلِ الْكَلَامِ وَالْفَلَسَفَةِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ بُطْلَانِ هَذَا الْقَوْلِ صِحَّةُ [الْقَوْلِ] (٥) الْآخَرِ إِلَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا هَذَانِ الْقَوْلَانِ.  
فَأَمَّا إِذَا كَانَ هُنَاكَ قَوْلٌ ثَالِثٌ لَمْ يَلْزَمْ صِحَّةُ أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ، فَكَيْفَ إِذَا كَانَ ذَلِكَ الثَّالِثُ هُوَ مُوجِبُ الْأَدِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ  
وَالنَّفَقِيَّةِ؟ وَالْمَقْصُودُ هُنَا: أَنَّ كِلَانَا (٦) الطَّائِفَتَيْنِ الَّتِي قَالَتْ بِقَدَمِ الْأَفْلَاكِ مُلْحِدَةٌ، سَوَاءٌ قَالَتْ بِقِيَامِ الصِّفَاتِ  
وَالْأَفْعَالِ بِالرَّبِّ أَوْ لَمْ تَقُلْ ذَلِكَ، فَهَؤُلَاءِ الْفَلَاسِفَةُ مَعَ كَوْنِهِمْ مُتَفَاضِلِينَ فِي الْخَطَأِ وَالصَّوَابِ فِي الْعُلُومِ الْإِلَاهِيَّةِ،  
إِنَّمَا رَدُّهُمْ الْمُتَوَجِّهُ (٧) لَهُمْ عَلَى (٨) الْبِدْعِ الَّتِي أَحَدَثَهَا مَنْ أَحَدَثَهَا مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ، \* وَنَسَبُوهَا إِلَى  
الْمِلَّةِ. \_\_\_\_\_ (١) مَا بَيْنَ النَّجْمَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م) فَقَطْ. (٢) عِبَارَةٌ " وَدَوَامُ الْفَاعِلِيَّةِ ": سَاقِطَةٌ مِنْ  
(ب) فَقَطْ. (٣) ن، م: الْعَامَّةُ وَدَوَامُ. (٤) ن، م: تَنْفِيهِ. (٥) الْقَوْلُ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) . (٦) ن، م: كِلَا؛ أ:  
كَلَامُ. (٧) ن، م: الْمُتَرَجِّمَةُ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. (٨) عَلَى: سَاقِطَةٌ مِنْ (أ) ، (ب) . " (٢)

٨٠- "الْجَوَابُ الرَّابِعُ: أَنَّ الْأَشْعَرِيَّةَ تَقُولُ (١) : إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ بِحَضْرَتِنَا مَا لَا نَرَاهُ وَلَا نَسْمَعُهُ  
مِنَ الْأَجْسَامِ وَالْأَصْوَاتِ، وَأَنْ يُرِينَا مَا بَعْدَ مِنَّا، لَا يَقُولُونَ: إِنَّ هَذَا وَاقِعٌ، بَلِ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَيْهِ وَلَيْسَ  
كُلُّ مَا كَانَ قَادِرًا عَلَيْهِ يَشْكُونُ فِي وُقُوعِهِ، بَلِ يَعْلَمُونَ أَنَّ هَذَا لَيْسَ وَاقِعًا (٢) الْآنَ، وَتَحْوِيلُ الْوُقُوعِ غَيْرُ الشَّكِّ  
فِي الْوُقُوعِ. وَعِبَارَةٌ هَذَا النَّاقِلِ تَقْتَضِي أَنَّهُمْ يُجَوِّزُونَ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْآنَ مَوْجُودًا وَنَحْنُ لَا نَرَاهُ، وَهَذَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ،  
وَلَكِنَّ هَذَا قِيلَ لَهُمْ بِطَرِيقِ الْإِلْزَامِ. قِيلَ [هُمْ] (٣) : إِذَا جَوَّزْتُمُ الرُّيَا فِي غَيْرِ جِهَةٍ، فَجَوَّزُوا هَذَا. فَقَالُوا: نَعَمْ جَوَّزُ.  
كَمَا أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: رُيَا اللَّهِ جَائِزَةٌ فِي الدُّنْيَا، أَيُّ: هُوَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُرِينَا نَفْسَهُ، وَهُمْ يَعْلَمُونَ مَعَ هَذَا أَنَّ أَحَدًا

(١) منهاج السنة النبوية ٢٤٢/١

(٢) منهاج السنة النبوية ٣٥٥/١



مِنَ النَّاسِ لَا يَرَى اللَّهَ فِي الدُّنْيَا إِلَّا مَا تُنَوِّعُ فِيهِ مِنْ رُؤْيَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رَبِّهِ، وَمَنْ شَكَّ مِنْهُمْ فِي وَقُوعِ الرُّؤْيَى فِي الدُّنْيَا فَلَجْهَلُهُ (٤) بِالْأَدِلَّةِ النَّافِيَةِ لِذَلِكَ. وَقَدْ ذَكَرَ الْأَشْعَرِيُّ فِي وَقُوعِ الرُّؤْيَى بِالْأَبْصَارِ فِي الدُّنْيَا لِعَبْرِ النَّبِيِّ - صَلَّى تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَوْلَيْنِ؛ لَكِنَّ الَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ قَاطِبَةً (٥) أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ بِعَيْنَيْهِ (٦) فِي الدُّنْيَا. وَقَدْ ذَكَرَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٧) وَعَبِيرُهُ اتِّفَاقَ السَّلَفِ عَلَى هَذَا. (١) ن، م: يَقُولُونَ. (٢) أ، ب: لَيْسَ بِوَاقِعٍ. (٣) هُتَم: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن)، (م). (٤) أ، ب: فَلَجْهَلُهُمْ. (٥) قَاطِبَةً: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن)، (م). (٦) بِعَيْنَيْهِ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن)، (م). (٧) ن، م: وَذَكَرَ أَحْمَدُ. (١)

٨١- "اعْتَقَدَ اعْتِقَادَهُمْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَإِنْ تَرَكَ الْوَاجِبَاتِ وَفَعَلَ الْمُحَرَّمَاتِ، فَلَيْسَ هَذَا قَوْلُ الْإِمَامِيَّةِ، وَلَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ". وَإِنْ كَانَ (١) حُبُّ عَلِيٍّ حَسَنَةً لَا يَضُرُّ مَعَهَا سَيِّئَةٌ، فَلَا (٢) يَضُرُّهُ تَرْكُ الصَّلَوَاتِ، وَلَا الْفُجُورُ بِالْمَعْلُومَاتِ (٣) وَلَا نَيْلُ أَعْرَاضِهِ بِسَفْكِ دِمَاءِ (٤) بَنِي هَاشِمٍ إِذَا كَانَ يُحِبُّ عَلِيًّا. فَإِنْ قَالُوا: الْمَحَبَّةُ الصَّادِقَةُ تَسْتَلِزُّ الْمَوَافَقَةَ، عَادَ الْأَمْرُ إِلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ آدَاءِ الْوَاجِبَاتِ وَتَرْكِ الْمُحَرَّمَاتِ. وَإِنْ أَرَادَ بِذَلِكَ أَنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ كُلَّ مَنْ اعْتَقَدَ الْإِعْتِقَادَ الصَّحِيحَ وَأَدَّى الْوَاجِبَاتِ وَتَرَكَ الْمُحَرَّمَاتِ يَدْخُلُ (٥) الْجَنَّةَ، فَهَذَا اعْتِقَادُ أَهْلِ السُّنَّةِ؛ فَإِنَّهُمْ يَجْزُمُونَ (٦) بِالنَّجَاةِ لِكُلِّ مَنْ اتَّقَى اللَّهَ، كَمَا نَطَقَ بِهِ الْقُرْآنُ. وَإِنَّمَا يَتَوَقَّفُونَ فِي الشَّخْصِ الْمُعَيَّنِ (٧) لِعَدَمِ الْعِلْمِ (٨) بِدُخُولِهِ فِي الْمُتَّقِينَ، فَإِنَّهُ إِذَا عُلِمَ (٩) أَنَّهُ مَاتَ عَلَى التَّقْوَى عُلِمَ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ. وَلِهَذَا يَشْهَدُونَ بِالْجَنَّةِ لِمَنْ شَهِدَ لَهُ الرَّسُولُ [صَلَّى] (١) ب فَقَطْ: وَإِنْ أَرَادَ أَنَّ (٢) فَلَا: كَذَا فِي (أ)، (ب)، (و)، وَفِي سَائِرِ النُّسخ: وَلَا. (٣) أ، و: بِالْمَعْلُومَاتِ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. (٤) أ: وَلَا نَيْلُ أَعْرَاضِهِمْ بِسَفْكِ دَمٍ، ب: وَلَا نَيْلُ أَعْرَاضِهِمْ بِسَفْكِ دَمٍ. (٥) أ، ب: دَخَلَ. (٦) أ، ب: جَزَمُوا. (٧) أ، ب: وَإِنَّمَا تَوَقَّفُوا فِي شَخْصٍ مُعَيَّنٍ. (٨) ن، م: النَّظَرُ. (٩) أ، ب: فَإِذَا عُلِمَ. (٢)

٨٢- "يُشَاوِرَانِهِ كَمَا يُشَاوِرَانِ أَمَثَالَهُ، فَكَانَ عُمَرُ يُشَاوِرُ فِي الْأُمُورِ لِعُثْمَانَ وَعَلِيٍّ، وَطَلْحَةَ وَالزُّبَيْرَ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَابْنَ مَسْعُودٍ وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، وَأَبِي مُوسَى وَلَعَبْرِهِمْ، حَتَّى كَانَ يَدْخُلُ ابْنُ عَبَّاسٍ مَعَهُمْ، مَعَ صِغَرِ سِنِّهِ.

وَهَذَا مِمَّا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَدَحَهُمْ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَأْمُرْهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾ [سُورَةُ الشُّورَى: ٣٨]. وَلِهَذَا كَانَ رَأْيُ عُمَرَ وَحُكْمُهُ وَسِيَاسَتُهُ مِنْ أَسَدِ الْأُمُورِ، فَمَا رَأَيْ بَعْدَهُ مِثْلُهُ [قَطُ] (١)، وَلَا ظَهَرَ الْإِسْلَامُ وَانْتَشَرَ وَعَزَّ كَظْهُورِهِ وَانْتِشَارِهِ وَعِزُّهُ فِي زَمَانِهِ. وَهُوَ الَّذِي كَسَرَ كِسْرَى، وَقَصَرَ قَيْصَرَ وَالرُّومَ وَالْفُرْسَ، وَكَانَ أَمِيرُهُ الْكَبِيرُ عَلَى الْجَيْشِ الشَّامِيِّ أَبَا عُبَيْدَةَ، وَعَلَى الْجَيْشِ الْعِرَاقِيِّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ، وَلَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ - بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ - مِثْلُ خُلَفَائِهِ وَتَوَابِهِ، وَعُمَلَالِهِ وَجُنْدِهِ، وَأَهْلِ شِوْرَاهُ.

(١) منهاج السنة النبوية ٣/٣٤٩

(٢) منهاج السنة النبوية ٣/٤٩٦

وَقَوْلُهُ: " أَنَا أَعْلَمُ بِطُرُقِ السَّمَاءِ مِنْ طُرُقِ الْأَرْضِ ".  
 كَلَامٌ بَاطِلٌ لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ، وَلَمْ يَصْعَدْ أَحَدٌ بِبَدَنِهِ إِلَى السَّمَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَقَدْ تَكَلَّمَ النَّاسُ فِي مِعْرَاجِ  
 النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - هَلْ هُوَ بِبَدَنِهِ أَوْ بِرُوحِهِ؟ وَإِنْ كَانَ الْأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّهُ بِبَدَنِهِ، فَلَمْ يُنَازِعِ السَّلَفُ  
 فِي غَيْرِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ لَمْ يَعْرُجْ بِبَدَنِهِ.  
 وَمَنْ اعْتَقَدَ هَذَا مِنَ الْعُلَاةِ فِي أَحَدٍ مِنَ الْمَشَايخِ وَأَهْلِ الْبَيْتِ فَهُوَ مِنَ الضُّلَّالِ، مِنْ جِنْسِ مَنْ اعْتَقَدَ مِنَ الْعُلَاةِ  
 فِي أَحَدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ النُّبُوَّةَ، أَوْ مَا هُوَ أَفْضَلُ مِنَ النُّبُوَّةِ، أَوْ الْإِلَهِيَّةِ.

---

(١) قَطُّ: زِيَادَةٌ فِي (م). ". (١)